# الضرورة الشعرية

## وأثرها في كتاب الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب

## جمعا ودراسة


إعـداد

**دكتور/ محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد**

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد



١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣م

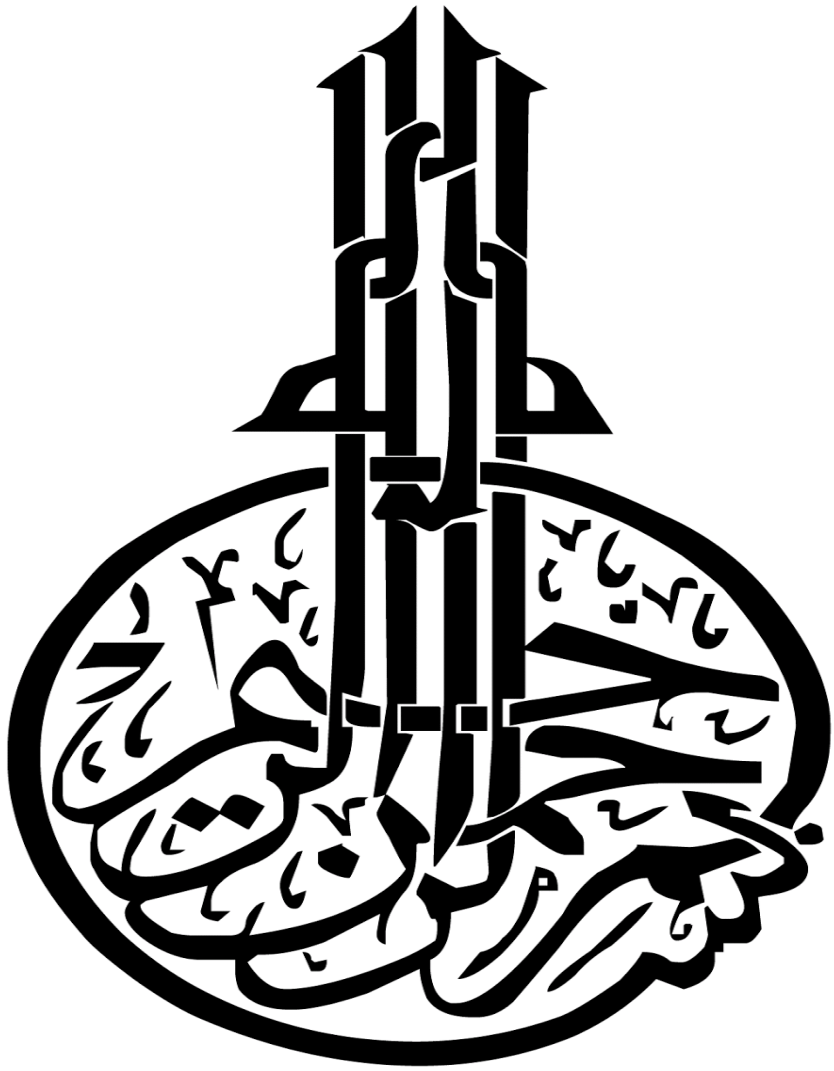

# الضرورة الشعرية وأثرها في كتاب "الإيضاح شرح المفصل" لابن الحاجب جمعا ودراسة

محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني:
mohamed.hamad75@azhar.edu.eg

## ملخص البحث:

ظاهرة الضرورة الشعرية من أهم مظاهر النحو العربي ،فهي رخص أعطيت للشاعر دون الناثر ؛لما يتقيد به الشعر من قيود كالوزن والقافية وغيرهما فيضطر الشاعر أحيانا كي يحافظ علىٰ هذه القيود أن يخرج عن القياس النحوي ،وقد اهتم النحويون بهذه الظاهرة اهتماما كبيرا ،وكان من بين هؤلاء النحويين ابن الحاجب ،في كتابه "الإيضاح شرح المفصل" ،وبمطالعتي هذا الكتاب لفت نظري واسترعىٰ انتباهي اهتمامه بظاهرة الضرورة الشعرية . وقد اقتضت طبيعة البحث وُفْق هذه الرؤية أن ينهض علىٰ مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وفهارس فنية :أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسبابَ اختياره ، والمنهجَ المُتَّبَعَ في الدراسة ، وخطوات آلية تنفيذ هذا المنهج ،والدراسات السابقة ، والخطةَ التي سِرْتُ عليها . وأما الفصل الأول: فهو بعنوان :موقف ابن الحاجب من الضرورة ،وتحته ثلاثة مباحث ،وأما الفصل الثاني :فهو بعنوان :ضرائر النقص ،وتحته ثلاثة مباحث .وأما الفصل الثالث: فهو بعنوان ضرائر الزيادة ،وتحته ثلاثة مباحث، وأما الفصل الرابع فهو بعنوان :ضرائر التقديم والتأخير ،وتحته مبحث واحد ،وأما الفصل الخامس فهو بعنوان ضرائر الإبدال ،وتحته ثلاثة مباحث، وأما الخاتمة: فتحدثت فيها عن أَهَمِّ النتائج التي توصل البحث إليها، وأما الفهارس الفنية :فقد اقتصرت فيها علىٰ فهرسين، الأول: ثبت المصادر والمراجع، والثاني : فهرس الموضوعات .

**الكلمات المفتاحية:** الضرورة الشعرية - الإيضاح لابن الحاجب -المفصل للزمخشري- النحو- الصرف- الشعر العربي.

**Poetic necessity and its impact in the book "Al-Idah Sharh Al-Mufasal" by Ibn Al-Hajib, a collection and study**

Mohamed Mohamed Mohamed Abdel Wahab Hammad
Department of Linguistics - College of Islamic and Arab Studies for Girls in Port Said - Al-Azhar University – Egypt.
**Email:** mohamed.hamad75@azhar.edu.eg

**Abstract**

The phenomenon of poetic necessity is one of the most important aspects of Arabic grammar, as it is a license granted to the poet rather than the prose writer, due to the restrictions that poetry adheres to, such as meter, rhyme, and others. In order to maintain these restrictions, the poet is sometimes forced to deviate from grammatical analogy. Grammarians have paid great attention to this phenomenon, and it was among These grammarians, Ibn al-Hajib, in his book "Al-Idah Sharh al-Mufassal," and upon reading this book, his interest in the phenomenon of poetic necessity caught my attention. The nature of the research, in accordance with this vision, required that it is based on an introduction, five chapters, a conclusion, and technical indexes: As for the introduction: I mentioned the importance of the topic, the reasons for choosing it, the approach followed in the study, the steps of the mechanism for implementing this approach, previous studies, and the plan that I followed. As for the first chapter: It is entitled: Ibn al-Hajib's position on necessity, and under it there are three topics. As for the second chapter: It is entitled: The co-wives of deficiency, and under it there are three topics. As for the third chapter: It is entitled: The co-wives of excess, and under it are three topics. As for the fourth chapter, it is entitled: The consequences of advancement and delay, and under it is one topic. As for the fifth chapter, it is entitled The consequences of substitution, and under it there are three topics. As for the conclusion: I wrote about the most important results that the research reached. As for the

technical indexes: I limited it to two indexes, the first: I listed the sources and references, and the second: Index of topics.

**Keywords:** Poetic necessity- Clarification by Ibn al-Hajib- Al-Mufassal by al-Zamakhshari- Grammar/morphology- Arabic poetry.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرف المرسلين، سيدنا محمد – صلىٰ الله عليه وسلم –سيد الأولين والآخرين.

وبعد :

فالشعر العربي المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج عند النحويين بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولقد اهتم به النحويون اهتماما كبيرا، فحفظوه، ونقلوه، وتدارسوه، بل بالغ بعض النحويين فقدمه علىٰ الحديث النبوي الشريف في الاحتجاج؛ كيف لا؟ وهو " ديوان العرب، وبه حُفِظَتْ الأنسابُ، وعُرِفَتْ المآثرُ، ومنه تُعُلِّمَتْ اللغةُ، وهو حجةٌ فيما أُشْكِل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسوله، وحديث صحابته والتابعين[(١)]" . وقد أورد ابن منظور حديثا عن الرسول – صلىٰ الله عليه وسلم – معناه أنه إذا أغلق علينا شيء في كتاب الله نبحث عنه في الشعر قال: " قال رسول الله – صلىٰ الله عليه وسلم –: إن من الشعر لحكمة، فإذا أَلْبَسَ عليكم شيءٌ من القرآن فالتمسوه في الشعر فإنه عربي[(٢)]" .

والشعر فن ذو نمط خاص، له لغته الخاصة به، التي تختلف عن لغة النثر، فالشعراء كما قال الخليل: " أمراء الكلام، يصرفونه أنىٰ شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنىٰ وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية صـ٢١٢ .

(٢) لسان العرب صـ٢٢٧٤ شعر، وبالرجوع إلىٰ كتب الحديث لم أقف عليه بهذا النص، وإن ما وجدته بلفظ " إن من الشعر لحكمة " ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء٧/ ٣٦٩، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، باب البيان والشعر ٧/ ٣٠١٤ .

كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه فيقربون البعيد، ويبعدون الغريب، ويُحْتَجُ بهم، ولا يحتج عليهم[١]" .

ولما كان الشعر بلغته مقيدا بقيدين هما الوزن والقافية أُعْطِيَ للشاعر ما لا يُعْطَىٰ للناثر من رخص، هذه الرخص سميت فيما بعد بـ " الضرورة الشعرية" ، وهذا المصطلح قد اهتم النحويون به اهتماما كبيرا، فلم نجد نحويا من النحويين -من لدن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) حتىٰ محمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ) -إلا وقد استخدمه في مؤلفاته مرارا وتكرارا.

وزات هذه الأهمية أن أفردها البعض بمؤلفات مثل: أبي سعيد السيرافي ت(٣٦٨هـ) في كتابيه: أحدهما: " الضرورة الشعرية" ، والآخر " ما يحتمل الشعر من الضرورة " ، ومحمد بن جعفر القزاز القيرواني(ت ٤١٢هـ) في كتابه " ما يجوز للشاعر من الضرورة" ، وابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) في كتابه " ضرائر الشعر" ، والسيد محمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ) في كتابه " الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر" . وخصص لها البعض أبوابا ومباحث في كتبهم تحدثوا فيها عن الضرورة وما يسوغ للشاعر مثل أبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في كتابه " الجمل في النحو" ، وابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في كتابه " البديع في علم العربية" ، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) في كتابه " ارتشاف الضرب" ، والسيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه " همع الهوامع" إلىٰ غير ذلك من العلماء.

وكان من بين هؤلاء النحويين الذين أكثروا من التعرض لظاهرة الضرورة الشعرية في كتبه ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدويني (ت٦٤٦هـ)، أشهر علماء القرن السابع الهجري، فلم ينل عالم في عصره الشهرة التي

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء صـ ١٤٣ -١٤٤.

نالها ابن الحاجب، ومؤلفاته خير دليل علىٰ ذلك، وكان من بين هذه المؤلفات " الإيضاح شرح المفصل" ، هذا الكتاب الذي يعد من أشهر شروح " المفصل في علم العربية" للزمخشري، فقد حظىٰ كتاب الإيضاح بمنزلة عظيمة عند النحويين، وبمطالعتي هذا الكتاب وجدت ابن الحاجب يهتم بهذا المصطلح اهتماما بالغا، ويوظفه توظيفا رائعا، لذا أردت أن أبين أثر الضرورة الشعرية عنده، فكان عنوانه:

" **الضرورة الشعرية وأثرها في كتاب الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب جمعا ودراسة**"

**وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع – فضلا عما سبق – سببان آخران هما:**

**الأول**: أن مصطلح الضرورة يشوبه الغموض في الدراسات النحوية، إذ هو متداخل مع مصطلح الشاذ والضعيف، يدل علىٰ ذلك أن بعض النحويين يحكم علىٰ الأسلوب الواحد بالضرورة، وفي كتاب آخر له يحكم عليه بالضعف أو الشذوذ، بل أحيانا يحكم علىٰ الأسلوب الواحد في نفس الكتاب في النثر بالشذوذ، وفي الشعر بالضرورة، وكان ابن الحاجب أحد هؤلاء النحويين.

**الثاني**: جل الشعراء قديما كانوا يخرجون عن القياس النحوي أو الصرفي بعلة الوزن أو القافية، سواء أكان ذلك طواعية منهم أم كرها، وهذا منه ما هو مقبول فيسمىٰ بالضرورة الحسنة، ومنه ما هو غير مقبول فيسمىٰ بالضرورة القبيحة، وسواء أكان هذا أم ذاك فهو يؤثر علىٰ القاعدة التي اصطلح عليها النحويون، فأردت أن أقف علىٰ أثر هذه الظاهرة عند ابن الحاجب في كتابه " الإيضاح شرح المفصل" .

**الدراسات السابقة**

تقتضي الأمانة العلمية ألا ينكر الباحث بعض الدراسات التي تناولت جانبا من موضوع بحثه، وحسب علم الباحث لا توجد دراسة تناولت الضرورة الشعرية وأثرها في كتاب الإيضاح، ودونك بعض الأبحاث التي وقفت عليها:

**الأول**: بعنوان " لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية" ، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، وقد تناول المؤلف في هذه الدراسة الضرورة الشعرية من عدة نواحٍ منها: نشأة مصطلح الضرورة عند النحويين منذ الخليل بن أحمد، ثم تعرض لمفهوم الضرورة عندهم، ذاكرا الخلاف الواقع في ماهية الضرورة، ثم مواضع ورود الضرورة في النحو، ثم تطرق بعد لك للحديث عن العلاقة بين الضرورة الشعرية واللهجات العربية.

**الثاني**: سيبويه والضرورة الشعرية، د/ إبراهيم حسن إبراهيم، تناول المؤلف فيه مفهوم الضرورة عند النحويين، وموقف سيبويه منها، وخلص في بحثه أن رأي سيبويه موافق لرأي الجمهور، ثم قام المؤلف بعمل إحصائي للشواهد الشعرية التي وصفها سيبويه بالضرورة، وبين رأي سيبويه فيها.

**الثالث**: بحث بعنوان: الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش جمعا وتحقيقا ودراسة، ماجستير، للباحث / وحيد عز الرجال متولي، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر. تناول الباحث فيه مفهوم الضرورة عند النحويين وموقف ابن يعيش منها، كما قدم الباحث دراسة إحصائية لشواهد الضرورة الشعرية في شرح المفصل، وعرض في ثنايا بحثه لرأي ابن يعيش.

**الرابع**: بحث بعنوان: أثر شاهد الضرورة الشعرية في مسائل الخلاف النحوي دراسة وصفية تحليلية، إعداد الباحث / باسل مفلح علي الدلابيج، ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك. حاول الباحث في هذه الدراسة أن يثبت أن بعض الشواهد الشعرية التي وصفت علىٰ أنها تمثل ضرورة شعرية هي في الحقيقة تمثل أنماطا لهجية وجب إخراجها من الضرورة الشعرية؛ لمجيئها في الكلام المنثور مثل القراءات والأحاديث النبوية، وبعض الأمثال العربية.

**الخامس**: الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد دراسة وصفية تحليلية، للباحث/ يحيىٰ عبد المجيد عبدالله أبو مهاذي، ماجستير، كلية الآداب، جامعة غزة.تناول الباحث في دراسته معنىٰ الشاذ وأقسامه والأسباب التي أدت إلىٰ الشذوذ، ثم دراسة إحصائية للشواهد الشعرية الموسومة بالشذوذ في كتاب المقتضب، ثم تعرض لمعنىٰ الضرورة، وعمل دراسة إحصائية للأبيات الشعرية التي وسمها المبرد بالضرورة وتناولها بالدراسة.

**السادس**: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج، للباحث/ محمد أحمد عبدالله المسيعدين، ماجستير، جامعة مؤتة.تعرض الباحث فيه لمفهوم الشذوذ والضرورة عند ابن السراج، ثم قام بجمع الشواهد الشعرية الموسومة بالشذوذ والضرورة عنده وتناولها بالدراسة مبينا رأي ابن السراج فيها.

وأما بحثي هذا فعلىٰ الرغم من أنه سبقه عدة أبحاث يتفق معها في بعض جوانبه، إلا أنه يختلف عنها في بيان موقف ابن الحاجب من الضرورة الشعرية، وبيان أثر هذه الشواهد في التوجيه عنده في كتاب " الإيضاح شرح المفصل" .

**هذا وقد اقتضت طبيعة البحث وُفْق هذه الرؤية أن ينهض على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وفهارس فنية :**

**أما المقدمة**: فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسبابَ اختياره، وبعض الدراسات السابقة، والخطةَ التي سِرْتُ عليها، والمنهجَ المُتَّبَعَ في الدراسة، وخطوات آلية تنفيذ هذا المنهج.

**وأما الفصل الأول فهو بعنوان: موقف ابن الحاجب من الضرورة، وتحته ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: مفهوم الضرورة عند النحويين.

**المبحث الثاني**: وجه الضرورة عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل.

**المبحث الثالث**: أنواع الضرورة عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل.

**وأما الفصل الثاني فهو: ضرائر النقص، وتحته ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: نقص الحركة، وتحته قضيتان.

**المبحث الثاني**: نقص الحرف، وتحته قضية واحدة.

**المبحث الثالث**: نقص الكلمة، وتحته أربع قضايا.

**وأما الفصل الثالث فهو بعنوان: ضرائر الزيادة، وتحته ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: زيادة الحركة، وتحته قضية واحدة.

**المبحث الثاني**: زيادة الحرف، وتحته ثلاث قضايا .

**المبحث الثالث**: زيادة الكلمة، وتحته ثلاث قضايا.

**الفصل الرابع: ضرائر التقديم والتأخير، وتحته مبحث واحد، وهو:**

تقديم بعض الكلام علىٰ بعض، وتحته قضيتان.

**الفصل الخامس: ضرائر الإبدال، وتحته ثلاثة مباحث.**

**المبحث الأول**: إبدال الحرف من الحرف، وتحته قضية واحدة.

**المبحث الثاني**: إبدال الكلمة من الكلمة، وتحته قضيتان.

**المبحث الثالث**: إبدال الحكم من الحكم، وتحته ثلاث قضايا.

**وأما الخاتمة**: فتحدثت فيها عن أَهَمِّ النتائج التي توصل البحث إليها.

**وأما الفهارس الفنية**: فقد اقتصرت فيها علىٰ فهرسين:

**الأول**: ثبت المصادر والمراجع. **والثاني**: فهرس الموضوعات.

**المنهج المتبع في الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة علىٰ منهجين من مناهج البحث اللغوي، أحدهما: المنهج الاستقرائي، والآخر: المنهج التحليلي.

- **أما المنهج الاستقرائي** فهو القائم علىٰ استقراء المواضع التي حكم عليها ابن الحاجب بالضرورة، ووصف تلك الظاهرة من خلال عرض نصه فيها.
- **وأما المنهج التحليلي** فكنت أتتبع الشاهد موطن الضرورة عند القدماء السابقين لابن الحاجب، والمحدَثين اللاحقين به، وتحليل كلام العلماء فيه، وذلك كي أصل إلىٰ النتيجة المطلوبة، وهي بيان أثر شاهد الضرورة عند ابن الحاجب.

**وتمثلت خطوات هذا المنهج في الآتي:**

**أولا**: قرأت كتاب الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب قراءة جيدة، وقمت بجمع الأبيات الشعرية التي حكم عليها ابن الحاجب بأنها ضرورة شعرية، أو أبيات استشهد بها الزمخشري في المفصل، وحكم عليها ابن الحاجب بأنها ضرورة شعرية، وتركت أبياتا أخرىٰ هي موضع ضرورة؛ إلا أن ابن الحاجب لم يصفها بالضرورة في " الإيضاح" ، وإنما وصفها بمصطلحات أخرىٰ من مصطلحات مخالفة الاطراد النحوي مثل الشذوذ أو الضعف أو القلة.

**ثانيا**: رتبت الأبيات الشعرية المنصوص عليها بأنها ضرورة، لا حَسْبَ ترتيب الزمخشري في المفصل، ولكن حسب أنواع الضرائر أسوة بما فعله ابن عصفور في " ضرائر الشعر" .

**ثالثا**: عنونت لكل قضية بما يتناسب مع موضوعها، ثم أردفت العنوان بمقدمة موجزة، تعطي فكرة عما تحتويه القضية، ثم أتبعتها بنص ابن الحاجب المتعلق

بموطن شاهد الضرورة، ثم بينت الشاهد النحوي موضع الضرورة، ثم قَطَّعْتُ الشاهد تقطيعا عروضيا؛ لأبين هل الضرورة هنا جاءت للمحافظة علىٰ الوزن ؟ أم لشيء آخر ؟.

**رابعا:** قمت بعرض آراء النحويين عامة، والذين ألفوا في الضرورة خاصة مثل السيرافي (ت٣٦٨هـ)، والقزاز القيرواني (ت٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، ومحمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)، ثم فصلت الخلاف بينهم، جاعلا كل رأي علىٰ حدة، متبعا له بالدليل الذي يستند إليه، وما حمل علىٰ هذه الضرورة من قراءات قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو أمثال عربية، ثم بينت نوع الضرورة من حيث كونها ضرورة حسنة أو قبيحة، وأخيرا زيلت كل مسألة بخلاصة أوجزت فيها ما انتهيت إليه من فهم أو نتيجة.

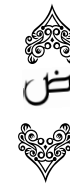

# الفصل الأول:

## موقف ابن الحاجب من الضرورة

وتحته ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** مفهوم الضرورة عند النحويين.

**المبحث الثاني:** وجه الضرورة عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل.

**المبحث الثالث:** أنواع الضرائر عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل.

## المبحث الأول: مفهوم الضرورة عند ابن الحاجب

الشعر العربي المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج عند النحويين بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومما يشهد لهذه المكانة والرفعة التي نالها الشعر، ما قاله عالم نحوي كبير من علماء القرن السادس الهجري، وهو علي بن سليمان بن حيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) قال: " أما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي، والكلام النبوي، فهما فوق كل ذي فوق؛ لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما، وما سوىٰ هذين من كلام العرب فيكون علىٰ مرتبتين علياهما: النظم، لما جمع من البلاغة والوزن والتقفيه[1]" ، وبسبب هذين – الوزن والقافية – خرج الشعراء عن قواعدهم النحوية اضطرارا لإقامتهما؛ فما هو مصطلح الضرورة ؟

**أولا: التعريف اللغوي**

إذا نظرت في كتب المعاجم تجد أن كلمة (ضرورة) اسم لمصدر الاضطرار، وهو مشتق من كلمة ضرر، التي تعني في أصلها اللغوي: الحاجة والضيق.

**والجمع:** الضرائر، أي: المحاويج.والاضطرار: الاحتياج إلىٰ الشيء، وقد اضطره إليه أمر، ورجل ذو ضرورة أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلىٰ شيء ألجأ إليه، قال الله عز وجل: ﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [سورة البقرة:١٧٣]. أي: فمن ألجأ إلىٰ أكل الميتة وما حرم، وضيق عليه الأمر بالجوع.وأصله من الضرر، وهو الضيق.

**والضرورة** اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضرورة علىٰ كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلىٰ كذا وكذا علىٰ وزن افتعل، فأبدلت التاء طاء.

(١) كشف المشكل في النحو٢/ ٤١٣ -٤١٤.

**والضرورة في الشعر**: الحالة الداعية إلىٰ أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر[١].

**وقيل**: هي الحالة الداعية إلىٰ استعمال ما لا يستعمل في النثر كتنوين الممنوع من الصرف، وهي رخصة منحت للشعراء كي يخرجوا بها عن بعض قواعد اللغة عندما تعرض لهم كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها[٢].

**وقيل**: ما جاء في شعر من يحتج بشعرهم، وهم عرب الأمصار حتىٰ منتصف القرن الثاني الهجري، وعرب البوادي حتىٰ نهاية القرن الرابع الهجري، مخالفا للقواعد النحوية والصرفية[٣].

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي**

الضرورة الشعرية: مصطلح يطلقه النحويون والنقاد العرب القدماء علىٰ عديد من الظواهر اللغوية المختلفة التي نجدها مبثوثة في أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد القديم.فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر يلجئان إلىٰ ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي[٤].

**وقد اختلف النحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية على أقوال، ومن أشهرها قولان:**

---

(١)ينظر: معجم العين٧/ ٧ -٨، باب الضاد مع الراء، تهذيب اللغة١١/ ٤٥٨ ضر، لسان العرب صـ٢٥٧٣ - ٢٥٧٤ ضر، المعجم الوسيط صـ٥٣٨ ضر.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصر ٢/ ١٣٥٨.

(٣) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية صـ١٨٦.

(٤) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ ٥.

**أحدهما**: قول الجمهور أن الضرورة الشعرية ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة[١] أم لا.

**والثاني**: الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة.وهو قول ابن مالك[٢].

**تفصيل القول في المذهبين**

**المذهب الأول: مذهب الجمهور** اتفق جمهور النحويين على أن الضرورة الشعرية ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٣].

ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لا يجوز في الكلام[٤] اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر[٥].

**والسبب في هذا** " أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن، حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله[٦]" .

---

(١) مندوحة: سعة وفسحة، تقول: إنك لفي ندحة من الأمر ومندوحة منه، والجمع أنداح، وأرض مندوحة: واسعة بعيدة. لسان العرب صـ٤٣٨٠ ندح.

(٢) ينظر: همع الهوامع٥/ ٣٣٢، خزانة الأدب١/ ٣١، فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

(٣) ينظر: همع الهوامع٥/ ٣٣٢، الاقتراح في علم أصول النحو صـ٦١، خزانة الأدب١/ ٣١، فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

(٤) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ٩٨.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٣.

(٦) ضرورة الشعر للسيرافي صـ٣٤.

**ودليل الجمهور على مذهبهم قوله:**

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا وَكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَه[١]

في رواية من جر(مقرف)، حيث فصل الشاعر بين (كم) ومجرورها(مقرف)[٢]، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلىٰ ذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع(مقرف)أو نصبه[٣].

واحتجوا أيضا بقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٤]

---

(١)البيت من بحر الرمل، لأنس بن زنيم في: المقاصد النحوية٤/ ٢٠٠٠، وبلا نسبة في: الكتاب ٢/ ١٦٧، المقتضب٣/ ٦١، الإنصاف١/ ٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٣٢، المقرب١/ ٣١٣، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٣، ١٩٢. اللغة: بجود: بكرم وسخاء.مقرف: الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب.نال العلا: بلغ المنزلة العالية. كريم: أراد به الأصيل من الطرفين.وضعه من الوضيع وهو الدنيء من الناس.والشاهد في قوله: كم بجود مقرف، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

(٢)ينظر: البحث صـ١٧٩، قضية الفصل بين المتضايفين.

(٣)ينظر: ضرائر الشعر صـ١٣، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٧٧، همع الهوامع٥/ ٣٣٢.

(٤)البيت من بحر المتقارب، لعامر بن جوين الطائي في الكتاب٢/ ٤٦، أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٨، شرح المفصل٥/ ٩٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٧٥، همع الهوامع ٢/ ١٧١، خزانة الأدب١/ ٤٥.وبلا نسبة في: ضرورة الشعر للسيرافي صـ٢١٠، الخصائص ٢/ ٤١١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٥٠.اللغة: المزنة: واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء. الودق: المطر.أبقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر، وهو يصف أرضا مخصبة لكثرة الغيث. والشاهد فيه قوله: ولا أرض أبقل، حيث حذف التاء من (أبقل)للضرورة الشعرية.

ألا ترىٰ أنه حذف التاء من(أبقلت)وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة الهمزة فيقول: أَبْقَلَتْ إبقالها[١].

واحتجوا أيضا بقول الشاعر:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَىٰ مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَىٰ زَادِ الْكَسِلْ[٢]

ففصل بين المضاف(طباخ)والمضاف إليه(زاد الكسل)، وقد كان يمكنه أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل يجعل (طباخ) مضافا إلىٰ(ساعات) وينصب(زاد الكسل) بـ(طباخ)[٣].

وقد ذهب إلىٰ هذا المذهب كثير من النحويين، وعلىٰ رأسهم ابن جني الذي يعد إمام هذا المذهب فيرىٰ أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يجوز في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ويرىٰ أن " الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار.وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله، ألا ترىٰ قوله:

---

(١)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٤٩، خزانة الأدب١/ ٤٦.

(٢)البيت من بحر الرجز، للشماخ في ديوانه صـ٣٨٩، والموجود في الديوان الشطر الأول فقط، أما الثاني فقيل من الزيادات، الكتاب١/ ١٧٧، معاني القرآن للفراء٢/ ٨٠، أمالي ابن الشجري٢/ ١٧٢، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٠.اللغة: المشمعل: الجاد في الأمر الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل.الكرىٰ: النعاس. الكسل: بكسر السين: الكسلان، وأراد بابن عم سليمىٰ زوجها الشماخ، وكانت سليمىٰ زوجا له. والشاهد في قوله: طباخ ساعات الكرىٰ، حيث أضاف (طباخ) إلىٰ (ساعات)؛ علىٰ تشبيهه بالمفعول به لا علىٰ أنه ظرف.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٥٠.

أَبُوكَ عَـطَّـاءٌ أَلأَمُ الـنَّـاسِ كـلـهـم ..... (١)

يريد عطية، فحولها إلىٰ عطاء للضرورة.

ويرىٰ ابن جني أن الشعراء يرتكبون الضرورة مع قدرتهم علىٰ اجتنابها تأنيسا بالوجه الضعيف، وتمهيدا لاستعماله بعد، قال: " وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزا فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا؛ فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصح به طريقك، ويَرْحُبُ به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم علىٰ تركها؛ ليعِدُّوهَا وقت الحاجة إليها، فمن ذلك قوله:

قَـدْ أَصْـبَـحَـتْ أُمُّ الْـخِـيَـارِ تَـدَّعِـي عَـلـيَّ ذَنْـبَـًا كُـلُّـهُ لَـمْ أَصْـنَـعِ(٢)

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمىٰ جانب الإعراب من الضعف وكذا قوله:

---

(١) الخصائص ٣/ ١٨٨ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة صـ١٠٠، والبيت من بحر الطويل، وعجزه:

..... فقبح من فحـل وقبحـت من نجـل

وهو من شواهد المسائل العسكرية صـ١٠٣ بلفظ: فقبح من كهل وقبحت من نسل، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٨٨، وللبعيث في ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٤٠، وعجزه: فقبحت من نسل وقبح من كهل، وهو من شواهد: لسان العرب عطىٰ. والشاهد في قوله: أبوك عطاء، حيث أراد أبوك عطية إلا أنه اضطر، فقال أبوك عطاء.

(٢)البيت من بحر الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه صـ٢٥٦، الكتاب ١/ ٨٥، الخصائص ٣/ ٦١، المحتسب ١/ ٢١١، أمالي ابن الشجري ١/ ٨، ٩٣، ٢٣٦، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٧٦ .اللغة: الذنب: الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة.

لَـمْ تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا دَعْـدٌ وَلَـمْ تُفَـدْ دَعْـدُ فِي الْعُلَـبِ[١]

كذا الرواية بصرف(دعد)الأولىٰ، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا، وأمن الضرورة، أو ضعف إحدىٰ اللغتين، وكذلك قوله:

أَبِـيْـتُ عَـلَـىٰ مَـعَـارِيَ فَـاخِـرَاتٍ بِـهِـنَّ مـلُـوَّب كَـدَمِ الْـعِـبَـاطِ[٢]

هكذا أنشده (علىٰ معاري)بإجراء المعتل مجرىٰ الصحيح ضرورة، ولو أنشد: علىٰ معارٍ فاخرات لما كسر وزنا، ولا احتمل ضرورة[٣] "

ولا يكتفي ابن جني بهذا، بل يعتقد أن الشاعر عند ارتكاب الضرورة، لا يرتكبها بسبب ضعف منه، بل لفيض منته وقوة طبعه، يقول: " فمتىٰ رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات علىٰ قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك علىٰ ما جَشِمَه منه وإن دل من وجه علىٰ جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخمطه،

---

(١)ينظر: الخصائص٣/ ٦ -٦١.والبيت من بحر المنسرح، بلا نسبة في الكتاب٣/ ٢٤١، الخصائص ٣/ ٦١، المنصف٢/ ٧٧، شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٧٠، لسان العرب دعد.اللغة: التلفع: الالتحاف بالثوب.الفضل: الزيادة. المئزر: الإزار، وهو ثوب مخيط بالنصف الأسفل من البدن.العلب: جمع عُلْبَة بالضم، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب. والشاهد فيه دعد الأولىٰ، حيث صرفها للضرورة الشعرية.

(٢)البيت من بحر الوافر، للمتنخل الهذلي في الكتاب٣/ ٣١٢، الأصول٣/ ٤٤٤، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٣/ ١٤٤، الخصائص٣/ ٦٠، إيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٨٩. اللغة: المعاري: جمع معرىٰ وهو الفراش. فاخرات: عظيمات. الملوب: الذي أجرىٰ عليه الملاب، وهو ضرب من الطيب.العباط: جمع عبيط وعبيطة، وهي الناقة تنحر لغير علة. والشاهد في قوله: علىٰ معاري، حيث أجرىٰ معاري وهو اسم منقوص في حال الجر مجرىٰ الصحيح، والوجه معارٍ، وذلك للضرورة.

(٣) الخصاص٣/ ٦٠ -٦١.

وليس بقاطع دليل علىٰ ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مَثَلَهُ في ذلك عندي مثل مجرىٰ الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام. فهو وإن كان ملوما في عنقه وتهالكه؛ فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلىٰ النجاة، وأبعد عن الملحاة، لكنه جشم ما جشمه علىٰ علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالا بقوة طبعه، ودلالة علىٰ شهامة نفسه[١] "

هذا ولم يكتف ابن جني بموافقة الجمهور فقط، بل ذهب إلىٰ أبعد من هذا، حيث تسامح مع المحدَثين في شأن الضرورة، فأجاز لهم الأخذ بها كما فعل ذلك الأقدمون يقول ابن جني: " سألت أبا علي - رحمه الله - عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا علىٰ منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا علىٰ شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا[٢]" .

من هذا الحوار الواقع بين الشيخ وتلميذه يظهر لنا أنهما يميلان إلىٰ مسامحة الشعراء المحدَثين في الأخذ بالضرورة، حملا للفرع (المحدَثين)علىٰ الأصل (القدماء)، ورد ابن جني علىٰ من زعم أن القدماء معذرون فيما وقعوا فيه من الضرائر؛ لأنهم كانوا لا يتأنون فيه، قال ابن جني: " فإن قيل: هلا لم يجز لنا متابعتهم علىٰ الضرورة، من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسُل المولدين،

(١) الخصائص٢/ ٣٩٢ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة صـ١٠٢.

(٢) الخصائص١/ ٣٢٣ -٣٢٤ وينظر: الأشباه والنظائر٢/ ٢٠٠ -٢٠١.

ولا يتأنون فيه، ولا يتلَّومون علىٰ حوكه وعمله، وإنما كان أكثره ارتجالا، قصيدا كان أو رَجَزَا، أو رَمَلَا.فضرورتهم إذا أقوىٰ من ضرورة المحدَثين، فعلىٰ هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع، وعذر المولدين أضيق[١]" ، ورد هذا ابن جني قال: " يسقط هذا من أوجه: أحدها: أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلا، بل قد يعرض لهم فيه من الصبر عليه، والملاطفة له، والتلوم علىٰ رياضته، وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرض لكثير من المولدين، ألا ترىٰ إلىٰ ما يروىٰ عن زهير من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمىٰ حوليات زهير؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة.والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأحككها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج إلىٰ الناس...وثان: أن من المحدَثين أيضا من يسرع العمل ولا يعتاقه بُطْءٌ، ولا يستوقف فكره، ولا يتعتع خاطره...وثالث: كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات؛ كقصر الممدود وصرف ما لا ينصرف وتذكير المؤنث ونحوه[٢]" .

وإذا كان ابن جني إمام الجمهور في القول بالضرورة، إلا أنه قد يخالفهم في موضع عده أكثر النحويين ضرورة، وذلك في جواز تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول مثل قول الشاعر:

جَـزَىٰ رَبُّـه عَـنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حَـاتِـمٍ  جَزَاءَ الْكِلابِ الْعَادِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[٣]

---

(١) الخصائص١/ ٣٢٤.

(٢)الخصائص ١/ ٣٢٤ -ـ٣٢٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه صـ٨٢، بلفظ: جزىٰ الله عبسا في المواطن كلها، وعلىٰ هذه الرواية فلا شاهد في البيت، الخصائص١/ ٢٩٤، ولأبي الأسود الدؤلي في التصريح بمضمون التوضيح١/ ٢٨٣، وبلا نسبة في: أوضح المسالك٢/ ١١٠، شرح ابن

**فالشاهد في قوله:** جزىٰ ربه عدي فتقدم الفاعل المشتمل علىٰ ضمير عائد علىٰ المفعول المتأخر، فعده كثير من النحويين ضرورة، أما ابن جني فلم يقل بأنه ضرورة بناء علىٰ أن " تقديم المفعول علىٰ الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول علىٰ الفاعل كان الموضع له[١] " .وابن جني تابع لرأي أستاذه أبي علي الفارسي الذي نقله عنه فقال: " إن تقدم المفعول علىٰ الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر[٢] " ، ولذا كأن الشاعر قال: جزىٰ عديَّ بنَ حاتمٍ ربُّه ثم قدم الفاعل علىٰ أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك[٣] " .

وممن تبع الجمهورَ وابنَ جني في مذهبهم الأعلمُ الشنتمري فقد قال: " والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنىٰ ولا تحصيفه فكيف مع وجود ذلك[٤]؟ " .

ومنهم أيضا ابن عصفور قال: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب

---

عقيل٢/ ١٠٨، شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٨٦ .والشاهد في قوله: جزىٰ ربه عني عدي، حيث تقدم الفاعل المشتمل علىٰ ضمير يعود علىٰ المفعول المتأخر، وذلك للضرورة.

(١)الخصائص١/ ٢٩٧ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة صـ١٠٤ .

(٢)الخصائص١/ ٢٩٥ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة صـ١٠٤ .

(٣)الخصائص١/ ٢٩٧ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرائر صـ١٠٤ -١٠٥ .

(٤)تحصيل عين الذهب صـ٨٦.

فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلىٰ ذلك أم لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر[١]" ، وقال عند تعليقه علىٰ قول الشاعر:

كَـمْ بِـجُـوْدٍ مُـقْـرِفٍ نَـالَ الـعُـلَا وَكَـرِيْـمٍ بُـخْـلُـهُ قـد وَضَـعَـه

" في رواية من خفض (مقرف) ألا ترىٰ أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلىٰ ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع(مقرف)أو نصبه[٢]" .

ومنهم الرضي، قال البغدادي: " واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور[٣] " .

ومنهم أبو حيان فقد قال: " لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم في النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام[٤]" .

ومنهم ابن هشام قال: " وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتىٰ في الشعر علىٰ خلاف ما عليه[٥]" .

---

(١) ضرائر الشعر صـ١٣ وينظر: همع الهوامع٥/ ٣٣٢، فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥.

(٢)ضرائر الشعر صـ١٣ وينظر: فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥.

(٣)خزانة الأدب١/ ٣٣.

(٤)همع الهوامع٥/ ٣٣٢ وينظر: التذييل والتكميل٨/ ١٩٩، الأشباه والنظائر٢/ ٢٠٠، فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥.

(٥)تخليص الشواهد صـ٨٥ وينظر: همع الهوامع٥/ ٣٣٢.

ومنهم البغدادي الذي أكد ذلك في عدة مواضع من كتابه فقال: " والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا[١]" ، وقال في موضع آخر: " وهي ما وقع في الشعر وإن كان عنه مندوحة وهذا هو الصحيح في تفسير الضرورة[٢]" ، إلىٰ غير ذلك من المواضع[٣].

ومنهم العلامة الأمير، قال في تعقيبه علىٰ مخالفة ابن مالك للجمهور في جعلهم دخول (أل)علىٰ المضارع ضرورة " والحق قول الجمهور ما لم يسمع في غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة، فإن الشعراء أمراء الكلام، قل أن يعجزهم شيء علىٰ أنه لا يلزم الشاعر وقت استحضار تراكيب مختلفة[٤] " .

**المذهب الثاني**: مذهب ابن مالك أن الضرورة: ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة [٥].

وقد ظهر رأي ابن مالك عند حديثه عن وصل (أل)بالفعل المضارع قال: " ووصل الألف واللام بفعل مضارع[٦]" ، ثم استدل بقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكُومَتُه ... وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأي والْجَدَلِ[٧]

---

(١)خزانة الأدب١/ ٣١.

(٢)المصدر السابق١٠/ ١١٥.

(٣)المصدر السابق٦/ ٦٣، ٨/ ٣٦٢، ٩/ ٢٨٦.

(٤)حاشية الأمير علىٰ المغني١/ ٤٨ وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة صـ٩٨.

(٥)ينظر: همع الهوامع٥/ ٣٣٢، الاقتراح في علم أصول النحو صـ٦١، خزانة الأدب١/ ٣١، فيض نشر الانشراح١/ ٣٦٥، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

(٦)شرح التسهيل١/ ٢٠١ وينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٢٩٩.

(٧)البيت من بحر البسيط، للفرزدق في: التصريح بمضمون التصريح ١/ ٣٢، وليس في ديوانه، وبلا وبلا نسبة في: الإنصاف ٢/ ٥٢١، شرح التسهيل١/ ٢٠١، شرح الكافية الشافية١/ ٢٩٩، الجنىٰ الداني صـ٢٠٢، أوضح المسالك١/ ٢٠، شرح ابن عقيل ١/ ١٧٥ . والشاهد في قوله:

واستدل بقوله:

يَقُولُ الخَنَىٰ وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إلىٰ رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعِ[1]

وبعد أن بَيَّنَ قوة استدلال ابن برهان علىٰ موصولية الألف واللام بسبب دخولها علىٰ الفعل المضارع قال: " ولأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس علىٰ اسم، لا يدخل التعريف علىٰ فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في الترضي واليجدع أسماء بمعنىٰ الذي لا حرف تعريف[2]" ، ثم قال موضحا معنىٰ الضرورة " وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضىٰ حكومته، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: إلىٰ ربنا صوت الحمار يجدع. فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[3].

ويتضح رأي ابن مالك أيضا عند قوله معلقا علىٰ مجيء الضمير متصلا بعد(إلا)عند حديثه عن قول الشاعر:

---

الترضىٰ، حيث دخلت(أل)علىٰ الفعل المضارع ضرورة، وعده ابن مالك ليس من باب الضرورة.

(١)البيت من بحر الطويل، لذي الخرق الطهوي في: لسان العرب جدع، تخليص الشواهد صـ١٥٤، خزانة الأدب١/ ٣١، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ١٦٢، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٨، الإنصاف١/ ١٥١، رصف المباني صـ٧٦،. اللغة: الخنىٰ: الفحش. اليجدع: الذي تقطع أذناه، وصوت الحمار في تلك الحالة أكثر وأقبح لما يناسبه من الألم. والشاهد في قوله: اليجدع، حيث دخلت(أل)علىٰ الفعل المضارع، وعده ابن مالك ليس من باب الضرورة.

(٢)شرح التسهيل١/ ٢٠١ -٢٠٢.

(٣)شرح التسهيل١/ ٢١ -٢٠٢ وينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٣٠٠٠، خزانة الأدب١/ ٣٢ - ٣٣، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح١/ ٣٦٦ -٣٦٧، الضرائر صـ١١، لغة الشعر دراسة في الضرائرصـ٩٣ -٩٤.

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ (١)

وقوله:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ(٢)

قال ابن مالك: " وليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول:

..... ألا يكون لنا خل ولا جار

حيث يعد هذا ضرورة عند كثير من النحويين(٣)، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول

---

(١)البيت من بحر البسيط، بلا نسبة في: الكتاب٢/ ٣٥٣، شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٢٣، الخصائص١/ ٣٠٧، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٨، المفصل في علم العربية صـ١٢٩، البديع في علم العربية٢/ ٢٢، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤١٠، ٤٧٢، ٢/ ١٨، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٦٢، توجيه اللمع صـ٣٠٩، شرح التسهيل لابن مالك١/ ١٥٢، ارتشاف الضرب٢/ ٩٣٣، ٥/ ٢٤٤٦، مغني اللبيب٥/ ٣١٠، أوضح المسالك١/ ٨٣. اللغة: وما نبالي: وما نكترث. إلاك: إلا إياك . ديار: أي أحد، يقال ما بها ديار أي: أحد. المعنىٰ: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا، لا نهتم أن لا يجاورنا أحد. والشاهد في قوله: إلاك، حيث وقع الضمير المتصل بعد(إلا)للضرورة الشعرية، وللمحافظة علىٰ بحر البيت.

(٢)البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل٢/ ٢٧٦، شرح ابن عقيل١/ ٨٩، شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ١/ ١٥٤، المقاصد النحوية١/ ٢٧٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٩٨. اللغة: أعوذ: ألتجئ وأتحصن. الفئة: الجماعة. البغي: العدوان والظلم. عوض: ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل: أبدا؛ إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني علىٰ الضم مثل قبل وبعد.ينظر: منحة الجليل١/ ٨٩. والشاهد في البيت: إلاه، حيث وقع الضمير المتصل الهاء بعد(إلا)للضرورة الشعرية، وكان القياس فيه أن يقال: إلا إياه.

(٣)ينظر: البحث صـ ٢١٠، قضية: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل.

..... علي فما لي غيره عوض ناصـر[١] "

ولم يسلم قول ابن مالك من الرد، فقد رده كثير من النحويين منهم الشاطبي، الذي رده بوجوه لخصها البغدادي قال:

**أحدها**: إجماع النحاة علىٰ عدم اعتبار هذا المنزع، وعلىٰ إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه.

**الثاني**: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل. وهذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها، حتىٰ كان يناظر الخصوم ويخطب علىٰ المنبر فلا يسمع في نطقه راء، فكان إحدىٰ الأعاجيب حتىٰ صار مثلا، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلىٰ هذا الحد أدىٰ أن لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنىٰ الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلىٰ زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد ينبه غيره إلىٰ أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

**الثالث**: أنه قد يكون للمعنىٰ عبارتان أو أكثر، واحدة تلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضىٰ الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلىٰ الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضىٰ الحال.

---

(١)شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦.

**الرابع**: أن العرب قد تأبىٰ الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك(١).

ورده أبو حيان فقال: " لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام(٢)"

وقد ردده ابن هشام أيضا قال: " وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتىٰ في الشعر خلاف ما عليه النثر(٣)" .

**وبعد ذكر هذين المذهبين، إلى أي المذهبين يذهب سيبويه ؟**

اختلف النحويون حول تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه، فمنهم من يرىٰ أن مذهب سيبويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة(٤)، وهو مذهب ابن مالك، ومنهم من يرىٰ أن مذهب سيبويه موافق الجمهور في أنها ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا(٥).

---

(١)خزانة الأدب١/ ٣٣ -٣٤، وينظر: المقاصد الشافية١/ ٤٩٣ -٤٩٥، فيض نشر الانشراح ١/ ٣٦٧، الضرائر وما يسوغ للشاعر صـ١١.

(٢)همع الهوامع٥/ ٣٣٢ وينظر: التذييل والتكميل٨/ ١٩٩، الضرائر وما يسوغ للشاعر صـ١٢.

(٣)تخليص الشواهد صـ٨٥ وينظر: خزانة الأدب٥/ ٢٧٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٣٣٤، وينظر: البحث صـ ٢١٠، قضية: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل.

(٤)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٤٩، فيض نشر الانشراح ١/ ٣٦٨.

(٥)ينظر: فيض نشر الانشراح ١/ ٣٦٨، الضرائر صـ١١، سيبويه والضرورة الشعرية صـ٣٥

وأما سيبويه نفسه فلم يصرح برأيه في تعريف الضرورة، وإنما كان يكتفي ببعض العبارات المتضمنة معنىٰ الضرورة، والتي من خلالها اختلف النحويون – كعادتهم مع نصوص سيبويه – في فهم مصطلح الضرورة، وسنعرض كلا الرأيين؛ لنبين حقيقة مذهب سيبويه في الضرورة.

**أولا: الفريق الذي يرى أن سيبويه يذهب مذهب الجمهور:**

تعرض سيبويه لمصطلح الضرورة في أول أبواب كتابه وعنوانه " باب ما يحتمل الشعر"

قال في أوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما لا ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء[(١)]" ، ولم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة وتكرر منه ذلك في كثير من الضرائر التي تعرض لها في كتابه[(٢)]، ومن ذلك قوله: " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره هنا[(٣)]" إلىٰ غير ذلك من المواضع[(٤)].

هذه بعض العبارات التي كان يطلقها سيبويه علىٰ الضرورة بلفظ " قد جاء في الشعر" وما شابهها، ولم يجمع بينها وبين الضرورة، فإذا نظرنا في شواهد الكتاب، رأيناه يستشهد علىٰ الفصل بين(كم)الخبرية وما أضيف إليه بالجار والمجرور للضرورة، يقول الشاعر:

---

(١)الكتاب ١/ ٢٦.

(٢)ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية صـ٣٥.

(٣)الكتاب ١/ ٣٢.

(٤) ينظر علىٰ سبيل المثال لا الحصر: الكتاب ١/ ٤٨، ٨٥، ٩٩، ١٠١، ١٣٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٧٨، ٣٢٦، ٣٦١، ٢/ ٩٠، ٩٢، ١٢٤، ١٣٤، ١٥٤، ١٦٦، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٩٨، ٣٦٢، ٣/ ٨، ٦٧، ٧٥، ٩٩، ١١٢، ١١٥، ١٦٠، ٥١٥، ٦٢٤، ٤/ ٢٠٣، ٣٥٩.

كَـمْ بِـجُـوْدٍ مُـقْـرِفٍ نَـالَ الـعُـلَا وَكَـرِيْـمٍ بُـخْـلُـهُ قـد وَضَـــعَـه

قال د/ إبراهيم حسن: وقد بَيَّنَ سيبويه أنه يجوز في(مقرف)الجر والرفع والنصب، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة التي ذكرها الأعلم فقال: " الرفع علىٰ أن يجعل(كم)ظرفا، ويكون لتكثير المرار وترفع (المقرف)بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرفٌ نال العلا، والنصب علىٰ التمييز لقبح الفصل بينه وبين(كم)في الجر، وأما الجر فعلىٰ أنه أجاز الفصل بين(كم)وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع(كم)في الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا[1]" .

فسيبويه أجاز في البيت الجر للضرورة مع إمكان الفرار منها برفع(مقرف)أو نصبه، وفي هذا دليل علىٰ عدم اشتراطه في الضرورة ما اشترط ابن مالك، وأنه يميل إلىٰ مذهب الجمهور من عدم اشتراط السعة[2].

ويؤيد هذا الرأي ابن عصفور، يقول: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلىٰ ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، دليل ذلك قوله:

كَـمْ بِـجُـوْدٍ مُـقْـرِفٍ نَـالَ الـعُـلَا وَكَـرِيْـمٍ بُـخْـلُـهُ قـد وَضَـــعَـه

(١)تحصيل عين الذهب صـ٣٠٢.

(٢) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية صـ٣٦ -٣٧.

في رواية من خفض(مقرف)، ألا ترىٰ أنه فصل بين(كم)وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلىٰ ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرف)أو نصبه[١]"

**ثانيا: الفريق الذي يرى أن سيبويه يذهب مذهب ابن مالك في الضرورة**

هذا الفريق ذهب إلىٰ القول بأن سيبويه وابن مالك مذهبهما واحد من خلال تعبيرات سيبويه عن الضرورة الشعرية بلفظ الاضطرار، فمن عباراته: " فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل علىٰ شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب[٢]" ، وقال في موضع آخر: " وزعم عيسىٰ أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيْلَا [٣]

---

(١) ضرائر الشعر صـ١٣.

(٢)الكتاب ١/ ٩٨.

(٣)البيت من بحر المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه صـ٥٤، الكتاب١/ ١٦٩، المقتضب ٢/ ٣١٣، الخصائص١/ ٣١١، أمالي ابن الشجري١/ ٣٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٠، شرح شواهد الشافية٤/ ٢١٥، وبلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٥، المفصل في علم العربية صـ٤٥٦، الإنصاف٢/ ٥٤٣ .اللغة: ألفيته: وجدته.مستعتب: طالب العتبىٰ وهي الرضا.والشاهد في قوله: ولا ذاكر الله، حيث حذف التنوين من ذاكر للضرورة الشعرية، وقد كان يمكنه أن يقول ذاكر اللهِ، ويضيف (ذاكر)إلىٰ لفظ الجلالة، وعليه فيكون حذف =التنوين من هنا واجبا، ولا ضرورة فيه، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة علىٰ حذفه للإضافة لقصد التماثل بين المتعاطفين في التنكير.الإنصاف٢/ ٥٤٣ ه

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمىٰ القوم. وهذا اضطرار[١]" ، وقال في موضع آخر: " وإن كان فاعل لغير الآدميين كُسِّرَ علىٰ فواعل وإن كان لمذكر أيضا؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين، وذلك قولك:

جمال بوازل، وقد اضطر فقال في الرجال، وهو الفرزدق[٢]:

وَإِذَا الْـرِّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيْـدَ رَأَيْـتُـهُـمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ[٣] "

ويظهر لي أن استعمال سيبويه لمثل هذا المصطلح وما اشتق منه مثل " اضطرار" ، أو" اضطروا" أو " مضطرين" مجردا عن كلمة (الشعر) هو ما جعل بعض العلماء يظن أن مذهب سيبويه أن الضرورة ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة.

---

(١)الكتاب ١/ ١٦٩ .

(٢)البيت من بحر الكامل، للفرزدق في ديوانه١/ ٤٩٦، الكتاب٣/ ٦٣٣، المقتضب١/ ٢٥٨، الكامل٢/ ٥٧٤، الأصول٣/ ١٧، الجمل في النحو صـ٣٤٩، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٣١٧، الحجة للقراء السبعة٦/ ٣٤٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٧، المقتصد شرح التكملة٢/ ٩٠٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ١٥١، تحصيل عين الذهب صـ٥٤٥، لسان العرب صـ٤٥٤٠ نكس، الضرائر صـ١٤٤ .والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، والخضع: جمع أخضع، وهو الذليل الذي قد نكس رأسه. والنواكس: التي تنظر إلىٰ الأرض من الخوف والذلة. والشاهد في قوله: نواكس الأبصار، حيث جمع ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل علىٰ فواعل ضرورة.

(٣)الكتاب ٣/ ٦٣٣ إلىٰ غير ذلك من المواضع التي عبر فيها سيبويه بلفظ " اضطرارا" أو " اضطروا" أو " مضطرين" ينظر علىٰ سبيل المثال لا الحصر الكتاب١/ ١٣٤، ١٦٩، ٤٠٧، ٤٠٨، ٢/ ٢٨٠، ١٦١، ٢٣٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٧١، ٣٨٥، ٤٠١، ٣/ ٣٩، ٦١، ٦٣، ٦٨، ١٦٤، ٦٨، ٧٦، ٢٨٧، ٣١٢، ٣١٦، ٤٥٣، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٥٤، ٤/ ١٤٠، ١٨٨، ٢٧٩، ٣٧٠ .

وجزم د/ إبراهيم حسن أن مذهب سيبويه هي ما وقع في الشعر ما لم يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وهو مذهب الجمهور، واستدل علىٰ ذلك بالآتي:

**أولا**: تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام[١] " ، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.

**ثانيا**: كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرىٰ تخرجها عن الضرورة، فكان سيبويه إما أن يشير إلىٰ هذه الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في بيت الفرزدق[٢]:

أســكرانُ كـانَ ابنَ المراغـةِ إِذْ هَجَـا تَمِيْمًـا بِجَوْفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِرِ[٣]

وإما أن يكتفي بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلىٰ غيرها من الروايات.

---

(١)الكتاب ١/ ٢٦.

(٢)ينظر البحث صـ ٢٤١، قضية مجيء اسم كان نكرة.

(٣) البيت من بحر الطويل، للفرزدق في: الكتاب١/ ٤٩، المقتضب٤/ ٩٣، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٥، المسائل المنثورة صـ٢٢٢، تحصيل عين الذهب صـ٧٩، خزانة الأدب ٩/ ٢٩٢، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٧١، ولم أجده في ديوانه. وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٤، شرح الرضي٤/ ٢٠٨، التذييل والتكميل٤/ ١٩٢. اللغة: أراد بابن المراغة: جرير، وكان الفرزدق قد لقب أمه بالمراغة، والمراغة الأتان التي لا تمتنع من الفحول.تحصيل عين الذهب صـ٧٩.والشاهد في =قوله: أسكران كان ابن المراغة، حيث جاء اسم كان نكرة(سكران)، وقد أخبر عنه بمعرفة(ابن المراغة)للضرورة.
وقد أول البيت بتأويل آخر يخرجه عن الضرورة وهو: أن في(كان)ضمير، والضمائر معارف حتىٰ وإن عادت علىٰ نكرة، وأخبر عنه بمعرفة فيكون من باب الإخبار بمعرفة عن معرفة.ينظر: شرح الرضي٤/ ٢٠٨، ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٩، التذييل والتكميل ٤/ ١٩٢.

**ثالثا**: كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنىٰ، ومن ذلك قوله:

فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُسْـتَـعْـتِـبٍ وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلَّا قَـلِـيْـلَا (١)

أورده سيبويه شاهدا علىٰ حذف التنوين من(ذاكر)تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر نون التنوين لانكسر البيت، لكنه كان يمكنه أن يقول:

فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُسْـتَـعْـتِـبٍ وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلَّا قَـلِـيْـلَا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن(٢).

وأنا أميل إلىٰ هذا الرأي، وقد بينت ذلك في ثنايا معالجة القضايا.

**الضرورة الشعرية ومكانتها عند ابن الحاجب**

من المصطلحات التي كثرت عند النحويين قديما وحديثا مصطلح الضرورة الشعرية، إذ نجده يتكرر في ثنايا كتبهم، وكان النحويون يلجؤون إلىٰ التعليل بمصطلح الضرورة عندما يرون أن الشاعر يخرج بشعره عن القياس العربي، وكان ابن الحاجب أحد هؤلاء النحويين، يقول ابن الحاجب عند حديثه عن حكم الواو والياء في حال الجزم: " ...وأما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها، فلذلك كان الفصيح " لم يخشَ" و" لم يدعُ" وشذ إثباتها كشذوذ الياء والواو في الإثبات، وهذه أبعد؛ لأن تينك يمكن حملهما علىٰ الصحيح في حال التحريك، فجرت في الجزم مجرىٰ الصحيح، وهذا لا يمكن حملها علىٰ الصحيح في

(١)الكتاب ١/ ١٦٩.

(٢)سيبويه والضرورة الشعرية صـ٤١ -٤٢.

حال التحريك، فلم تكن مثلها، ومع ذلك فإنهم استعملوها شذوذا كذلك لأنها منها، فأجريت مجرىٰ واحدا، ولأن الحركة مقدرة، فكانت كالثابتة، ومنه قوله:

مَـــا أَنْـــسَ لَا أَنْسَـــاهُ..... ..... (١)

وموضع استشهاده إثبات الألف في" لا أنساه" وهو مجزوم؛ لأنه جواب الشرط من غير فاء، فقياسه " لا أنسه" ، فإذا قال " لا أنساه" فقد أثبت الألف في حال الجزم، كما أثبت الياء والواو في:

أَلَـمْ يَـأْتِـيْـكَ وَالْأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي بِـمَـا لَاقَـتْ لُـبُـونُ بَـنِـي زِيَـاد(٢)

---

(١) البيت من بحر الكامل، وتتمته:

.....آخِر عِيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٩، شرح المفصل١٠/ ١٠٤، الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٤٧٤، الكناش في النحو والتصريف٢/ ٢٨٨، شرح شواهد الشافية٤/ ٤١٣.اللغة: المعزاء: بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها زاي: الأرض الصلبة الكثيرة الحصا. الريع: مصدر راع السراب يريع: أي: جاء وذهب ، والشاهد في قوله: لا أنساه، حيث أثبت الشاعر الألف مع وجود الجازم، وقد أول بأكثر من توجيه.

(٢)البيت من بحر الوافر، لقيس بن زهير في: الجمل في النحو للزجاجي صـ٣٧٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي١/ ٢٢٣، تحصيل عين الذهب صـ٤٩٠، شرح أبيات الجمل للبطليوسي صـ٣٠٧، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ٣٩٥، المنهاج شرح الجمل٢/ ٤٣٩، =المنتخب الأكمل٣/ ٩٨٠، المقاصد النحوية١/ ٢٥٤، ولبعض بني عبس في معاني القرآن للفراء١/ ١٦١، وبلا نسبة في: الكتاب٣/ ٣١٦، الأصول ٣/ ٤٤٤، إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١، الإيضاح في علل النحو صـ١٠٤، الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٤٠، المسال الحلبيات صـ٨٥، المنصف٢/ ٨١، الخصائص١/ ٣٣٣، المحتسب١/ ٦٧، سر صناعة الإعراب٢/ ٦٣١، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٨ .وقد ورد البيت بعدة روايات أخرىٰ منها: ألا هل أتاك والأنباء تنمي، ومنها: ألم يأتك، ومنها: ألم يبلغك.تنظر الروايات في:

و:

هَـجَـوْنَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِـئْـتَ مُـعْـتَـذِرَاً  مِنْ هَجْوِ زَبَّـانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَـدَعِ[1]

وكذلك فيما أنشده أبو زيد:

إِذَا الْـعَـجُـوزُ غَضِـبَـتْ فَـطَـلِّـقْ  وَلَا تَـرَضَّـاهَـا ولا تَـمَـلَّـقْ[2]

المفهوم منه النهي، فهو في موضع جزم، فقياسه " ولا ترضها" ، وكان يمكنه أن يقول: ولا ترضها ولا تملق" ويستقيم له الوزن، ولكنه فعل ذلك إما ذهولا عن وجه الاستقامة، وإما مراعاة للفرار من الزحاف؛ لأن إثبات هذا الساكن هو بإزاء سين "

---

المنصف٢/ ٨١، المقاصد النحوية١/ ٢٥٦، خزانة الأدب٨/ ٣٦٢. وعلىٰ هذه الروايات الثلاثة فلا شاهد في البيت. اللغة: الأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. تنمي: من نميت الحديث أَنْمِيه بالتخفيف إذا بلغه. لبون: اللبون الناقة ذات اللبن. بنو زياد: الربيع وأخوته، وهم الذين أغار قيس بن زياد علىٰ إبلهم. والشاهد في قوله: ألم يأتيك، حيث أثبت الشاعر حرف العلة الياء مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

(١) البيت من بحر البسيط، بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء١/ ١٦٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥١، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٤٠، سر صناعة الإعراب٢/ ٦٣٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٩، شرح عيون الإعراب صـ٦٩، أمالي ابن الشجري١/ ١٢٨، اللباب في =علل البناء والإعراب٢/ ١٠٩، شرح المفصل١٠/ ١٠٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٤٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٦٣، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٨٧.والشاهد في قوله: لم تهجو حيث أثبت الشاعر الواو مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

(٢)البيت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية١/ ٢٥٨، وبلا نسبة في الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٣٩، المسائل العسكرية صـ١٢٥، المسال الحلبيات صـ٨٦، المنصف ٢/ ٧٨، شرح عيون الإعراب صـ٦٩، أمالي ابن الشجري١/ ١٢٩، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٩، شرح المفصل١٠/ ١٠٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٦٤، شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ٢٥، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨٨. والشاهد في قوله: ولا ترضاها، حيث أثبت الشاعر الألف مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

مستفعلن" ، وحذف سين " مستفعلن" في مثل ذلك جائز اتفاقا(١)، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله " ولا ترض " وفي قوله " ولا تملق" فيصير " مستفعلن": " مفاعلن" وذلك جائز(٢)" .

بَيَّنَ ابنُ الحاجب في النص السابق اهتمامه باستقامة الوزن، وأن الشاعر فيما أنشده أبو زيد أثبت الألف مع وجود الجازم للفرار من الزحاف، لأن الألف في الفعل " ترضاها" تقابل في الميزان العروضي سين(مستفعلن)، وبيان ذلك أن قوله: " ولا ترض" (/ / °//°)متفعلن، حشو مخبون، " ضاها ولا" -بإثبات الألف مع وجود الجازم-(/ °/ °/ / °) مستفعلن، حشو صحيح، ولو حذف الألف فقال " ضها ولا" لصارت التفعيلة" (/ / °//°)متفعلن، حشو مخبون؛ لأن الألف بمثابة سين مستفعلن، وهو ما يسميه العرضيون بالخبن(٣)، والخبن من بحر الرجز، فأراد الشاعر أن يخرج من هذا الزحاف فأثبت الألف.

وكان ابن الحاجب كغيره من النحويين أورد مسائل متفرقة من الضرورات الشعرية، جمع فيها بين الضرورة والشعر فلم يبتعد كثيرا عن مفهومه عن الضرورة حيث اعتبرها خاصة بالشعر والشعراء من ذلك قوله عند الحديث عن " دخول أدوات الشرط غير(إن)علىٰ الأسماء" قال: " ولذلك جاز أزيدا ضربت، ولم يجز هل زيدا ضربت، ولذلك يحسن إن زيد أكرمني أكرمته، ولم يحسن متىٰ زيد أكرمني

(١) الخبن حذف الثاني الساكن.ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٢٢٢.

(٢) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٧٢ -٤٧٣.

(٣) لأنه خبن، والخبن زحاف يدخل الرجز.

أكرمته ولا في غيرها من أدوات الجزاء إلا في ضرورة الشعر(١)" ، وقال في موضع آخر عند الحديث عن تنوين العلم الموصوف بـ ابن: " ومثال كونه صفة وليس واقعا بين علمين كقولك: جاءني زيدٌ ابن أخي، فهذا وإن كان صفة فليس بين علمين، ومثال حصول الشرطين قولك: جاءني زيدُ بنُ عمرو" ، فيجب التخفيف لوجود الشرطين، إلا في ضرورة الشعر(٢)" إلىٰ غير ذلك من المواضع(٣).

أحيانا كان ابن الحاجب يجعل الضرورة الشعرية تخريجا من تخريجاته، بل آخر تخريجاته، وذلك يدل علىٰ سعة اطلاعه، وإلمامه بالآراء النحوية حول القضية التي يدرسها، ويجعل الضرورة الشعرية آخر التأويلات؛ ليقينه بأن الضرورة الشعرية فيها شيء من مخالفة القياس النحوي، من ذلك عند حديثه عن قضية دخول أل علىٰ العلم أول ذلك بثلاثة تأويلات: الأول: للمح الأصل، والثاني: تأويل التنكير، الثالث: حمل الدخول علىٰ الضرورة الشعرية، يقول ابن الحاجب: " وقولهم: " بنات الأوبر" في " بنات أوبر" وهو علم لضرب من الكمأة، و" أم الجبين" قال:...إما علىٰ أنه أصل كـ " أم الحارث" ، كأنهم وضعوهما معا، وإما علىٰ تأويل التنكير كـ " الزيد " ، وإما علىٰ الضرورة(٤)" .

أحيانا كان ابن الحاجب يجمع بين لفظي الضرورة والشذوذ في آن واحد؛ وذلك لأن اللفظين من ألفاظ مخالفة الاطراد عنده، من ذلك عند حديثه عن حذف الألف

---

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ١٤٠.

(٢)المصدر السابق١/ ٢٣٥.

(٣)ينظر علىٰ سبيل المثال لا الحصر الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٢٥، ٢/ ٤١ -٤٢، ٢٦٧ - ٢٦٨، ٤٥١ -٤٥٢.

(٤)الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٢.

والنون من (فلان)قال: " وقولهم " يا فل" ليس ترخيما لـ(فلان)عند سيبويه، وإن اختص استعماله بالنداء إلا علىٰ شذوذ للضرورة[١]" ، ومن ذلك عند حديثه عن حذف لام الطلب قال: " ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، وهو شاذ[٢]" ، ومن ذلك عند حديثه عن قضية ضم عين(فعل) المعتلة قال: " وأما تصحيحه فشاذ لم يأت إلا في ضرورة الشعر[٣]" ، ومن ذلك عند حديثه عن قضية إضافة العدد(اثنين)إلىٰ المعدود قال: " وقد جاء شاذا ثنتا حنظل...للضرورة[٤]" .

وأحيانا كان يعبر ابن الحاجب في كتابه الإيضاح عن القضية التي هو بصددها بالضرورة، وفي كتاب آخر يعبر عن نفس القضية بغيرها، من ذلك عند حديثه عن قضية " جمع فاعل صفة لمذكر علىٰ فواعل عبر عنها في كتابه الإيضاح بالضرورة قال: " فأما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل: " هالك في الهوالك" والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة[٥]" ، بينما عبر عنه في الشافية في علم التصريف بالشذوذ قال: " وأما فوارس فشاذ[٦]" .

**وأخيرا وبعد هذا العرض، سؤال يطرح نفسه، مع مَنْ كان يذهب ابن الحاجب؟**

---

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧.

(٢)المصدر السابق ٢/ ٢٦٨.

(٣)المصدر السابق ٢/ ٤٥٢.

(٤)المصدر السابق ١/ ٥٨٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٥٢١.

(٦)الشافية في علم التصريف صـ٥١.

مع ما ذهب إليه الجمهور الذي يقول إن الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ أم مع مذهب ابن مالك الذي يقول إن الضرورة ما وقع في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة ؟

**أستطيع أن أقول إن ابن الحاجب كان يقول بقول الجمهور، وذلك للأسباب الآتية :**

**أولا**: عند حديثه عن قضية حذف الضمير العائد من جملة الخبر علىٰ المبتدأ، فهم من كلام سيبويه أن مذهبه في الضرورة أنها ما وقع في الشعر ولم يكن للشاعر منه مندوحة، ولو كان موافقا سيبويه في مذهبه لأيده في ذلك، لكنه اعترض علىٰ كلامه فدل ذلك أنه موافق الجمهور، قال ابن الحاجب: " وقد قال سيبويه في قوله:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدَاً فَأَخْزَىٰ اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ(١)

كلاما معناه أن الرفع في (كلهن)علىٰ الابتداء، وحَذْفُ الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جائز في السعة، وليس بضرورة، إذ لا ضرورة تلجئه إلىٰ الرفع، وحُذِفَ

(١)البيت من بحر الوافر، بلا نسبة في: الجمل في النحو للخليل بن أحمد صـ٣٦، الكتاب١/ ٨٦، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٥، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ٥٨، شرح أبيات الكتاب للنحاس صـ٤٩، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه صـ٣٤٢، شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٨١، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ١٢٠، النكت في كتاب سيبويه١/ ٣١٦، تحصيل عين الذهب صـ١٠٥، التبصرة والتذكرة١/ ٣٢٨، نتائج الفكر للسهيلي صـ٣٣٧، أمالي ابن الشجري١/ ١٣٩، ٢/ ٧٢، سفر السعادة وسفير الإفادة٢/ ٦٤٤، تخليص الشواهد صـ٢٣٠، خزانة الأدب١/ ٣٣٦، ٥/ ١٧٠، ٦/ ٢٧٣. والمعنىٰ: يجوز أن يريد: ثلاث نسوة تزوجهن فقتلهن، أو ثلاث نسوة هوينه فقتلهن هواه.والشاهد في قوله: ثلاث كلهن قتلت، وفيه أكثر من وجه، الأول والأشهر ما ذكره في المتن وهو أن ثلاث: مبتدأ، وكلهن: مبتدأ ثان، وخبره جملة (قتلت) المحذوف عائدها، والجملة في محل رفع خبر (كلهن)، وجملة: " كلهن قتلت" خبر (ثلاث).

الضمير لإمكان أن تقول: ثلاث كلَّهن بالنصب، وهذا وإن حصل المقصود بكلام سيبويه من أن الضرورة إنما تكون عند تعذر الوجه الواسع[١]"

**ثانيا:** من بين مواطن الضرورة التي وردت عند ابن الحاجب ما يمكن للشاعر التخلص منها بالتغيير في الحروف والحركات ولا ينكسر الوزن، ومع ذلك تركها علىٰ حالها لوجود الضرورة بمفهومها عند الجمهور لها، من ذلك عند حديثه عن الفصل بين المتضايفين بغير الظرف قال:

" وقوله في البيت:

فَـزَجَّـجْـتُـهَـا بِـمَـزَجَّـةٍ زَجَّ الـقـلـوصَ أبِـي مُـزَادَة[٢]

...أن الفصل إنما يجوز في الشعر للضرورة، وهذا لا ضرورة فيه، إذ كان بمكنه أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة، فيضيف المصدر إلىٰ المفعول، ويرفع بعده الفاعل[٣]"

---

(١)الإيضاح شرح المفصل ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٢)البيت من مجزوء الكامل، بلا نسبة في: شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣١، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢٢١، ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٨٠، الخصائص٢/ ٤٠٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٧٩، المفصل في علم العربية صـ١٠٩، البديع في علم العربية١/ ٣٠١، شرح الجمل لابن خروف٢/ ٦٢٤، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٥، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٦، المقرب١/ ٥٤، شرح الكافية لابن فلاح اليمني٢/ ٨٥٧، شرح الرضي ٢/ ٢٦١، ارتشاف الضرب٥/ ٢٤٢٩. اللغة: فزججتها: يقال: زججت الرجل إذا طعنته بالزج . بمزجة: رمح قصير. القلوص: الشابة من النوق. أبو مزادة: كنية رجل. والشاهد في قوله: زج القلوص أبي مزاده، حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه " أبي مزاده" بمعمول المصدر " القلوص" للضرورة.

(٣)الإيضاح شرح المفصل١/ ٣٩٤.

**ثالثا**: استشهاده بأبيات شعرية وقعت فيها ضرورات، هذه الأبيات أورد بعض العلماء فيها روايات تخرجها عن الضرورة، إلا أنه أثبت رواية الضرورة، ولم يتعرض لتلك الروايات، وفي هذا دليل علىٰ أن مذهب ابن الحاجب موافق الجمهور، من هذه الأبيات قول القطامي:

قِفِـي قَـبْـلَ الْـتَّـفَـرُّقِ يَـا ضُـبَـاعَـا ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِـنْـكِ الْوَدَاعَـا[1]

قال ابن الحاجب: " يريد أن القياس علىٰ خلاف ما جاءوا به في الشعر، وهو رفع المعرفة ونصب النكرة، فخالفوا في ذلك للضرورة[2]" .

---

(١)البيت من بحر الوافر، للقطامي في ديوانه صـ٣١، المقتضب٤/ ٩٤، الأصول١/ ٨٣، الجمل في النحو صـ٥٩، اللمع في العربية صـ٣٧، المفصل في علم العربية صـ٢٦٤، البيان في شرح اللمع صـ١٤٤، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ٦٣، شرح أبيات الجمل صـ٣٣، شرح الجمل لابن بابشاذ صـ١٣١، شرح اللمع للباقولي صـ٣٤٠، شرح الجمل لابن خروف١/ ٤٣٠، خزانة الأدب٩/ ٢٨٨، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٦. والشاهد في قوله: ولا يك موقف منك الوداعا، حيث جاء اسم(كان)نكرة وهو (موقف)، وأخبر عنه بمعرفة وهو الوداعا، وهذا قول سيبويه والجمهور، وتبعهم ابن الحاجب.

وقد أول البيت بتأويلات أخرىٰ تخرجها عن الضرورة، **منها**: أن الوداعا يجوز أن يكون منصوبا بالفعل (قفي)، أي: قفي الوداعا. **ومنها**: أن الوداعا مفعول له، وخبر (يك) محذوف. **ومنها**: أن (كان)تامة، و(موقف) فاعل، و(الوداعا) منصوب بـ(موقف)؛ لأنه مصدر.ينظر: توجيه اللمع صـ١٣٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ٨٧٩، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٧.

وقد ورد في البيت روايتان أخريان: **الأولى**: ولا يك موقفا منك الوداعُ، علىٰ أن اسمها ضمير المصدر المفهوم من (قفي)، كأنه قال: ولا يكن الموقف موقف الوداع.ينظر: شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٣٤٧.

**الرواية الثانية**: ولا يك موقفي منك الوداعا، علىٰ أن (موقفي)اسم(يك)، وهو معرفة، و(الوداعا)خبرها، وعلىٰ هذا فلا ضرورة في البيت.ينظر: شرح أبيات الجمل صـ٣٤.

(٢)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٦٩.

وفي البيت روايتان أخريان تلغىٰ فيهما الضرورة لو جاء بهما الأولىٰ ذكرها البغدادي قال: " وروىٰ الأخفش المجاشعي في كتاب المعاياة:

..... ولا يـك مـوقـفـا مـنـك الـوداعـا

وقال: نصب موقفا لأنه أراد: قفىٰ موقفا، ولا يكن الوداعا[1]"

والرواية الثانية: ذكرها البطليوسي قال: " وقد روىٰ: ولا يك موقفىٰ منك الوداعا[2]" .

**من هذا كله نعلم أن مذهب ابن الحاجب في الضرورة هو مذهب الجمهور القائل بأن الضرورة ما وقع في الشعر ولم يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.**

(١)شرح أبيات المغني ٦/ ٣٤٦ -٣٤٧.

(٢)شرح أبيات الجمل صـ٣٤.

## المبحث الثاني: وجه الضرورة عند ابن الحاجب

النظم الشعري المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج عند النحويين بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والضرورة الشعرية رخص أعطيت للشاعر دون الناثر في مخالفة قواعد اللغة وأقيستها، إلا أن هذه الضرورة أو الرخصة لابد لها من وجه تُخَرَّج عليه، يقول سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها[1] " ، فهذا تأكيد من سيبويه علىٰ أن الضرورة لابد فيها من وجه تخرج عليه إذ ليس معنىٰ كونها رخصة أن يستعملها الشاعر بلا قيود أو حدود، وإلا عد خارجا عن سنن العربية، بعيدا عن طرقها، فلا يوجد ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام، وهذه الصلة التي تعرف بوجه الضرورة أو بعلة الضرورة [2].

وإذا تتبعنا الضرائر عند ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح شرح المفصل)، فنلاحظ أنه نص علىٰ ثلاثة أوجه في قضايا مختلفة، والكثير من مواطن الضرورة عنده لم ينص علىٰ وجه الضرورة فيها، وأوجه الضرورة التي نص عليها هي:

**أولا**: حمل شيء علىٰ شيء، وذلك كحمله حذف فتحة الاسم المنقوص عند النصب علىٰ حذف الضمة والكسرة في الرفع والجر، يقول ابن الحاجب: " وقد شذ مجيء التسكين في موضع الفتح؛ لأنها حرف علة، فجاء للضرورة حذف الفتحة، كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا، وكما جوزوا حمل الجر علىٰ النصب شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب علىٰ الرفع والجر شذوذا في التسكين[3]"

**ثانيا**: تشبيه شيء بشيء، فقد شبه أداة الجزم بحرف الجر، فكما أن حرف الجر لا يحذف ويبقىٰ عمله فكذلك لام الطلب لا تحذف ويبقىٰ عملها، وكان ذلك عند

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢ وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ١٨.

(٢)ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية صـ٤٩ – ٥٠.

(٣)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٢٦٨ وينظر البحث صـ٥٢، قضية: نقص فتحة الإعراب من آخر الاسم المنقوص.

حديثه عن قضية حذف لام الطلب وبقاء عمله، واختياره أن لام الطلب لا تحذف إلا في ضرورة الشعر، وهو شاذ في النثر، وقاس حذف لام الطلب علىٰ حرف الجر، فكما أن حرف الجر وبقاء عمله شاذ، فكذلك لام الطلب وإبقاء عمله شاذ أيضا قال: " ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، وهو شاذ بمثابة حرف الجر في الأسماء، والأفصح رفع الفعل، وإن كان لقصد الطلب به فإنه يصح أن يقال: " يضربُ زيدٌ" وإن كان الغرض طلب الضرب منه[١]" .

**ثالثا**: رد الأشياء إلىٰ أصولها، ومن أمثلة ذلك عند ابن الحاجب عند حديثه عن تنوين المنادىٰ المبني علىٰ الضم، واختياره أنه إذا اضطر الشاعر فله أن ينون المنادىٰ مطلقا منصوبا أو مضموما، وأن النصب من باب الرد إلىٰ الأصل قال: " والاتفاق أنه إذا اضطر الشاعر في المفرد نونه، وقال الخليل وسيبويه والمازني مضموما، وقال عيسىٰ بن عمر وأبو عمرو ويونس منصوبا؛ ردوا إلىٰ الأصل[٢]" .

وكثيرا ما أورد ابن الحاجب الضرورة دون إشارة إلىٰ وجهها، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن قضية دخول أداة الجزم غير(إن)علىٰ الاسم قال: " ولذلك يحسن إن زيد أكرمني أكرمته، ولم يحسن متىٰ زيد أكرمني أكرمته ولا في غيرهما من أدوات الجزاء إلا في ضرورة الشعر[٣] " ، إلىٰ غير ذلك من مواضع الضرورة التي وردت في ثنايا البحث.

(١)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٢٦٧ وينظر البحث صـ٩٦، قضية: حذف لام الطلب وإبقاء عمله.
(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٢٥ وينظر البحث صـ ١١٤، قضية: تنوين المنادىٰ المبني علىٰ الضم.
(٣)الإيضاح شرح المفصل١/ ١٤٠ وينظر البحث صـ١١٠، قضية: دخول أداة الجزم غير (إن) علىٰ الاسم.

## المبحث الثالث: أنواع الضرائر في الإيضاح شرح المفصل

**تقع الضرائر عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل في أربعة أنواع:**

**النوع الأول**: ضرائر النقص، وتشمل: نقص الحركة، والحرف، والكلمة.

**النوع الثاني**: ضرائر الزيادة، وتشمل: زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.

**النوع الثالث**: ضرائر التقديم والتأخير، وهي أقل الضرائر في كتاب الإيضاح، وهي ضرائر تقديم بعض الكلام على بعض.

**النوع الرابع**: ضرائر الإبدال، وتشمل: إبدال الحرف من الحرف، إبدال الكلمة من الكلمة، إبدال الحكم من الحكم.

وسنتناول في الفصول التالية دراسة تلك الضرائر عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح شرح المفصل مرتبة بحسب هذه الأنواع.

# الفصل الثاني

# ضرائر النقص، وتحته ثلاثة مباحث

**المبحث الأول:** نقص الحركة، وتحته قضيتان.

**المبحث الثاني:** نقص الحرف، وتحته قضية واحدة.

**المبحث الثالث:** نقص الكلمة، وتحته أربع قضايا.

## المبحث الأول: نقص الحركة

### القضية الأولى: نقص فتحة الإعراب من آخر الاسم المنقوص

الاسم المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، ويرفع بالضمة المقدرة للثقل مثل: هذا قاض، ويجر بالكسرة المقدرة للثقل، مثل: سلمت علىٰ قاض، وينصب بالفتحة الظاهرة لخفتها، مثل: رأيت قاضيا[١]، وقد تحذف هذه الفتحة للضرورة الشعرية كما ذهب ابن الحاجب.

وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، ووسم حذف الفتحة في سعة الكلام بالشذوذ، وفي الشعر بالضرورة الشعرية، وأن العلة في حذف الفتحة حمل النصب علىٰ الرفع والجر شذوذا، وحمل علىٰ هذه الضرورة شذوذا المثل القائل " أَعْطِ القوسَ بَارِيْهَا[٢]" ، وقول الشاعر الآتي، وهاك نص ابن الحاجب[٣] " وقد شذ مجيء التسكين في موضع الفتح؛ لأنها حرف علة، فجاء للضرورة حذف الفتحة، كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا، وكما جوزوا حمل الجر علىٰ النصب شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب علىٰ الرفع والجر شذوذا في التسكين، ومنه " أَعْطِ القوسَ بَارِيْهَا "

---

(١)ينظر: المتبع في شرح اللمع١/ ١٨٢، شرح ابن عقيل١/ ٨١، المقاصد الشافية١/ ٢٢٩.

(٢)مثل من أمثال العرب، معناه: استعن علىٰ عملك بأهل المعرفة، وفوض الأمر إلىٰ من يحسنه، والشاهد فيه: باريها، حيث حذف حركة المنصوب من الاسم المنقوص (باريها)، حيث إنه مفعول ثان لـ (أعط)، تشبيها للياء بالألف.ينظر المثل في: الأمثال لابن سلام صـ٢٠٤، المستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ٢٤٧، الفاخر في الأمثال صـ٢٨٥.

(٣)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٦٨.

و:

يَـا دَارَ هِـنْـدٍ عَـفَـتْ إلا أَثَـافِـيْـهَـا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَـــارَاتٍ فَوَادِيْهَـا[١]"

والشاهد في البيت " إلا أَثَافِيْهَا" ، والأصل: " إلا أثافيَها" بالنصب؛ لأنه استثناء من موجب، إلا أنه أسكن الياء للضرورة الشعرية[٢].

ولعلك تلاحظ أن ضرب البيت(دِيْهَاْ)من(واديها)فَاْعِلْ(/ ٥/٥)مقطوع، والقطع حذف ساكن الوتد المجموع من آخر التفعيلة وإسكان ما قبله[٣]، والقطع من العلل التي تدخل بحر البسيط[٤]، فيصير فاعلن(/ ٥//٥): فاعل(/ ٥/٥)، وقد حذف الشاعر فتحة الاسم المنقوص(إلا أَثَافِيْهَا)، والأصل(أثافيَها)ليحول عروضه (فِيَهَاْ) من

(١)البيت من بحر البسيط، للحطيئة في ديوانه صـ١٥١، كتاب الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب صـ١٩٥، شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول صـ١٧، ولبعض السعديين في الكتاب٣/ ٣٠٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٥٠٦، تحصيل عين الذهب صـ٤٨٧، وبلا نسبة في: الخصائص١/ ٣٠٧، المحتسب١/ ١٢٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٨٨، أمالي ابن الشجري٢/ ٢١، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير٤/ ٤٢٢، شرح المفصل ١٠/ ١٠٢، سفر السعادة وسفير الإفادة٢/ ٨٣٦، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٩٢ . اللغة: الأثافي: جمع أثفية وهو الحجر الذي توضع عليه القدر للطبخ.الطوي: بئر بمكة. الصارات: جمع صارة، وهو جبل يقع بين وادي القرىٰ وتيماء، وقيل: هو جبل في ديار بني سعد، من وضع الجمع موضع المفرد.والشاهد في قوله: إلا أثافيها، حيث أسكن الياء من الاسم المنقوص في حال النصب للضرورة الشعرية.

(٢)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٢٨، شرح المفصل ١٠/ ١٠١.

(٣)ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٣٧٧.

(٤)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٨.

(أثافيها)من فَعَلَنْ(/ / / ٥)عروضة مخبونة [١]، والخبن حذف الثاني الساكن، إلىٰ فاعل (/ ٥/٥) عروضة مقطوعة؛ ليكون هناك تناسب صوتي، وتوافق موسيقي بين التفعيلة الأخيرة في الشطر الأول من البيت(فيها)، والتفعيلة الأخيرة في الشطر الثاني من البيت (ديها)، وهو ما يسمىٰ بالتصريع[٢].فأنت ترىٰ أن الشاعر قد خالف لغة الجمهور فحذف الفتحة لمساواة العروضة للضرب.

ووجه القياس في هذا الحذف أن الألف قريبة من الياء، وتقع موقعها في كثير من المواضع، وكما أن المثنىٰ يعرب بالألف في أحواله الثلاثة في لغة، كذلك الياء هنا؛ لأن الياء شبيهة بها لقربها[٣].

وقيل: إن تشبيه الياء بالألف من غلبة الفرع علىٰ الأصل [٤].

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن حذف الفتحة من الاسم المنقوص في حال النصب ضرورة شعرية منهم: سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، والفارسي[٧]، والقزاز القيرواني[٨]، والأعلم الشنتمري [٩]،

---

(١) الخبن: حذف الثاني الساكن.ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٢٢٢.

(٢)التصريع هو كل بيت شعري استوىٰ عروضه وضربه في الوزن والإعراب والروي، إلا أن عروضه غيرت لتلحق ضربه ينظر: مفاتيح العلوم١/ ١١٦، خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي٢/ ٢٧٨، الكليات١/ ٢٩١.

(٣)ينظر: المسائل العسكرية صـ٨٢، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ٣/ ١١٧، المحتسب١/ ١٢٦، المنصف٢/ ٢٤ -٢٥، خزانة الأدب٨/ ٣٤٧.

(٤)ينظر: الخصائص١/ ٣٠٠، ٣٠٦.

(٥)ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠٦.

(٦)ينظر: المقتضب٤/ ٢١.

(٧)ينظر: المسائل العسكرية صـ٨٢، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٣/ ١١٧ -١١٨.

(٨)ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة صـ٢٢٨.

(٩)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٥٠٦، تحصيل عين الذهب صـ٤٨٦ -٤٨٧.

والشريف الكوفي[١]، وابن الشجري [٢]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٣].

وقد بالغ المبرد وجعلها من أحسن الضرورات[٤].

وإلىٰ مثل هذا ذهب ابن الشجري، وعلل لذلك بأنه رد حالة إلىٰ حالتين، أي: حذف الفتحة في حالة النصب حملا علىٰ حذف الضمة والكسرة في حالتي الرفع والجر[٥].

وقيل: حذف الفتحة من المنقوص المنصوب لغة وليس ضرورة [٦].

(١)ينظر: البيان في شرح اللمع صـ٥٩.

(٢)ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢١.

(٣)منهم ابن مالك في: شرح التسهيل١/ ٥٧، ابن عصفور في: شرح الجمل٢/ ٥٩٠، ضرائر الشعر صـ٩١، الرضي في شرحه علىٰ الكافية٤/ ٢٤، أبو حيان في البحر المحيط٤/ ١٣، التذييل والتكميل١/ ٢١٤، ابن عقيل في المساعد١/ ٣٦، السمين الحلبي في الدر المصون٤/ ٤٠٧، ابن عادل الحنبلي في: اللباب في علوم الكتاب٧/ ٤٩٧، الدماميني في تعليق الفرائد ١/ ١٧٩، الأزهري في موصل النبيل١/ ٣٧، السيوطي في همع الهوامع ١/ ١٨٢، الأشموني في شرحه علىٰ الألفية ١/ ٤٤، البغدادي في: خزانة الأدب٦/ ٣٩٦، ٨/ ٣٤٧، شرح شواهد الشافية صـ٧٠.

(٤) لم أقف علىٰ هذا الكلام فيما تحت يدي من كتب المبرد، ولعل ذلك في كتابه المفقود في الضرورة الشعرية، وأن ما جاء في كتابه المقتضب٤/ ٢١ قوله: " ويضطر الشاعر إلىٰ إسكانها في النصب" دون وصفها بالحسن أو غيره.ونسب له في: المسائل العسكرية صـ٨١، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٣/ ١١٧، المحتسب١/ ١٢٦، البيان في شرح اللمع صـ٥٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٢٠، المتبع في شرح اللمع ١/ ١٨٤، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، خزانة الأدب٨/ ٣٤٨.

(٥)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٢١، سفر السعادة وسفير الإفادة١/ ٨٣٥، ضرائر الشعر صـ٩٣، خزانة الأدب٨/ ٣٤٨.

(٦)ينظر: المنصف٢/ ١١٤، شرح المفصل١٠/ ١٠٣، التذييل والتكميل١/ ٢١٤، شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٣، همع الهوامع ١/ ١٨٣، شرح الأشموني١/ ٤٤، شرح شواهد الشافية٤/ ٧٠.وقيل إنها لغة للفراء.ينظر: عبث الوليد صـ٣٠٩.

وقد خُرِّجَ البيتُ بتخريج آخر يخرجه عن الضرورة وهو أن قوله " إلا أَثَافِيْهَا" من باب الحمل علىٰ المعنىٰ، أي: كأنه أراد لم يبق إلا أَثَافِيْها(١).

وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ أن حذف الفتحة ليس خاصا بالشعر، بل جاء في السعة(٢)، وجاء عليه قراءة جعفر الصادق " مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ (٣)" ، فـ " أهاليكم" مفعول به أول لـ " تطعمون" ، والثاني محذوف أي: تطعمونه، وكان حق " أهاليكم" النصب بالفتحة، إلا أنه شبه الياء بالألف.

وجاء علىٰ هذا أيضا المثل القائل: " أَعْطِ القوسَ بَارِيْهَا" ، فـ " باريها" مفعول ثان للفعل " أعط" إلا أنه حذف الفتحة تشبيها للياء بالألف.

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن حذف حركة المنصوب في الاسم المنقوص جائز في السعة بقلة، بدليل قراءة أبي جعفر الصادق" مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ " ، والمثل القائل" أَعْطِ القوسَ بَارِيْهَا" ، وهو كثير في الشعر للضرورة، بل جعلها المبرد من أحسن الضرورات، وزعم أبو حيان أن جعلها من الضرائر الحسنة هو رأي الجمهور(٤).

(١)ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٢٢، شرح المفصل ١٠/ ١٠٢.

(٢)ينظر: شرح التسهيل١/ ٥٧، التذييل والتكميل١/ ٢١٤، شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٣، المساعد١/ ٣٧، تمهيد القواعد ١/ ٣٠١، تعليق الفرائد١/ ١٨١، موصل النبيل١/ ٣٧.

(٣) سورة المائدة، جزء من الآية (٨٩) وتنظر القراءة في: البحر المحيط٤/ ١٣، الدر المصون١/ ٤٠٧، اللباب في علوم الكتاب٧/ ٤٩٧.

(٤)ينظر: التذييل والتكميل١/ ٢١٤.

**القضية الثانية: نقص فتحة الإعراب من آخر الفعل المضارع المعتل الآخر في حال النصب**

الفعل المضارع المعتل الآخر هو كل مضارع وقع في آخره ألف أو واو أو ياء مثل: يخشىٰ ويدعو ويبني. والمعتل الآخر بالألف يرفع بالضمة المقدرة للتعذر، مثل: يسعىٰ محمد في الخير، وينصب بالفتحة المقدرة للتعذر، مثل: لن يسعىٰ زيد في الخير، ويجزم بحذف الألف مثل: لم يسعَ محمد في الشر، والمعتل الآخر بالواو والياء يرفعان بالضمة المقدرة للثقل، تقول: يدعو محمد ربه، ويبني بيته، ويجزمان بحذف حرف العلة، تقول: لم يدعُ زيدٌ ربَّه، ولم يبنِ بيتَه. أما في حالة النصب فتظهر الفتحة لخفتها تقول: لن يدعوَ سعيد ربه، ولن يبنيَ بيته[1]، وقد تحذف هذه الفتحة للضرورة الشعرية.

وقد تحدث ابن الحاجب عن حذف الفتحة في المعتل الآخر بالياء، ولم يصرح بالمعتل الآخر بالواو، ووسم حذف الفتحة في سعة الكلام بالشذوذ، وفي الشعر بالضرورة الشعرية، وأن العلة في حذف الفتحة حمل النصب علىٰ الرفع شذوذا، وإليك نص ابن الحاجب[2]: " وقد شذ مجيء التسكين في موضع الفتح؛ لأنها حرف علة، فجاء للضرورة حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا، وكما جوزوا حمل الجر علىٰ النصب شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب علىٰ الرفع والجر شذوذا في التسكين ومنه:

---

(١)ينظر: توجيه اللمع صـ٣٥٢، منهج السالك١/ ٥٠، توضيح المقاصد١/ ٣٥٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٩١-٩٢.

(٢)الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٤٦٨.

فَـآلَـيْـتُ لا أُرْثِـي لَـهَـا مِـنْ كَـلالَـةٍ  وَلا مِنْ حَفًى حَتَّىٰ تُلاقِيْ مُحَمَّداً[١]"

والشاهد في البيت " حتىٰ تلاقي محمدا" ، والأصل: حتىٰ تلاقيَ – بالنصب –؛ لأن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) المضمرة وجوبا بعد (حتىٰ).

وقد خالف الشاعر القاعدة النحوية لأجل الوزن، وبيان ذلك أن(تلاقي)حقها النصب؛ لكونها منصوبة بـ(أن)المضمرة، وهو بإسكانه الياء خالف في ذلك قول الجمهور القائل بأن الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء ينصب بالفتحة الظاهرة لخفتها، لكن النظام العروضي فرض علىٰ الشاعر هذا القيد؛ إذ الياء في (تلاقي) في مقابلة نون(فعولن): (/ / ٥/٥)المكررة في بحر الطويل أربع مرات، فاضطر الشاعر إلىٰ إسكانها كي لا ينكسر البحر العروضي.

وقد خُرِّجَ البيتُ بتخريج آخر وهو أن يخاطب الشاعر ناقته، فالتاء للخطاب لا للغيبة، والانتقال من الغيبة إلىٰ الخطاب جائز، والياء في (تلاقي)ياء الضمير، والأصل

---

(١)البيت من بحر الطويل، للأعشىٰ في ديوانه صـ١٣٥، برواية حتىٰ تزور محمدا، وعليه فلا شاهد في البيت، وهو للأعشىٰ في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٩٥، المخصص١٤/ ٩، المفصل في علم العربية صـ٤٠٨، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، سفر السعادة وسفير الإفادة٢/ ٨١٧، تحفة الغريب٤/ ٦٩٠، الأشباه والنظائر٦/ ٩٠، شرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ٢٠٤، خزانة الأدب٣/ ٣٨، وبلا نسبة في: البديع٢/ ٦٩٥.اللغة: الكلالة: التعب.الحفىٰ: رقة القدم والحافر.والمعنىٰ: أنه لا يرق لناقته ولا يرحمها مما تعاني من تعب وحفىٰ حتىٰ تصل إلىٰ محمد – صلىٰ الله عليه وسلم –.

والشاهد في قوله: حتىٰ تلاقي محمدا، فقد أتىٰ الشاعر بالياء الساكنة في الفعل (تلاقي) مع أنه منصوب بـ (أن) المضمرة بعد(حتىٰ)، مخالفا في ذلك رأي الجمهور القائل بنصب المضارع المعتل الآخر بالياء لخفتها.

تلاقين، ثم حذف النون، وعليه فلا حذف للحركة؛ بل الياء ساكنة[١]. وهنا فلا يكون الشاعر خالف رأي الجمهور.

ويجوز أن تكون التاء للمخاطب، والمعنىٰ: حتىٰ ألاقي، وقد نزل نفسه منزلة المخاطب، وهو جائز، ويكون أسكن الياء – أيضا – للضرورة[٢].

ولم يستشهد ابن الحاجب للمعتل الآخر بالواو، وإنما اكتفىٰ بالمعتل الآخر بالياء – كما في البيت السابق – ولعل ذلك لأنه يذهب مذهب ابن جني من أن حذف الفتحة من المعتل الآخر بالواو في موضع النصب يكون قليلا، وأن حذفها وسكون الياء يكون أكثر[٣].

**ووجه القياس في هذا الحذف** أنهم شبهوا الياء بالألف، فكما أن الفتحة في المعتل الآخر بالألف مقدرة، فكذلك قدروها في المعتل الآخر بالياء، ثم شبهوا الواو بالياء[٤].

**وقد علل ابن عصفور** لذلك بأنه إجراء للنصب مجرىٰ الرفع[٥].

---

(١)ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٩٥، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣٥٨.

(٢)ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٩٥.

(٣)ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/ ١٢٥، المنصف٢/ ١١٥.

(٤)ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/ ١٢٥، المنصف٢/ ١١٥، شرح المفصل ١٠/ ١٠١.

(٥)ينظر: ضرائر الشعر صـ٩١.

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن حذف الفتحة من المضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو ضرورة شعرية منهم: الأخفش(١)، وابن يعيش(٢)، وابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، والرضي(٥)، وابن القواس(٦)، إلىٰ غير ذلك من العلماء(٧).

وقد بالغ المبرد وجعلها من أحسن الضرورات(٨)؛ وعلل لذلك بأن الألف ساكنة في جميع أحوالها، ثم حملت الياء عليها، ثم شبهت الواو بالياء(٩).

وقيل: حذف الفتحة من المضارع المعتل الآخر بالواو والياء في حالة النصب لغة(١٠).

---

(١)ينظر: خزانة الأدب٨/ ٣٤٣.

(٢)ينظر: شرح المفصل١٠/ ١٠١.

(٣)ينظر: ضرائر الشعر صـ٩١، خزانة الأدب٨/ ٣٤٣.

(٤)ينظر: شرح التسهيل١/ ٥٧.

(٥)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ٢٤ -٢٥.

(٦)ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣٥٨.

(٧)منهم: أبو حيان في: التذييل والتكميل١/ ٢١٤، المرادي في: شرح التسهيل صـ١٠٢، توضيح المقاصد١/ ٣٥، السمين الحلبي في: الدر المصون٢/ ٤٩٤، ابن عقيل في: المساعد١/ ٣٦، ناظر الجيش في تمهيد القواعد١/ ٩٩، الدماميني في: تعليق الفرائد١/ ١٧٩، ابن عادل الحنبلي في: اللباب في علوم الكتاب ٤/ ٢٢٠، الأزهري في: موصل النبيل١/ ٣٧، الأشموني في: شرحه علىٰ الألفية١/ ٥.

(٨)ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/ ١٢٥، شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٢٠، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، خزانة الأدب٨/ ٣٤٨.

(٩)ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/ ١٢٥، خزانة الأدب٨/ ٣٤٨.

(١٠)ينظر: شرح المفصل ١٠/ ١٠١.

وقد ذهب ابن الحاجب إلىٰ أن حذف الفتحة من المضارع المعتل شاذ في السعة، وذهب بعض آخر إلىٰ أن حذف الفتحة جائز في السعة وليس شاذا[١].وجاء علىٰ هذا الجواز قراءة الحسن: ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [سورة البقرة:٢٣٧] [٢] بسكون الواو، استثقلوا الفتحة علىٰ الواو فحذفوها، وقدروها كما تقدر في الألف، وكان الأصل " أو يعفوَ" – بالفتح – معطوفا علىٰ الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) المصدرية إلا أنه أسكن الواو.

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن حذف حركة المنصوب في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء جاء في السعة بقلة، وليس شاذا كما ذهب ابن الحاجب، بدليل قراءة الحسن: " إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح" بسكون الواو استثقالا لوجود الفتحة علىٰ الواو، وهو في الشعر كثير للضرورة الشعرية، بل جعلها المبرد من أحسن الضرورات.

(١)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ٢٥، التذييل والتكميل١/ ٢١٢، شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٢، المساعد١/ ٣٧، تعليق الفرائد١/ ١٨٢، موصل النبيل١/ ٣٧.

(٢) وتنظر القراءة في: المحرر الوجيز١/ ٣٢١، البحر المحيط ٢/ ٢٤٦، الدر المصون٢/ ٤٩٤، اللباب في علوم الكتاب٤/ ٢٢٠.

## المبحث الثاني: نقص الحرف

### حذف الألف والنون من (فلان)

هناك أسماء جاءت ملازمة للنداء فلم تخرج عن كونها مناداة، فلم تأت فاعلة، ولا مفعولة، ولا مجرورة بالحرف، أو بالإضافة، من هذه الأسماء(فل)للمذكر، و(فلة)للمؤنث[1].

**وقد اختلف النحويون في هاتين الكلمتين، هل هما أصلان قائمان بنفسيهما وليسا مشتقين من(فلان)و(فلانة)؟أم أن أصلهما (فلان)و(فلانة) وحذف منهما الألف والنون ؟**

تعرض ابن الحاجب لهذا الخلاف، وذكر مذهبي العلماء، واختار أن(فل)أصل قائم بنفسه، وليس ترخيما لـ(فلان)، وأنها مختصة بالنداء، لا تخرج عنه، وأن(فل)في قول الشاعر الآتي أصلها(فلان)حذفت منه الألف والنون للضرورة ،ودونك نص ابن الحاجب: " وقولهم: " يا فل" ليس ترخيما لـ(فلان)عند سيبويه، وإن اختص استعماله بالنداء إلا علىٰ شذوذ للضرورة، كقوله:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانـًا عَنْ فُلِ[2]

---

(١)ينظر: الأصول١/ ٣٤٩، شرح التسهيل٤/ ٤١٩، توضيح المقاصد٤/ ١١٠٤، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٤٦، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٦٦٢، موصل النبيل٣/ ١٢١٢، همع الهوامع٣/ ٦٠.

(٢)البيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه صـ٣٥٥، الكتاب٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢، الأصول١/ ٣٤٩، الجمل في النحو للزجاجي صـ١٧٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٨٦، تحصيل عين الذهب صـ٣٣٢، شرح الجمل للبطليوسي صـ١٥٥، شرح الجمل لابن خروف٢/ ٧٣٣، شرح الجمل لابن الضائع٢/ ٢٠، المساعد٢/ ٥٤٤، المقاصد النحوية٤/ ١٧٠٦، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٤٠، موصل النبيل٣/ ١٢١٤، خزانة الأدب٣/ ٣٨٩، وبلا نسبة في: المقتضب٤/ ٢٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/

وإنما هو اسم مخفف عن(فلان)بالحذف كـ دمٍ؛ لأنه لو كان مرخما عن(فلان)لكان يا فلا، ولم يقل: يا فلة عن فلة؛ لأن التاء ترخم في المنادىٰ، يقال: عائش، وكان: يا فلَ بالفتح علىٰ المختار، والكوفيون علىٰ أنه ترخيم لـ(فلان)علىٰ غير قياس، ولذلك قال سيبويه ولا تقول: " يا فلا خذ عني" علىٰ القياس[1]" .

والشاهد في البيت فلانا عن فُلِ، وفي توجيه الشاهد اختلف العلماء علىٰ قولين:

**الأول**: وهو قول سيبويه واختاره ابن الحاجب، ومعنىٰ البيت يؤيده أنه أراد فلانا عن فلانٍ، وعليه فـ (فل)هذا ليس هو المختص بالنداء، وإنما هو مختصر(فلان)، فحذف الألف والنون للضرورة الشعرية؛ لأجل إقامة الوزن، وبيان ذلك أن البيت من مشطور الرجز، وعروض البيت وضربه(نَـا عَنْ فُلِ) :(/ ° / ° / / ° ) مستفعلن مكررة ثلاث مرات، ولو قال: (فُلَانًا عَنْ فُلَانٍ) لكانت العروضة والضرب(نَـا عَنْ فُلَانٍ)وانكسر وزن البيت، فزاد سببا خفيفا علىٰ آخر التفعيلة فتصير (/ °/°//°/°)، وهو ما يسمىٰ بالترفيل، والترفيل - كما قال محمد بن سالم الحموي - " لم يرد إلا في آخر(متفاعلن) في بحر الكامل، إلا ما ورد في الشذوذ[2]" .

---

=ارتشاف الضرب١/ ٢٥٢، أوضح المسالك٤/ ٤٣.اللغة: اللجة: اختلاط الأصوات في الحرب، شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضا، فيقال: أمسك فلانا عن فلان، أي: احجز بينهم.والشاهد في قوله: فلانا عن فل، حيث إن المقصود عن فلان، فحذف الألف والنون من(فلان) للضرورة الشعرية لأجل إقامة الوزن، و(فل)هنا ليست هي المختصة بالنداء، ومعنىٰ البيت يرجح هذا التأويل.وقيل: إن (فل) هي المختصة بالنداء - هنا -، إلا أنها خرجت عن كونها مناداة إلىٰ جرها بحرف الجر.

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧.

(٢) الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٤.

وقد اختار الرأي القائل بأن(فل)في قول الشاعر أصله(فلان) – حذفت منه الألف والنون للضرورة –، وليس هو(فل)المختص بالنداء: سيبويه[١]، والمبرد[٢]، والأخفش[٣]، وابن السراج[٤]، وابن الشجري[٥]، إلىٰ غير لك من العلماء[٦].

**القول الثاني في توجيه البيت**: أن (فل)في قول الشاعر هو الملازم للنداء، إلا أنه خرج عن ملازمة النداء، وجاء مجرورا بالحرف للضرورة الشعرية، وقد اختار هذا الرأي: الزجاجي[٧]، والفارسي[٨]، وابن الضائع[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، والرضي[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والبغدادي[١٤].

---

(١)ينظر: الكتاب٢/ ٢٤٨، الأصول١/ ٣٥٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ١٨٦، موصل النبيل٣/ ١٢١٥.

(٢)ينظر: المقتضب٤/ ٢٣٨.

(٣)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ١٨٦.

(٤)ينظر: الأصول١/ ٣٥٠.

(٥)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٣٧.

(٦)منهم: ابن الأثير في: البديع في علم العربية١/ ٤١١، ابن يعيش في: شرح المفصل١/ ٤٨، ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٨، النيلي في: الصفوة الصفية٢/ ٢٤٠، ابن الصائغ في: اللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٩١، أبو حيان في: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٤، المرادي في: شرح التسهيل صـ٨٤٦، ابن هشام في: أوضح المسالك٤/ ٤٣، الأزهري في: موصل النبيل٣/ ١٢١٥، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٤٠، السيوطي في: همع الهوامع٣/ ٦١، الأشموني في: شرحه علىٰ الألفية ٢/ ٤٦٠، الألوسي في: الضرائر صـ٤٨.

(٧)ينظر: الجمل في النحو صـ١٧٦.

(٨)ينظر: المسائل البصريات ١/ ٧٢٩.

(٩)ينظر: شرح الجمل لابن الضائع٢/ ٢٠.

(١٠)ينظر: شرح الجمل٢/ ١٠٦، المقرب١/ ١٨٢.

(١١)ينظر: شرح التسهيل٤/ ٤١٩، شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٣١، تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٢، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٤٠.

(١٢) ينظر: شرح الرضي١/ ٤٣٠.

(١٣) ينظر: شرح ابن عقيل٣/ ٢٧٨، المساعد٣/ ٥٤٥.

(١٤) ينظر: خزانة الأدب٢/ ٣٨٩.

ومن العلماء من جعله ضرورة، وقدر له تقديرين **الأول**: أن المقصود فلانا عن فلان، فحذف الألف والنون للضرورة.**والثاني**: أن يكون المقصود(فل)المختص بالنداء استعمله في غير النداء ضرورة، وقد اختاره الأعلم الشنتمري[١]، وابن خروف[٢]، والسنهوري[٣].

ومن العلماء من جمع بين الشذوذ والضرورة الشعرية في البيت، مثل: ابن الضائع[٤]، والنيلي[٥].

**وقد اختلف النحويون في(فل)و(فلة)المستعملتين في النداء على مذهبين:**

**الأول**: أن(فل)كلمة مستقلة عن(فلان)، فليست(فل)ترخيما لـ(فلان)[٦]، وهو قول سيبويه الذي قال: " وأما قول العرب: يا فل أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء، لكنهم بنوا الاسم علىٰ حرفين، وجعلوه بمنزلة دم[٧]" ، واختاره المبرد حيث قال: " وليس بترخيم(فلان)، ولو كان كذلك لقلت:

---

(١)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٣٣٢.

(٢)ينظر: شرح الجمل٢/ ٧٣٣.

(٣)ينظر: شرح الآجرومية٢/ ٦٦٢.

(٤)ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٠.

(٥)ينظر: الصفوة الصفية٢/ ٢٤٠.

(٦)ينظر: المقتضب٤/ ٢٣٧، الجمل في النحو صـ١٧٦، المسائل المنثورة صـ٢٣٧، المسائل البصريات١/ ٦٢٧، البديع في علم العربية١/ ٤١١، الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧، تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٢.

(٧)الكتاب٢/ ٢٤٨، وينظر: الأصول١/ ٣٤٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ١٨٦، شرح الأشموني٢/ ٤٦٠.

يا فلا أقبل[١]" ، واختاره ابن السراج[٢]، والزجاجي [٣]، والفارسي[٤]، وابن الأثير[٥]، والرضي[٦].

و(فل)عند هؤلاء كناية عن نكرة من يعقل بمعنىٰ يا رجل[٧]، حذفت لامه، وقد اختلفوا في نوع هذه اللام فقيل المحذوف الياء، وأصل المادة فَلِيَ، وتصغر علىٰ فُلَيٍّ إذا سمي به[٨].

وقيل: المحذوف الواو، وأصله فلو علىٰ وزن فُسَق[٩].

**المذهب الثاني**: أن(فل)مرخم(فلان)، وهو مذهب الكوفيين[١٠]، والفراء[١١]، والأصمعي [١٢].

---

(١)ينظر: المقتضب٤/ ٢٣٧.

(٢)ينظر: الأصول١/ ٣٤٩ -٣٥٠ .

(٣)ينظر: الجمل في النحو صـ١٧٦ .

(٤)ينظر: المسائل البصريات١/ ٧٢٩، المسائل المنثورة صـ٢٣٧.

(٥)ينظر: البديع في علم العربية١/ ٤١١ .

(٦)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية١/ ٤٣٠ .

(٧)ينظر: الكتاب ٢/ ٢٤٨، شرح الجمل لابن الضائع٢/ ١٩، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٢٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٤٦، توضيح المقاصد٤/ ١١٠٤، أوضح المسالك٤/ ٤٢، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٦٦٢.

(٨)ينظر: المسائل المنثورة صـ٢٣٧، تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٣، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٤٠.

(٩)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٣٧، خزانة الأدب٣/ ٣٨٩.

(١٠)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٢٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٤٦، توضيح المقاصد ٤/ ١١٠٤، المساعد ٢/ ٥٤٢، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٤٠، شرح الأشموني٢/ ٤٥٨ .

(١١)ينظر: تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٢، خزانة الأدب٣/ ٣٨٩.

(١٢)ينظر: المسائل المنثورة صـ٢٣٧.

وهو كناية عن علم من يعقل، فـ (يا فل)بمعنىٰ: يا زيد[١].

**وقد رد على مذهب الكوفيين بدليلين الأول**: أن(فل)لو كان ترخيما لـ(فلان)لأثبتوا الألف فقالوا: يا فلا، كما قالوا في عماد: يا عما، بإثبات الألف.

**والثاني**: أنه لو كان ترخيما لـ(فلان)لجاء علىٰ أصله في بعض المواضع فقيل: يا فلان[٢].

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن(فل)في قول الشاعر السابق مخفف(فلان)، حذفت منه الألف والنون للضرورة الشعرية؛ للمحافظة علىٰ وزن البحر العروضي، موافقا في هذا سيبويه، والمبرد، ومن تبعهما، وأن كلمة (فل) المختصة بالنداء كلمة مستقلة بنفسها، كناية عن نكرة من يعقل، وذلك لأن(فل)لو كانت مرخمة (فلان)لجاءت في بعض استعمالها غير محذوفة فقيل: يا فلان، إلا أن ذلك لم يرد عن العرب[٣].

(١)ينظر: المقرب١/ ١٨٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٢٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٤٦، توضيح المقاصد٤/ ١١٠٤، المساعد٢/ ٥٤٤، الصفوة الصفية٢/ ٢٤٠، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٦٦٢.

(٢)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٣٧، شرح الجمل لابن الضائع٢/ ١٩، الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢١٥، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٢٤، تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٣، شرح الرضي ١/ ٤٣٠.

(٣)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٣٧، شرح الجمل لابن الضائع٢/ ١٩، الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢١٥، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٢٤، تمهيد القواعد٧/ ٣٦١٣، شرح الرضي ١/ ٤٣٠.

## المبحث الثالث: نقص الكلمة

### القضية الأولى: حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ

الخبر إما أن يكون مفردا وهو الأصل، أو جملة، وإذا كان جملة فلا بد لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها أجنبية عنه، وهذا الرابط أنواع منها: الضمير مثل: الخليل علمه واسع، وهذا الرابط قد يحذف إن علم ونصب مثل: زيد ضربتُ، وقد اختلف العلماء حول حذف الضمير، هل هو جائز في الشعر للضرورة الشعرية، أو يجوز في الاختيار؟ واختلف العلماء حول فهمهم لنص سيبويه، وقد تعرض ابن الحاجب لهذه القضية – ليس في حديث منفصل – عند حديثه عن قضية الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وذلك عند تعليقه علىٰ قول الشاعر:

ثَـلاثٌ كُـلُّـهُـنَّ قَـتَـلْـتُ عَـمْـدَاً فَـأَخْـزَىٰ اللهُ رَابِـعَـةً تَـعُـودُ(١)

وفهم من كلام سيبويه أن(كلهن)مرفوعة علىٰ الابتداء، وحذف الضمير الرابط من جملة الخبر(قتلت)جائز في سعة الكلام، والبيت ليس فيه ضرورة، وعلل لذلك

(١)البيت من بحر الوافر، وسبق تخريجه صـ٤٢ .والشاهد في قوله: ثلاث كلهن قتلت، وفيه أكثر من وجه، الأول والأشهر ما ذكره في المتن وهو أن ثلاث: مبتدأ، وكلهن: مبتدأ ثان، وخبره جملة (قتلت) المحذوف عائدها، والجملة في محل رفع خبر (كلهن)، وجملة: " كلهن قتلت" خبر (ثلاث). وقيل: ثلاث: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: لي ثلاث، وجملة " كلهن قتلت" في محل رفع نعت لـ(ثلاث)، ولا يوجد حذف للرابط. وقيل: ثلاث منصوبة بـ (قتلت)، ورده البغدادي بأنه إذا نصب (ثلاثا)بـ(قتلت)كان (ثلاثا)منعوتا بجملة " كلهن قتلت" فيكون الفعل(قتلت) من أجزاء النعت ومع كونه من أجزاء النعت هو عامل في المنعوت المتقدم، فيكون المنعوت متأخرا في الرتبة، وعليه فيتقدم الصفة علىٰ الموصوف من حيث الرتبة، ولا يتقدم الصفة علىٰ الموصوف، وقيل: إن هذا البيت مما استدل به الكوفيون علىٰ جواز توكيد النكرة.ورد بأنه يجوز أن يكون (كلهن)بدل من(ثلاث)، أو ثلاث مبتدأ أول، وكلهن مبتدأ ثان، وقتلت خبرها، والجملة من: كلهن قتلت خبر ثلاث.ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ١٢٠ –١٢١، التبصرة والتذكرة١/ ٣٢٨، خزانة الأدب١/ ٣٦٧ –٣٦٨

بأنه لا ضرورة تلجئه إلىٰ الرفع، وأنه لو نصب(كلهن)[١] لانكسر البيت، ثم ذكر ابن الحاجب أن في البيت ضرورة شعرية، وهي لزوم رفع (كلهن)وعلل لكلامه هذا بأن (كل)إذا أضيف إلىٰ ضمير لم تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ، ولا يصح أن تكون تأكيدا هنا؛ لعدم وجود مؤَّكد، فتعين أن تكون مبتدأة، وما ذكره ابن الحاجب تابع فيه للأعلم الشنتمري[٢]، والسهيلي[٣]، وإليك نص ابن الحاجب قال: " وقد قال سيبويه في قوله:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدَاً فَأَخْزَىٰ اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ

كلاما معناه أن الرفع في (كلهن)علىٰ الابتداء، وحَذْفُ الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جائز في السعة، وليس بضرورة، إذ لا ضرورة تلجئه إلىٰ الرفع، وحُذِفَ الضمير لإمكان أن تقول: ثلاث كلَّهن بالنصب، وهذا وإن حصل المقصود بكلام سيبويه من أن الضرورة إنما تكون عند تعذر الوجه الواسع، فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم، إذ لا وجه يمكنه إلا رفع (كلهن)فهو مضطر إلىٰ الرفع، وبيان ذلك أن (كلهن)إذا أضيف إلىٰ المضمر لم تستعمل إلا تأكيدا أو مبتدأة، لا جائز أن تكون ههنا تأكيدا؛ لأن النساء لم تكن مذكورة حتىٰ أكدت، فتعين أن تكون مبتدأة، ولو نصبها لاستعملها مفعولة، وذلك لا يجوز؛ لأن (كلا)جاء للتأكيد، والنصب يخرجه عن كونه تأكيدا، وذلك لا يجوز، وإنما كانت(كل)إذا أضيفت إلىٰ المضمر تستعمل إما تأكيدا وإما مبتدأة؛ لأن قياسها أن تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت علىٰ

---

(١)علىٰ أن (كلهن)مفعول به للفعل(قتلت) الواقع خبرا، ولا رابط هنا محذوف، إذ الرابط الضمير (هن).

(٢)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٣٣٧، خزانة الأدب ١/ ٣٦٧.

(٣)ينظر: نتائج الفكر صـ٣٣٧ -٣٣٨.

ضميره؛ لأن معناها إجداء الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه، ولما أضيفت إلىٰ مضمر كانت الجملة متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم، إلا أنهم استعملوها مبتدأة حيث كان المبتدأ لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة عما هي له، فأجازوا ذلك لاتساعهم فيها، ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظية تخرجها عن صورة التأكيد(١)" .

وأنا أخالف كلام ابن الحاجب، إذ الناظر في كلام سيبويه يجده يقول: " ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا علىٰ الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتىٰ يخرج من لفظ الإعمال، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول، حتىٰ يمتنع أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام(٢)" .

ينص سيبويه هنا أنه لا يحسن في الكلام أن تقول: زيدٌ ضربتُ برفع الاسم وحذف الضمير الرابط، وتجعل (ضربت)خبرا عن (زيد)من غير أن تصل بالفعل رابطا يربط جملة الخبر الأجنبية بالاسم المبني عليه، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم، وذلك لأن الاسم هنا يصح أن يكون مفعولا به لفعل محذوف، أي: من باب الاشتغال، ويصح أن يكون مرفوعا علىٰ أنه مبتدأ لجملة بعده خبر، ومن هنا جاء الحكم علىٰ الصورة المذكورة بالضعف، والجواز في الشعر، والجواز في الشعر إنما يكون اعتمادا علىٰ ضرورة شعرية.

فهذا نص صريح من سيبويه علىٰ أن مثل هذه الصورة تكون ضرورة شعرية إذا جاءت في شعر، وإذا جاءت في سعة الكلام فتكون ضعيفة.

---

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٣٩٤ -٣٩٥.

(٢)الكتاب١/ ٨٥.

والشاهد في البيت السابق " ثلاثٌ كلُّهُنَّ قتلتُ" ، حيث جاءت (ثلاث)مبتدأ أول، وهي نكرة، والمسوغ هنا إما أن يكون لوقوعه صفة لموصوف محذوف أي: نسوة ثلاث[١]، أو عمله الجر في المضاف إليه المحذوف المعوض عنه تنوين الرفع (ثلاث)أي: ثلاثُ نسوةٍ[٢]، و(كلهن)مبتدأ ثان، وجملة (قتلت)خبر المبتدأ الثاني، والعائد محذوف للضرورة الشعرية. والحق أن هنا ضرورتين **الأولى**: اضطرار الشاعر لرفع(كلهن)لا غير، وتوضيح ذلك أن (كل)إذا أضيفت إلىٰ الضمير لم تستعمل إلا مؤَّكدة أو مبتدأة، ولا يجوز أن تكون مؤَّكدة إذ لم يتقدم المؤَّكد، فوجب أن تكون مبتدأة، ولو جاءت منصوبة كما ذهب البعض " ثلاثٌ كلَّهن قتلت" لكانت مفعولا به مقدما للفعل(قتلت)، وهذا لا يجوز؛ لأن(كل)مع الضمير جاءت مؤكدة، والنصب يخرجها عن ذلك فتعين رفعها للضرورة الشعرية. وهذا اختيار ابن الحاجب أنها مرفوعة للضرورة الشعرية[٣].

**الثانية**: أن الضرورة الشعرية في حذف الهاء لا في رفع(كل)، وذلك أن الرفع أقوىٰ من " زيدٌ ضربتُ" ؛ لأن(كل) لا يحسن حملها علىٰ الفعل؛ لأن الأصل فيها أن تكون تابعة مثل: قرأت الكتابَ كلَّه، أو مبتدأة بعد كلام نحو: الكتابُ كلُّه قرأت. فإن قلت: قرأت كلَّ الكتابِ فنصبتها بالفعل؛ لخرجت عن أصلها من التأكيد، فينبغي

---

(١)ينظر: خزانة الأدب١/ ٣٦٩.

(٢)ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية صـ١١٣.

(٣)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٣٩٥، وينظر التأويل في: تحصيل عين الذهب صـ١٠٤ – ١٠٥، نتائج الفكر صـ٣٣٧ –٣٣٨، خزانة الأدب١/ ٣٦٧.

أن يكون الرفع علىٰ الابتداء أقوىٰ من النصب علىٰ المفعولية، وتكون الضرورة في حذف الهاء لا في رفع (كل)[١].

وقد اختلفوا في نوع الضمير المحذوف فقيل: أراد: قتلتهن[٢]، وقيل: قتلتهم، وقيل: قتلته[٣]، وقيل: قتلتها، وهذه الأخيرة هي التي رجحها البغدادي، وذلك لأن(كل) المضافة إلىٰ المعرفة يكون عائدها مفردا مثل قول الله تعالىٰ ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [سورة مريم:٩٥] ، وقول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم – " كلكم جائع إلا من أطعمته[٤]" ، [٥]ولو أثبت الشاعر الضمير المنصوب في البيت وقال:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُها عَمْدَاً .....

برفع (كلهن)أو نصبه، لانكسر وزن البيت، وبيان ذلك أن البيت من بحر الوافر التام، وتام الوافر عروضه وضربه مقطوفان، والقطف: حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة وتسكين ما قبله[٦]، فعلىٰ ذلك تكون تفعيلات الشطر الأول موطن الشاهد: مفاعلتن مفاعلتن مفاعل، والشطر الثاني مثله.

---

(١)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ١٠٤، نتائج الفكر صـ٣٣٧ –٣٣٨، خزانة الأدب١/ ٣٦٧.

(٢)ينظر: الجمل في النحو للخليل صـ٣٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس صـ٤٩، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٨١، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه صـ٣٤٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٨.

(٣)ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ١٢١، خزانة الأدب١/ ٣٦٩.

(٤)ينظر: الحديث في: صحيح مسلم، باب تحريم الظلم، حديث رقم(٢٥٧٧)، ٤/ ١٩٩٤، شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد، باب تحريم الظلم١/ ٨٧.

(٥)ينظر: خزانة الأدب١/ ٣٦٨.

(٦)ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٣٧٨.

والشاهد في البيت " ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدَاً" بحذف الضمير المنصوب للضرورة الشعرية، إذ تفعيلات البيت " ثَلاثٌ كُلْ" مفاعلْتن(/ / ٥/٥/٥) " لُهُنَّ قَتَلْ" مفاعلَتن(/ / ٥/٥/٥) " تُ عَمْدَاً" مفاعل(/ / ٥/٥)، ولو أثبت الشاعر الضمير علىٰ القياس فقال: " ثلاث كلهن قتلتها عمدا" لصارت التفعيلات: " ثَلاثٌ كُلْ" مفاعلْتن(/ / ٥/٥/٥) " لُهُنَّ قَتَلْ" مفاعلَتن(/ / ٥/٥/٥) " تها عمدا" مفاعلْتن (/ / ٥/٥/٥) ودخلها العصب وهو تسكين الخامس المتحرك[١]، وعروض تام الوافر لا تأتي إلا مقطوفة[٢].

وقد ذهب البصريون إلىٰ أنه لا يجوز حذف الهاء المنصوبة العائدة علىٰ المبتدأ من جملة الخبر إلا في ضرورة الشعر، وإذا جاء في سعة الكلام يكون ضعيفا[٣].

وقد نسب للمغاربة أنهم لا يحذفون الهاء المنصوبة العائدة علىٰ المبتدأ من جملة الخبر إلا في الشعر[٤].

وقد سبق أن قلنا بأن هذا مذهب سيبويه مع ضعفه في الكلام، فقد قال: " ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام[٥]" .

---

(١)ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٣٣٤.

(٢)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٥ -ـ١٥٦.

(٣)ينظر: ضرائر الشعر صـ١٧٧، ارتشاف الضرب٣/ ١١١٩، التذييل والتكميل ٤/ ٤٢، البحر المحيط٢/ ١٣٥، ٥/ ٤٦٩، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩، الدر المصون١/ ٢٣٩، اللباب في علوم الكتاب١٨/ ٤٦٤.

(٤)ينظر: تمهيد القواعد٢/ ٩٨٢.

(٥)الكتاب١/ ٨٥، وينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ٥٧، نتائج الفكر صـ٣٣٧، التذييل والتكميل٤/ ٤٥، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩، تمهيد القواعد٢/ ٩٨٣، موصل النبيل١/ ٢٢٧.

وممن قال بأن حذف الهاء من الفعل الواقع خبرا للمبتدأ ضرورة شعرية: الفارسي(١)، والصيمري(٢)، والقزاز القيرواني(٣)، والأعلم الشنتمري(٤)، وابن الشجري(٥)، والسهيلي(٦)، وابن عصفور(٧)، وابن أبي الربيع الذي أجازه في الشعر، وفي قليل من الكلام(٨)، وابن هشام(٩).

**وقد بيَّنَ سيبويه وجه الضرورة** بأنهم شبهوا جملة الخبر بجملة الصلة، ومعلوم أن جملة الصفة محمولة علىٰ جملة الصلة فقال: " وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيت فلانٌ، حين لم يذكروا الهاء(١٠)" ، أي: أن حذف الضمير الرابط جملة الخبر بالمبتدأ محمول علىٰ حذف الضمير الرابط جملة الصلة بالموصول مثل قوله تعالىٰ: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ ﴾ [سورة الفرقان:٤١]، والمحذوف

(١)ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ٢/ ١٢٠.

(٢)ينظر: التبصرة والتذكرة١/ ٣٢٨.

(٣)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٥ .

(٤)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ١٠٥، خزانة الأدب ١/ ٣٦٧.

(٥)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٧٢ -٧٣.

(٦)ينظر: نتائج الفكر صـ٣٣٧.

(٧)ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٥١، ضرائر الشعر صـ١٧٧.

(٨)ينظر: التذييل والتكميل٤/ ٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٧٠، تمهيد القواعد ٢/ ٩٨٨، تعليق الفرائد٣/ ١٠٤، موصل النبيل ١/ ٢٣٥.

(٩)ينظر: مغني اللبيب٦/ ٣٥٢.

(١٠)الكتاب١/ ٨٧ وينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ٥٩، أمالي ابن الشجري٢/ ٧٣، شرح شواهد المغني للبغدادي ٤/ ٢٤٢.

من جملة الصفة علىٰ الموصوف مثل: الناسُ صنفان: صنفٌ أكرمت، وصنفٌ أهنت، والتقدير: بعثه وأكرمتهم وأهنتهم، وصنف ابن جني هذه الضرورة بالقبيحة(١).

ونقل عن الكوفيين(٢)، والكسائي(٣)، والفراء(٤)، إجازة حذف الضمير الرابط العائد إلىٰ المبتدأ من جملة الخبر في سعة الكلام إذا كان المبتدأ لفظ (كل)، وما أشبهها في العموم والافتقار مثل الموصول والاستفهام مثل: أيُّهم يضربني أضرب، وأيُّ كتاب كتبتُ، ورجلٌ يأمر بالمعروف أجيبُ، أي: أضربه، وكتبته، وأجيبه(٥).

**وقد علل أبو حيان لمذهب الكوفيين** بأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، ولا يجوز أن يتقدم عامله عليه، فأشبه لذلك الاسم الموصول، وكما يجوز أن يحذف الضمير من جملة الصلة، فكذلك جاز أن يحذف من جملة الخبر(٦).

**وقد رد ابن عصفور هذا المذهب** بأنه لا فرق بين ما له الصدارة في الكلام و(كل)وبين غيرهما من الأسماء إذا أدىٰ حذف الرابط إلىٰ تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه(٧).

---

(١)ينظر: الخصائص٣/ ٦١.

(٢)ينظر: ضرائر الشعر صـ١٧٧، التذييل والتكميل٤/ ٤٣، ارتشاف الضرب٣/ ١١١٩، تمهيد القواعد٢/ ٩٨٩ .

(٣)ينظر: شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩،تعليق الفرائد٣/ ١٠٤،موصل النبيل١/ ٢٢٧ .

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٣٩ -١٤٠، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٨٠، شرح الرضي علىٰ الكافية١/ ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٩، التذييل والتكميل٤/ ٤٣.

(٥)ينظر: ضرائر الشعر صـ١٧٧، شرح الرضي علىٰ الكافية١/ ٢٣٩، التذييل والتكميل٤/ ٤٣، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩

(٦)ينظر: التذييل والتكميل٤/ ٤٣ -٤٤، تمهيد القواعد٢/ ٩٩٠.

(٧)ينظر: ضرائر الشعر صـ١٧٨، التذييل والتكميل٤/ ٤٤، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩، تمهيد القواعد ٢/ ٩٩١، موصل النبيل ١/ ٢٢٥.

وذهب ابن مالك إلىٰ أن المبتدأ إن كان غير (كل)، والرابط منصوب لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ، بل يجب نصبه علىٰ المفعولية، إلا في ضرورة الشعر(١).

وظاهر كلام الخليل(٢)، والأخفش(٣)، إجازتهما له مطلقا، وهو منسوب إلىٰ هشام بن معاوية(٤). وقد جاء عن العرب بعض الشواهد النثرية التي حذف منها العائد إلىٰ المبتدأ، منها قراءة ابن عامر: " وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ "(سورة الحديد، ١٠) فـ (كل)مبتدأ، وجملة " وعد الله الحسنىٰ" في محل رفع خبر المبتدأ، وحذف منها الرابط، والتقدير: وعده الله(٥).

ومن ذلك قول العرب: " شهر ثرىٰ، وشهر ترىٰ، وشهر مرعىٰ(٦)" ، أي: شهر تراه، فقد حذف الضمير من جملة الخبر(ترىٰ).

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٣٤٧، شرح التسهيل١/ ٣١٢، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٦٩، المساعد١/ ٢٣٥، تمهيد القواعد ٢/ ٩٨٧، شفاء العليل١/ ٢٩١، موصل النبيل١/ ٢٢٦.

(٢)ينظر: الجمل في النحو صـ٣٦.

(٣)ينظر: معاني القرآن١/ ٢٧٥ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١١١٩، التذييل والتكليل ٤/ ٤٣، البحر المحيط٨/ ٢١٨، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٧٠.

(٥)قراءة العامة " كلا" بالنصب، علىٰ أنها مفعول أول للفعل " وعد" ، والحسنىٰ مفعولها الثاني.وقراءة الرفع لابن عامر، ولها توجيه ثان غير ما ذكر، وهو أن يكون " كل" خبر مبتدأ محذوف تقديره " أولئك" وجملة " وعد الله الحسنىٰ" في محل رفع نعت لـ " كل" . =ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٣٥٤، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه صـ٣٤١ – ٣٤٢، الحجة للقراء السبعة٦/ ٢٦٦ ـ٢٦٧، البحر المحيط٨/ ٢١٨ –٢١٩، الدر المصون١٠/ ٢٣٨ – ٢٤٠، اللباب في علوم الكتاب ١٨/ ٤٦٤ – ٤٦٥.

(٦) قول من أقوال العرب، ويعنون به شهور الربيع، فالأول ينزل المطر فيه فيبل الأرض، فتمكث الأرض ترابا رطبا فهذا الثرىٰ، ثم ينبت النبات ويطلع فتراه، فهذا " ترىٰ" ، ثم يطول فيصير

ونقل عن المبرد منع حذف ذلك الضمير من المنثور والمنظوم[١].

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن رفع الاسم، وحذف الهاء من جملة الخبر جائز بكثرة في الشعر للضرورة دون ضعف أو قبح – كما ذهب ابن جني – سواء أكان المبتدأ من ألفاظ العموم أم لا؟ وحذف الضمير في جملة الخبر في الكلام المنثور جائز، إلا أنه قليل، ويؤيد ذلك قراءة ابن عامر " وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ" ؛ لأنه لا يصح اتهام القراءة بالشذوذ، وقول العرب السابق.

**القضية الثانية: حذف الفاء من جواب الشرط**

يشترط في فعل الشرط أن يكون فعلا مضارعا، أو ماضيا في اللفظ دون المعنىٰ، وأن يكون متصرفا غير طلبي، ولا جامدا، وألا يكون مقرونا بحرف تنفيس، ولا بـ(قد)وألا يكون مقرونا بحرف نفي غير(لم)و(لا)مثل: إن تطلع الشمس يختفِ الليل.

والأصل أن تشترط هذه الشروط في جواب الشرط، فإن جاء جواب الشرط جملة اسمية، أو طلبية، أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية مصدرة بـ(قد)أو حرف من حروف

---

الأبل فهذا مرعىٰ.والشاهد فيه حذف العائد من جملة المبتدأ.وينظر القول في: الكتاب١/ ٨٦، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ٥٨، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٨١، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٢١٥، مجمع الأمثال١/ ٣٧٠، أمالي ابن الشجري١/ ١٤٠، نتائج الفكر صـ٣٣٨، التذييل والتكميل ٤/ ٣٩، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٢٤٢.

(١)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٣٥٤.

التنفيس، أو جملة مصدرة بحرف النفي(لن)أو(ما)لزمتها الفاء نحو: إن تسنح فرصة فلن أضيعها(١).

وإنما لزمت الفاء لو كان الجواب واحدا من هذه الجمل؛ لأنه لما امتنع تأثير أداة الجزم فيها، أتىٰ بالفاء لتربط جملة الشرط بجملة الجزاء، وكانت الفاء؛ لأن فيها معنىٰ السببية، ولأنها تناسب الجزاء في المعنىٰ، من حيث إنها تفيد التعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يتعقب علىٰ الشرط (٢)، وقد تسقط هذه الفاء.

وقد تنوعت أقوال النحويين في هذا الحذف، خصه ابن الحاجب بالضرورة الشعرية، وفي الكلام المنثور بالضعف، وكان ذلك عند حديثه عن اجتماع الشرط والقسم، وتحديدا عن الحديث عن قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ [سورة الأنعام:١٢١]، ووصفه لمن جعل " إنكم لمشركون" جوابا للشرط علىٰ تقدير الفاء بالضعف، وهذا نصه(٣): " وقول من قال: التقدير: فإنكم فحذفت الفاء مردود بأن ذلك ضعيف، وبأنه لا يكون إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا  لَا يَذْهَبِ الْعُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنَّاسِ(٤)"

---

(١)ينظر: الجنىٰ الداني صـ٦٥ -٦٨، المنهاج شرح الجمل ١/ ٦٨٠ -٦٨٢، أوضح المسالك ٤/ ٢٠٩، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٠٤.

(٢)ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣٣٣، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٠٥.

(٣)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤١ -٤٢ وينظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٨٦٦، شرح الوافية نظم الكافية صـ٤١٧.

(٤)البيت من بحر البسيط، وقد رَكَّبَ ابن الحاجب هذا البيت فجاء عجزه من شعر الحطيئة، ركبه مع صدر بيت منسوب لكعب بن مالك، أو لحسان بن ثابت، أو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ففي ديوان الحطيئة صـ٨٦:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه  لا يذهب العرف بين الله والناس

والشاهد في البيت: من يفعل الحسنات الله يشكرها، فقد جاءت جملة " الله يشكرها" اسمية من مبتدأ وخبر، في محل جزم جواب الشرط، والأصل: فالله يشكرها، فحذف الفاء للضرورة الشعرية، وسبق أن قلنا إن الجملة الاسمية إذا جاءت جوابا للشرط لزمتها الفاء، وقد حذفت الفاء هنا للضرورة الشعرية، وذلك للمحافظة علىٰ وزن البيت، وبيان ذلك أن البيت من بحر البسيط التام، وتفعيلاته: (مستفعلن فاعلن)مكررة أربع مرات، وتقطيع البيت: " مَنْ يَفْعَلِ الْ" مستفعلن(/ ٥/ ٥ / / ٥ )،

---

والشاهد في قوله: من يفعل الخير لا يعدم، حيث جاءت جملة " لا يعدم جوازيه" جملة منفية بـ(لا) في محل جزم جواب الشرط، ولا شاهد هنا في حذف الفاء.

والشاهد المشهور:

من يفعل الحسنات الله يشكرها  والشر بالشر عند الله مثلان

في ديوان كعب بن مالك صـ٢٨٨، ولكعب في المنهاج شرح الجمل ١/ ٦٨٢، ونسب لحسان بن ثابت في زيادات ديوانه صـ٥١٦، الكتاب٣/ ٦٤، شرح الكتاب للرماني صـ٩٤٨، ونسب لعبد الرحمن بن ثابت في: النوادر لأبي زيد صـ٢٠٨، المقتضب٢/ ٧٠، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٣، التصريح ٢/ ٤٠٦، شرح شواهد المغني للسيوطي صـ١٧٨، خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، ٩/ ٤٠، ٤٩، وبلا نسبة في: مجالس العلماء للزجاج صـ٣٤٢، الأصول٣/ ٤٦٢، ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٣٥، المنصف٣/ ١١٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٩، ضرائر الشعر صـ٥٩٢ . اللغة: يشكرها: أي: يقبلها ويضاعفها، وقوله: والشر بالشر عند الله مثلان: فيه حذف معطوف، والتقدير: والشر والمكافأة. والمعنىٰ أن الله تعالىٰ لا يجازي بالشر إلا شرا مثله، وأما الخير فيضاعفه ما شاء.ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١/ ٣٧٦.

والشاهد في قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها، حيث جاءت جملة جواب الشرط جملة اسمية مركبة من مبتدأ " الله" وخبرها جملة فعلية " يشكرها" ، وكان الأصل فيها أن تأتي بالفاء فيقال: " فالله يشكرها" ، إلا أنه حذف الفاء للضرورة الشعرية، والمحافظة علىٰ وزن البيت.وقيل: إن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره  .....

وعليها فلا شاهد، فالخبر جملة اسمية مصدرة بالفاء.

" حَسَنَا" فَعَلَنْ(/ / / °)، والتفعيلة دخلها الخبن، والخبن: حذف الثاني الساكن[١]، " تِاللهُ يَشْ" مستفعلن(/ °/ ° / / ° )، " كُرَهَا" فَعَلَنْ(/ / / °)، والعروضة مخبونة، ولو أثبت الشاعر الفاء الواقعة في جواب الشرط وقال " فالله يشكرها" لانكسر وزن البيت، إذ صارت التفعيلة: " ت فالله يش" وتقطيعها كالآتي(/ / °/ ° / / ° ).

**وجه جواز حذف الفاء في الضرورة** تشبيهه حذف الفاء بما يحذف من الكلام إذا دل عليه دليل، والدليل هنا وقوع الجملة الاسمية موقع الجواب؛ لأنه يفهم منه يَشْكُرُهَا اللهُ[٢].

وكون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مخصوصا بالضرورة الشعرية ولا يقع في النثر هو مذهب جمهور النحويين[٣]، وتبعهم: سيبويه[٤]، والزجاج[٥]، وابن

(١) ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٢٢٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للرماني صـ٩٤٨.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ١٩٢، المقاصد الشافية٦/ ١٣٨، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١/ ٣٧٤.

(٤) ينظر: الكتاب٣/ ٦٤، ١١٤.

(٥) ينظر: مجالس العلماء صـ٣٤٢.

السراج[١]، والنحاس[٢]، والسيرافي[٣]، والرماني[٤]، وابن جني[٥]، والقزاز القيرواني[٦]، والأعلم الشنتمري[٧]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٨].

---

(١) ينظر: الأصول٢/ ١٩٥، ٣/ ٤٦٢ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٢٦٤.

(٣) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ١٣٦، ضرورة الشعر صـ١١٦، شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه صـ٩٤٨.

(٥) ينظر: المحتسب١/ ١٩٣، المنصف٣/ ١١٨.

(٦) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٩.

(٧) ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٣٧١.

(٨) منهم: الصيمري في: التبصرة والتذكرة١/ ٤٠٩، الزمخشري في: المفصل في علم العربية صـ٣٢٧، ابن الشجري في: أماليه ٢/ ٩، الأنباري في: البيان في غريب القرآن١/ ١٤١، علي بن حيدرة اليمني في: كشف المشكل١/ ٦٠٤، ابن الأثير في: البديع في علم العربية٢/ ٦٧٨، ابن خروف في: شرح الجمل٢/ ٨٧٠، ابن الحاجب في: الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٤٢، شرح الوافية في نظم الكافية صـ٤١٧، الأمالي لابن الحاجب٢/ ٨٦٦، الشلوبين في: التوطئة صـ١٥٢، ابن عصفور في: ضرائر الشعر صـ١٦٠، شرح الجمل٢/ ٥٩٢ -٥٩٣، المقرب١/ ٢٧٦، الفرخان في: المستوفىٰ ٢/ ٨٨، الرضي في: شرحه علىٰ الكافية٤/ ٩٧، ١١١، ابن أبي الربيع في: البسيط شرح الجمل٢/ ٨١٦، ابن جمعة الموصلي في: شرح ألفية =ابن معط ١/ ١٩٢، ٣٣٤، ٤/ ١٣٨٥، المالقي في: رصف المباني صـ٣٧، ابن الصائغ في: اللمحة في شرح اللمحة ٢/ ٧٨٧، أبو حيان في: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٧٢، النكت الحسان صـ١٥٣، البحر المحيط٢/ ٢٥، المرادي في: الجنىٰ الداني صـ٦٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٤، العلوي في: شرح الجمل ١/ ٦٨٢، ابن هشام في: أوضح المسالك٤/ ٢١٠، مغني اللبيب ١/ ٣٥٥، ٢/ ٤٩٥، ٣/ ٢٧٧، الخفاف في: المنتخب الأكمل ٣/ ٨٦٢، ابن عقيل في: المساعد٣/ ١٤٧، السلسيلي في: شفاء العليل٣/ ٩٥٦، الرعيني في: شرحه علىٰ ألفية ابن معط١/ ٧١، ناظر الجيش في: تمهيد القواعد١٠/ ٤٣٤٠، الشاطبي في: المقاصد الشافية١/ ٣٦٩، نور الدين الموزعي في مصابيح المعاني صـ٣٠٨، العيني في: المقاصد

وقد أجاز الكوفيون(١)، والأخفش(٢)، والحوفي(٣)، وبعض نحاة بغداد(٤)وقوع حذف الفاء من جملة الشرط في النثر الفصيح، وقد استدلوا بقوله تعالىٰ : ﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]، أجاز بعض المعربين أن ترتفع " الوصية" بالابتداء علىٰ تقدير الفاء، والتقدير إن ترك خيرا فالوصية للوالدين، فالوصية: مبتدأ، وشبه الجملة خبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط علىٰ معنىٰ الفاء(٥)، كما استدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ [سورة الأنعام:١٢١]، علىٰ أن " إنكم لمشركون" جواب الشرط علىٰ إسقاط الفاء أي: فإنكم، وليست جوابا للقسم، وجعله العكبري حسنا؛ لأنه بلفظ الماضي(٦)، واستدلوا بقراءة نافع وابن عامر: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَصَٰبَكُم

---

النحوية ٤/ ١٩٢٤، الأزهري في: موصل النبيل٤/ ١٥٥٨، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٦، السيوطي في همع الهوامع ٤/ ٣٢٨، المطالع السعيدة٢/ ١١٠، شرح شواهد المغني صـ١٧٨، الأشموني في: شرحه علىٰ الألفية٣/ ٥٨٧.

(١) ينظر: شرح الرضي٤/ ١١١، موصل النبيل٤/ ١٥٥٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٨٣، البحر المحيط٢/ ٢٥، مغني اللبيب٢/ ٤٩٥، ٦/ ٤٧٠، المقاصد النحوية٤/ ١٩٢٤، مصابيح المغاني صـ٣٠٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط٤/ ٢١٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط٧/ ٤٩٦، الدر المصون٩/ ٥٥٤.

(٥)ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/ ٢٨٢، البيان في غريب إعراب القرأن١/ ١٤١، البحر المحيط٢/ ٢٤، الدر المصون٢/ ٢٦٠، اللباب في علوم الكتاب٣/ ٢٣٢.

(٦)ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ٥٣٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٨، المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٣٤، البحر المحيط ٤/ ٢١٥، الدر المصون٥/ ١٣٢، اللباب في علوم الكتاب٨/ ٤٠٧.

مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ [سورة الشورى:٢٨]، على أن(ما)الأولىٰ للشرط، وحذفت الفاء من جواب الشرط علىٰ حد حذفها من قول الشاعر السابق[١].

ورد الجمهور هذه الأوجه علىٰ أن " الوصية" نائب فاعل للفعل " كتب" ، و" للوصية" متعلق بها لا خبر، وجوابها محذوف أي: فليوص[٢]، وردت الآية الثانية بأن اللام موطئة للقسم؛ وجملة " إنكم لمشركون" جواب القسم المقدر، وهذه الجملة سدت مسد جواب الشرط[٣]، وردت الآية الثالثة بأن " ما" موصولة لا شرطية[٤].

وقد اضطرب رأي ابن مالك في هذه القضية، ولعل هذا الرأي من الآراء النحوية التي تطورت فيها آراؤه، فقد ذهب في شرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل إلىٰ أن الفاء واجبة الذكر، ولا تحذف إلا للضرورة الشعرية[٥]، وهذا مذهب جمهور النحويين.

---

(١)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٨٣، البحر المحيط٧/ ٤٩٦، الدر المصون٩/ ٥٥٤، اللباب في علوم الكتاب١٧/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨٣، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ١٤١، البحر المحيط٢/ ٢٤ -٢٥.

(٣) ينظر: الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٢، الدر المصون٥/ ١٣٢، اللباب في علوم الكتاب٨/ ٤٠٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٨٣، البحر المحيط٧/ ٤٩٦، الدر المصون٩/ ٥٥٤، اللباب في علوم الكتاب١٧/ ٢٠٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ٥٩٧، شرح التسهيل٤/ ٧٦.

بينما في شواهد التوضيح والتصحيح تبع الكوفيين والأخفش بوقوع هذا الحذف في النثر بقلة، وفي الشعر بكثرة للضرورة الشعرية(١).

واستدل علىٰ ذلك بقول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم –: " فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها(٢)" ، فحذف جواب الشرط " إن" الأولىٰ، وشرط " إن" الثانية، وفاء الجزاء(٣)، والتقدير: فإن جاء صاحبها أخذها، وإلا يجيء فاستمتع بها.

واختلف النقل عن المبرد، فقد نص في كتابه المقتضب علىٰ أن حذف الفاء للضرورة في أكثر من موضع، فقد قال في أحدهم: " وأما قول عبد الرحمن بن ثابت...فلا خلاف بين النحويين في أنه علىٰ إرادة الفاء(٤)" ، وهو بذلك موافق رأي سيبويه وجمهور النحويين. ونُقِلَ عنه إجازة حذف الفاء في الاختيار(٥). ورد هذا النقل أبو حيان(٦).

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ١٩٢ -١٩٣، شرح الألفية لابن الناظم ص-٤٩٩، الجنىٰ الداني صـ٦٩، توضيح المقاصد٤/ ١٢٨٣، مغني اللبيب٢/ ٤٩٦، المقاصد النحوية٤/ ١٩٢٤، مصابيح المغاني في حروف المعاني صـ٣٠٨، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٠٦، شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٣٧٣، خزانة الأدب٩/ ٥٠.

(٢) الحديث في: صحيح البخاري، باب (هل يؤخذ اللقطة ولا يدعها تضيع)، حديث رقم(٢٤٣٧)٢/ ١٣٦، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، باب (إذا لم يوجد صاحب اللقطة)، حديث رقم(٢٤٢٩)٥/ ٨٤.

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٣٧٤.

(٤) المقتضب ٢/ ٧٠ وينظر: صـ٦٩ من نفس الجزء.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٣، المساعد٣/ ١٤٧، شرح الأشموني٣/ ٥٨٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٧٢.

ونُقِلَ عنه – أيضا – أنه منع حذف الفاء مطلقا في شعر أو نثر، وزعم أن رواية البيت السابق:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ..... (١)

وأرىٰ أن الصحيح من هذه الأقوال المنسوبة للمبرد ما نص عليه صراحة في كتابه المقتضب أن الفاء تحذف في الشعر للضرورة الشعرية، وهو رأي جمهور النحويين وتبعهم سيبويه، وأن ما نسب إليه من منع الحذف في الشعر والنثر منقول عن الأصمعي لا عن المبرد، فقد قال أبو زيد عند الحديث عن قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

" وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .....

قال: فسألته عن الرواية الأولىٰ فذكر أن النحويين صنعوها(٢)" .

وهذا الكلام مردود؛ لأنه طعن في الرواة العدول لاسيما سيبويه(٣)، وإذا افترضنا صحة الرواية الثانية فلا طعن لإحداهما في الأخرىٰ، فالأولىٰ حذفت منها الفاء للضرورة الشعرية، والثانية جاءت علىٰ الأصل من إثبات الفاء في جملة الشرط لما كانت اسمية.

---

(١) ينظر: الجنىٰ الداني صـ٦٩، مغني اللبيب٢/ ٤٩٥، مصابيح المغاني في حروف المعاني صـ٣٠٨، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٤، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٠٦، همع الهوامع ٤/ ٣٢٨، المطالع السعيدة٢/ ١١٠ . وعلىٰ هذه الرواية فلا شاهد في البيت؛ لأن جواب الشرط جملة اسمية مصدرة بالفاء.

(٢) النوادر في اللغة صـ٢٠٨ وينظر: خزانة الأدب٤/ ٩٠، ٩/ ٥٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٣٧١ -٣٧٢.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٩/ ٥٠، شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٣٧٣.

فالحق أن المبرد موافق جمهور النحويين علىٰ جواز حذف الفاء في الشعر للضرورة؛ لأنه إذا كان للنحوي رأيان أحدهما في كتابه، والآخر منسوب له عند العلماء، فيعتد بما في كتابه، لا بما نُسِبَ له، ثم إن صاحب ادعاء تغيير رواية البيت هو الأصمعي، وقد نص علىٰ ذلك السيرافي(١).

**وبعد هذا العرض فأرى** أن الصواب ما ذهب إليه ابن مالك من أن الفاء تحذف كثيرا في الشعر للضرورة الشعرية، وتحذف قليلا في النثر، وأن ما قاله ابن الحاجب مرجوح بما ورد في حديث البخاري السابق " فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها"

**القضية الثالثة: حذف همزة الاستفهام**

همزة الاستفهام حرف مهمل، لا عمل له، وهو أصل باب الاستفهام، وهو حرف مشترك بين الاسمية والفعلية، تقول: أمحمدٌ في البيت ؟و: أحضر محمدٌ؟ولذلك تقدر أدوات الاستفهام كلها بها سواء أكانت هذه الأدوات أسماء أو ظروفا؟ ولأصالة الهمزة وخفتها في بابها كثر استعمالها وتصرفها، فدخلت علىٰ حروف العطف متقدمة عليها كالواو والفاء و(ثم)(٢)، ومع هذا فقد تحذف، وقد تحدث ابن الحاجب عن هذا الحذف عند حديث الزمخشري عن قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً  بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(٣)

(١) ينظر: ما يحتمل الشعر في الضرورة صـ١٣٦، ضرورة الشعر للسيرافي صـ١١٧، خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: جواهر الأدب صـ١١، رصف المباني صـ٤٤، الجنىٰ الداني صـ٣٠، مصابيح المغاني في حروف المعاني صـ ٧١.

(٣) البيت من بحر الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ٢٧٣ بلفظ:

فو الله ما أدري وإني لحاسب  بسبع رميت الجمر أم بثمان

ووصف ابن الحاجب الحذف بالشذوذ، وأنه يقع للضرورة، وفسر عدم الحذف بأن الهمزة لها صدر الكلام، ولو جاز حذفها لجاز تأخيرها، وهي لم يجز تأخيرها، فلذلك لم يجز حذفها، وهذا نصه: " وحذف الهمزة شاذ، وإنما يقع للضرورة، وسره أن الحروف التي تدل علىٰ الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها[1]" .

والشاهد في قوله " بسبع" ، حيث حذف همزة الاستفهام للضرورة الشعرية – كما ذهب ابن الحاجب –، إذ الأصل: أبسبع ؟، وقد دل عليها مجيء(أم)بعدها في قوله: " أم بثمان" ؟.

ولعلك تلاحظ أن الشاعر أسقط الهمزة من كلمة " بسبع" (/ / ٥/) الواقعة في الحشو الأول من الشطر الثاني الذي تمثله تفعيلة(فعولن)كي يستقيم وزن البيت، إذ لو أثبتها لانكسر الوزن الشعري، وبعدها " رَمَيْنَ الْجَمْ" (/ / ٥/٥/) مفاعيلن، " رَ أَمْ بِـ" (/ / ٥/ ) فعول، والحشو مقبوض، والقبض حذف الخامس الساكن[2]، "

---

الكتاب٣/ ١٧٥، المقتضب٣/ ٢٩٤، الكامل٢/ ٧٩٢، الأزهية صـ١٢٧، تحصيل عين الذهب صـ٤٤٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٤٢١، المفصل في علم العربيةصـ٣٢٦، أمالي ابن الشجري١/ ٤٠٧، ٣/ ١٠٩، الغرة في شرح اللمع٣/ ٩٣٣، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ٢٦٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب٨/ ١٥٤، المفضل في شرح المفصل صـ٣٢٤، مغني اللبيب١/ ٧٥، المقاصد النحوية٤/ ٣٦٢٨، كفاية المغاني صـ٣٦، شرح شواهد المغني للسيوطي صـ٣١، خزانة الأدب١١/ ١٢٤، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٢٦، وبلا نسبة في: الجمل في النحو للخليل صـ٢٣٥، شرح أبيات المنطق لابن السيرافي صـ٥٩، ضرائر الشعر صـ١٥٨ .والشاهد في قوله: بسبع، حيث حذف همزة الاستفهام للضرورة الشعرية، وقد وقعت قبل (أم).

(١) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٢٣٦، وينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٣/ ٩٨٢.

(٢) ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٣٧٤ .

ثَمَانِي" (/ / ٥/٥)مفاعي، والضرب محذوف، والحذف: حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة(١).

وقد اختلف النحويون في حذف همزة الاستفهام، هل يقع في الشعر فقط للضرورة الشعرية – كما ذهب ابن الحاجب –؟ أم يقع في السعة والاختيار ؟ العلماء علىٰ مذهبين:

**المذهب الأول**: أن حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس من ضرورات الشعر، سواء أكانت قبل(أم)، أم لا؟ ولا يجوز حذفها في الاختيار(٢)

نسب هذا المذهب للجمهور(٣)، وهو اختيار ابن الحاجب.

ومن حذفها قبل (أم) بيت عمر بن أبي ربيعة، وقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مُنْقِرِ(٤)؟

والأصل: أشعيث بن سهم ؟فقد حذف همزة الاستفهام قبل (أم)لضرورة الشعر، ومثال حذفها في الضرورة ولم يكن في الكلام (أم)قول الشاعر:

---

(١) ينظر: المصدر السابق صـ٢١٨ .

(٢)ينظر: الكتاب٣/ ١٧٤ -١٧٥، المقتضب٣/ ٢٩٤، ترشيح العلل صـ٣١٢، شرح المفصل٨/ ١٥٤، ضرائر الشعر صـ١٥٨، رصف المباني صـ٤٥، الجنىٰ الداني صـ٣٤، كفاية المغاني في حروف المعاني صـ٣٦، شرح الدماميني علىٰ المغني ١/ ٥٥.

(٣) ينظر: الدر المصون٤/ ٤٩، اللباب في علوم الكتاب٦/ ٥١١ .

(٤) البيت من بحر الطويل، للأسود بن يعفر في: الكتاب٣/ ١٧٥، الكامل١/ ٧٩٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٤٢١، الغرة في شرح اللمع٢/ ٩٣٤، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ٢٦٩، الدرر اللوامع٢/ ٤٢٥، وبلا نسبة في: المقتضب٣/ ٢٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٥١، شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧٧، شرح الرضي ٤/ ٤٠٤، التذييل والتكميل٣/ ١٢٣، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٤٧٩ .والشاهد في قوله: شعيث بن سهم، حيث حذف همزة الاستفهام لضرورة الشعر، إذ الأصل أشعيث؟ وقد دل عليها مجيء(أم)بعدها في قوله: أم شعيث بن منقر.

أَصَـاحِ تَرَىٰ بَرْقًـا أُرِيْـكَ وَمِيْضَـهُ؟ كَـلَـمْعِ الْيَـدَيْـنِ فِي حَـبِّي مُكَلَّـلِ[١]

والأصل: أترىٰ ؟، فحذف الهمزة لضرورة الشعر، وليس بعدها (أم)، ومثل قول الشاعر:

فَـأَصْـبَحْـتُ فِيْهِم آمِنًـا لا كَمَعْشَـرٍ أَتَونِي وَقَالُوا مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَـر[٢]؟

والشاهد في قوله: من ربيعة أو مضر؟حيث حذف همزة الاستفهام؛ للضرورة، إذ الأصل أمن ربيعة أو مضر؟ ولم يكن بعدها (أم)، وغير ذلك من أبيات الشعر.

(١) البيت من بحر الطويل، لامرئ القيس في ديوانه صـ ٥٩، الكامل ٢/ ٧٩١، الإنصاف٢/ ٦٨٤، شرح المفصل٩/ ٨٩، رصف المباني صـ١٤١، مصابيح المغاني في حروف المعاني صـ٧٣. اللغة: أصاح: أراد: أصاحبُ فرخم.الوميض: اللمعان، تقول: ومض البرق يمض وأومض إذا لمع وتلألأ.اللمع: التحريك والتحرك. الحبي: السحاب المتراكم، سمي بذلك لأنه حبا بعضه إلىٰ بعض فتراكم، وجعله مكللا لأنه صار أعلاه كالإكليل لأسفله، ومنه قولهم: كللت الرجل إذا توجته والشاهد في قوله: ترىٰ، حيث حذف همزة الاستفهام لضرورة الشعر، إذ الأصل: أترىٰ، وليس بعدها (أم) .

(٢) البيت من بحر الطويل، لعمران بن حطان في: المحتسب١/ ٥٠، الخصائص٢/ ٢٨١، أمالي بن الشجري ١/ ٤٠٧، وبلا نسبة في: شرح التسهيل٣/ ٣٦١، شرح الكافية =الشافية٢/ ١٢١٥ .والشاهد في قوله: من ربيعة أو مضر، حيث حذف همزة الاستفهام لضرورة الشعر، إذ الأصل: أمن ربيعة ؟ وليس بعدها(أم) .

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن حذف الهمزة تكون لضرورة الشعر، منهم: الخليل[١]، وسيبويه[٢]، والمبرد[٣]، والنحاس[٤]، وابن السيرافي[٥]، والهروي[٦]، والأعلم الشنتمري[٧]، والزمخشري [٨]، والأنباري[٩]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[١٠].

---

(١) ينظر: الجمل في النحو صـ٢٣٤ -٢٣٥، شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٢٥ .

(٢) ينظر: الكتاب٣/ ١٧٤ - ١٧٥، الجنىٰ الداني صـ٣٤، شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٢٥، خزانة الأدب١١/ ١٢٢ .

(٣) ينظر: المقتضب٣/ ٢٩٤، الكامل٢/ ٧٩٢، ٤/ ١٠٩٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن٣/ ١٧٦، شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ٢٦ .

(٥) ينظر: شرح أبيات المنطق لابن السيرافي صـ٥٩ .

(٦) ينظر: الأزهية في علم الحروف صـ١٢٧ .

(٧) ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٢٥، خزانة الأدب١١/ ١٢٢،الدرر اللوامع٢/ ٤٢٥ .

(٨) ينظر: شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٢٦ .

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٥١ .وفيه وصفه بالضعف في الكلام المنثور.

(١٠) منهم: ابن الدهان في: الغرة في شرح اللمع٢/ ٩٣٣ -٩٣٤، ابن خروف في تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب صـ٢٦٩، صدر الأفاضل الخوارزمي في: ترشيح العلل صـ٣١٢، شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ١٤١، وابن يعيش في: شرح المفصل٨/ ١٥٤، والنيلي البغدادي في: التحفة الشافية في شرح الكافية٢/ ٨٨٨، وابن عصفور في: ضرائر الشعر صـ١٥٨، ونسب له في: شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٢٥، خزانة الأدب١١/ ١٢٣، الدرر =اللوامع٢/ ٤٢٦، وفي شرح الجمل ١/ ٢٣٨، له لم يصرح فيه بالضرورة، وإنما قال: " قليل" ، وابن أبي الربيع في: البسيط شرح الجمل ١/ ٣٥٢، والرضي في: شرح الكافية ٤/ ٤٠٤، وابن جمعة الموصلي في: شرحه علىٰ ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤٠، ١١٤٠، وأبو حيان في: التذييل والتكميل٧/ ٢١٢، وابن هشام في مغني اللبيب١/ ٧٥ - ٧٧، ونسب له في: الدرر اللوامع٢/ ٤٢٥، والدماميني في: شرحه علىٰ المغني١/ ٥٥، والسيوطي في: المطالع السعيدة٢/ ١٢٦، والألوسي في: الضرائر صـ٨٣.

وقد أجاز السنهوري الحذف في الشعر للضرورة، وفي النثر إن كان المعنىٰ ظاهرا[١].

**المذهب الثاني**: مذهب الأخفش[٢]: أنه يجوز حذف همزة الاستفهام في سعة الكلام، سواء أكان بعدها(أم)أم لا[٣]؟

واستشهد الأخفش لمذهبه بقراءة ابن محيصن " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ [٤]" (سورة البقرة،٦)بهمزة واحدة، فقد أسقط همزة الاستفهام، وبقوله تعالىٰ: " وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ"(سورة النساء،٧٩) ، قيل: إن همزة الاستفهام محذوفة، والتقدير: أفمن نفسك؟[٥]، وبقوله تعالىٰ " هذا ربي"(الأنعام،٧٦،) ، قيل: الكلام علىٰ حذف همزة الاستفهام؛ لأن الكلام علىٰ سبيل الاستهزاء والإنكار، فحذفت الهمزة لظهور المراد وأمن اللبس[٦]، واستشهدوا أيضا بقوله تعالىٰ:

---

(١) ينظر: شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٤٧٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٧٦، المفضل في شرح المفصل صـ٣٢٤، شرح الكافية الشافية٢/ ١٢١٦، البحر المحيط ٧/ ١١، الجنىٰ الداني صـ٣٤، توضيح المقاصد٣/ ١٠٠٤، الدر المصون٤/ ٤٨، ٨/ ٥١٨، مغني اللبيب١/ ٧٨، شرح الدماميني علىٰ المغني ١/ ٥٥، كفاية المغاني صـ٣٦، اللباب في علوم الكتاب٦/ ٥١١، ١٥/ ١٦، شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ٢٥، خزانة الأدب١١/ ١٢٣ .

(٣) ينظر: الجنىٰ الداني صـ٣٤، توضيح المقاصد٣/ ١٠٠٤، كفاية المغاني صـ٣٦، شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٢٥، خزانة الأدب ١١/ ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة، جزء من الآية (٦).وتنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس١/ ١٨٥، التبيان في إعراب القرآن١/ ٢١، اللباب في علوم الكتاب١/ ٣١٥ .

(٥) ينظر: الدر المصون٤/ ٤٨، اللباب في علوم الكتاب٦/ ٥١١ .

(٦) ينظر: البحر المحيط٤/ ١٧١، شرح الدماميني علىٰ المغني ١/ ٥٥ .

﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الشعراء:٢٢]، قيل: الأصل أو تلك نعمة فحذف همزة الاستفهام لفهم المعنىٰ، إذ ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نقمة(١)، كما استشهد بقول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم –: " وإن زنىٰ، وإن سرق(٢)" ، قيل: المراد: أو إن زنىٰ وإن سرق؟

ووافق الأخفش من العلماء: ابن جني(٣)، وابن الأثير(٤)، والعكبري(٥)، وعلاء الدين الإربلي(٦)، والسخاوي(٧)، وابن مالك(٨)، والمالقي(٩)، ونور الدين الأوزعي(١٠).

(١) ينظر: الدر المصون٨/ ٥١٧، شرح الدماميني علىٰ المغني١/ ٥٥، اللباب في علوم الكتاب١٥/ ١٦ .

(٢) الحديث في صحيح البخاري، حديث رقم (١٢٣٧) باب ما جاء في الجنائز من كان آخر كلامه " لا إله إلا الله" ٢/ ٧١، صحيح مسلم، حديث رقم (١٥٣)، باب من مات لا يشرك بالله شيئا١/ ٩٤.

(٣) ينظر: المحتسب١/ ٥١ .

(٤) ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٢١٧ .

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ٢١، ٥١٢، ٢/ ٩٩٥ .

(٦) ينظر: جواهر الأدب صـ١١ .

(٧) ينظر: المفضل في شرح المفصل صـ٣٢٤ –٣٢٥ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل٣/ ٣٦١، شرح الكافية الشافية٢/ ١٢١٥، ١٢١٦، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ١٤٦، شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧٧، الجنىٰ الداني صـ٣٤، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٢٦ .

(٩) ينظر: رصف المباني صـ٤٥ .

(١٠) ينظر: حروف المعاني صـ٧١، كفاية المغاني صـ٣٦.

وقد جعل المرادي حذف همزة الاستفهام مطردا إذا كان بعدها (أم)المتصلة؛ لكثرته في النظم والنثر(١).

وقد رد الجمهور ما استدل به الأخفش ومن وافقه، ففي قوله تعالىٰ " سواء عليهم أنذرتهم" قال أبو حيان: الهمزة للتسوية(٢).

وفي قوله تعالىٰ " هذا ربي" رد بشذوذه؛ لأنه لا يجوز حذف حرف المعنىٰ إلا إذا كان هناك فارق بين الخبر والاستفهام، وإذا كانت الجملة خبرية فيستحيل أن يكون الإخبار علىٰ سبيل الاعتقاد لعصمة الأنبياء صلوات الله عليهم من المعاصي(٣).

وفي قوله تعالىٰ " وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ" رد بأنه لا يجوز أن يكون في الكلام همزة استفهام محذوفة؛ لأنها تحدث معنىٰ وحذفها محال، إلا إذا كان في الكلام (أم) فتحذف في الشعر(٤).وأما قول النبي – صلىٰ الله عليه وسلم –فيحتمل أن يكون حذف الهمزة ومدخولها، والتقدير: أيدخل الجنة وإن زنىٰ وإن سرق(٥).

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس من ضرائر الشعر، سواء أكان بعدها (أم) – كما ذهب ابن الحاجب – أم لا؟ – كما ذهب سيبويه وابن عصفور –، وأما ما استدل به الأخفش ومن وافقه فقد رده النحويون؛

---

(١) ينظر: الجنىٰ الداني صـ٣٥ .

(٢) ينظر: البحر المحيط١/ ١٧١ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٧١ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٧٦، البحر المحيط٧/ ١١.

(٥) ينظر: شرح الدماميني علىٰ المغني١/ ٥٦، حاشية الدسوقي علىٰ المغني١/ ١٥ –١٦.

ففي آية البقرة ردوه بأن الهمزة للتسوية، وفي آية الأنعام ردوه بأنه لا يجوز حذف حرف المعنىٰ إلا إذا كان هناك فارق بين الخبر والاستفهام.

**القضية الرابعة: حذف لام الطلب وإبقاء عملها**

من الأدوات الجازمة للفعل المضارع لام الطلب، وهي التي يُطْلَبُ بها فعل الشيء، لا تركه، ولا الكف عنه، فإن كان الطلب صادرا من أعلىٰ لأدنىٰ سميت لام الأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [سورة الطلاق:٧]، وإن كان من أدنىٰ لأعلىٰ سميت لام الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سورة الزخرف:٧٧]، وإن كان من مساو سميت لام الالتماس نحو قول الرجل لصاحبه: لِيُرْضِ كلٌّ منكم ربَّه (١).

وقد تحذف هذه اللام، واختلف العلماء في الفعل المضارع بعد حذفها هل يبقىٰ عملها، أم لا؟ وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية عند تعليقه علىٰ كلام الزمخشري في حذف لام الأمر في قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا (٢)

(١) ينظر: النحو الوافي٤/ ٤٠٦.

(٢) البيت من بحر الوافر، لحسان بن ثابت في التبصرة والتذكرة٢/ ٤٦، شرح الرضي٤/ ١٢٥، المقاصد الشافية٦/ ٩٨، وليس في ديوانه، وقيل له أو لأبي طالب في: الدرر اللوامع٢/ ١٧٤، وبلا نسبة في: الكتاب٣/ ٨، معاني القرآن للأخفش١/ ٨٢، المقتضب٢/ ١٣٠، الأصول ٢/ ١٧٥، الطارقية في إعراب ثلاثين سورة صـ١٣١، الخاطريات لابن جني صـ٢١٧، شرح الكتاب للرماني ٤/ ٧٩٥، تحصيل عين الذهب صـ٣٨٧، المفصل في العربية صـ٣٣٤، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥٠، البديع في علم العربية ١/ ٦٢٤، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٤٩ . والشاهد في قوله: تفد، حيث حذف لام الأمر، وأبقىٰ الفعل علىٰ جزمه؛ للضرورة، والأصل لتفد، وقال

واختار ابن الحاجب أن لام الطلب لا تحذف إلا في ضرورة الشعر، وهو شاذ في النثر، وقاسه علىٰ حرف الجر، فكما أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله شاذ، فكذلك حذف لام الطلب وإبقاء عملها شاذ أيضا، وهذا نصه: " ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، وهو شاذ بمثابة حرف الجر في الأسماء، والأفصح رفع الفعل، وإن كان لقصد الطلب به فإنه يصح أن يقال: " يضربُ زيدٌ" وإن كان الغرض طلب الضرب منه[1]" ، وذهب في شرح المقدمة الكافية إلىٰ أن الحذف شاذ، فقال: " وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ، كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[2]

والشاهد في قوله: " تفد" ، حيث جزم الفعل بلام أمر محذوفة، وأبقىٰ عملها، إذ الأصل لتفدي، حذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوما بحذف حرف العلة، للضرورة الشعرية وإقامة الوزن، وذلك أن البيت من الوافر التام، وأنت تعلم أن الوافر التام تفعيلاته: مفاعلتن مفاعلتن مفاعل، والشطر الثاني مثله، وإذا قَطَّعَنا تفعيلات البيت لوجدنا التفعيلة الأولىٰ " محمد تف" (/ / ٥///) مفاعلَتن، " د نفسك كل" (/ / ٥///) مفاعلَتن، والعروضة " ل نفسٍ " (/ / ٥/) مفاعل، حشوان صحيحان وعروضة مقطوفة، ولو أثبت الشاعر لام الأمر فقال: " لتفد" ، أو أثبت حرف العلة ورفع الفعل علىٰ الخبر فقال " تفدي" لانكسر وزن البيت، وبيان ذلك أن(مفاعلتن)مكونة من ثلاثة مقاطع، وتد مجموع (مفا): (/ / ٥)وسبب ثقيل وآخر

---

الفعل مرفوع، والأصل تفدي حذف حرف العلة واكتفىٰ بالكسرة منها، وهذا أسهل في الضرورة.

(١) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٢٦٧ -٢٦٨.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٣/ ٨٧٩.

خفيف (علتن): (/ / / °)، فلو أثبت حرف العلة وقال: "دي نفسك كل" لتكون المقطع الأول من التفعيلة الثانية من سببين خفيفين(/ °/°)فانكسر الوزن، ولو أثبت الجازم فصار " محمد لتف" فزاد حرفا متحركا في التفعيلة لانكسر البيت أيضا إذ تصير التفعيلة" (/ / °////°)وتد مجموع وسبب ثقيل ووتد مجموع.

**والحق أن العلماء قد اختلفوا في حذف اللام وإبقاء عملها على مذاهب:**

**المذهب الأول**: مذهب الجمهور(١)، وهو اختيار ابن الحاجب، أنه يجوز حذفها وإبقاء عملها إلا في الضرورة الشعرية، ولا يجوز حذفها في النثر.

**وقد علل الجمهور لمذهبهم بالقياس والسماع: أما القياس** فقد قاسوا حذف الجازم مع بقاء عمله علىٰ حذف الجار وبقاء عمله في الضرورة الشعرية، إذ الجازم مختص بالفعل وعامل فيه، والجر مختص بالاسم وعامل فيه، فكما أن الجار قد يحذف ويبقىٰ عمله في الضرورة الشعرية فكذلك الجازم، قال سيبويه: " والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رب)وواو القسم في كلام بعضهم(٢)" .

**أما ما استدل به الجمهور من السماع** فقول الشاعر السابق، وقول الآخر:

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٠، الأصول٢/ ١٧٤، الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من القرآن صـ١٣٠، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥٠، الجنىٰ الداني صـ١١٢، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٩، وينظر: شرح الكتاب للرماني٤/ ٧٩٤ -٧٩٥، سر صناعة الإعراب١/ ٣٩٠، شرح المفصل٩/ ٢٥، التعليقة علىٰ المقرب صـ٤٤١، المقاصد الشافية ٦/ ٩٧، المقاصد النحوية٤/ ١٩٠٨، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٣٣٤.

عَلَىٰ مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخمِشِي لـكِ الويـلُ حُرَّ الوجـهِ أَو يَبْـكِ مَنْ

فقد جاء الفعل " يبك" مجزوما بلام طلب محذوفة، والتقدير: أو ليبك، وهو ضرورة شعرية، ومثله قول الآخر:

فَـلا تَسْـتَطِـلْ مِنِّـي بَقَـائِي ومُـدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِـيْـبُ(٢)

فقد جاء الفعل " يكن" مجزوما بلام طلب محذوفة، والتقدير ليكن، وهو ضرورة شعرية. ونسب أبو حيان هذا المذهب لجمهور البصريين(٣).

(١) البيت من بحر الطويل، لمتمم بن نويرة في الكتاب٣/ ٨، المقتضب ٢/ ١١٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ١٠٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٣١٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥١، المقاصد الشافية٦/ ٩٨، مصابيح المغاني صـ٣٨٢، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١، البديع في علم العربية١/ ٦٢٥، شرح التسهيل٤/ ٥٩، مغني اللبيب٣/ ٢٢٩. اللغة: البعوضة: اسم موضع كان به حرب. فاخمشي: اقطعي، حر الوجه: مقدمه. والشاهد في قوله: أو يبك من بكىٰ، حيث حذف لام الأمر وجزم الفعل بعد حذفه للضرورة الشعرية.

(٢) البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٠، الجنىٰ الداني صـ١١٤، مغني اللبيب٣/ ٢٢٧، المساعد٣/ ١٢٣، شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول صـ٥٧، المقاصد الشافية٦/ ٩٨، موصل النبيل٤/ ١٥٣٧، شرح الأشموني٣/ ٥٧٥. والشاهد في قوله: ولكن يكن، حيث حذف لام الطلب وبقي الفعل مجزوما للضرورة الشعرية.

(٣) ينظر: البحر المحيط٢/ ٥١٩.

وقد نص كثير من النحويين علىٰ أن حذف لام الطلب وإبقاء عملها ضرورة منهم: سيبويه [١]، والزجاجي[٢]، والسيرافي[٣]، وابن خالويه[٤]، وابن جني[٥]، والصيمري[٦]، والقزاز القيرواني [٧]، والأعلم الشنتمري [٨]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٩].

---

(١)ينظر: الكتاب٣/ ٨، شرح الكتاب للرماني٤/ ٧٩٥، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٣٣٥، خزانة الأدب٩/ ١١، الضرائر للألوسي صـ٦٦.

(٢) ينظر: اللامات صـ٩٥.

(٣)ينظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي ٢/ ١٠٦.

(٤)ينظر: الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من القرآن صـ٤٣٠، ووصفها بالشذوذ في صـ٤٣١.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٤٠٦.

(٧) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢١٠.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٣٨٨.

(٩)منهم: الزمخشري في المفصل في علم العربية صـ٣٣٤، وابن الشجري في أماليه٢/ ١٥٠، الأنباري في أسرار العربية صـ ٣٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٥٤٧، وابن خروف في شرح الجمل٢/ ٨٥٨ وصفها بالضعف والضرورة، وابن الأثير في البديع في علم العربية٢/ ٦٧٩، وعلاء الدين الإربلي في جواهر الأدب صـ٣١، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٣٤، ٩/ ٢٤، والسخاوي في المفضل في شرح المفصل صـ٣٩٣، وابن عصفور في المقرب١/ ٢٧٢، شرح الجمل٢/ ١٤٩، ضرائر الشعر صـ١٤٩، ونسب له في: المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠٨، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ١٣٤، خزانة الأدب٩/ ١٣، وابن مالك في شرح التسهيل٤/ ٥٩، وابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية صـ٣٩٢، وابن أبي الربيع في البسيط شرح الجمل١/ ٤٢٤، والرضي في شرحه علىٰ الكافية٤/ ٨٤، والمالقي في رصف المباني صـ٢٢٨، وابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٩٥، وأبو حيان في النكت الحسان صـ١٥٠، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٥٦، ونسب له في تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٥، وابن هشام في شذور الذهب صـ٢٣٩، مغني اللبيب٣/ ٢٢٧، ٦/ ٤٩٢، وابن عقيل في

وعلىٰ الرغم من جعل الجمهور حذف اللام وإبقاء عملها ضرورة شعرية، إلا أن الأعلم جعلها من أقبح الضرورات، وقد علل لذلك بأن الجازم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يضمر(١).

**المذهب الثاني**: مذهب المبرد(٢)، أنه لا يجوز حذف لام الطلب وإبقاء عملها لا في الشعر ولا في النثر.

وقد علل المبرد لمذهبه بأن الجازم لا يضمر؛ لأنه ضعيف، ولو جاز هذا لجاز: " يقمْ زيدٌ" بمعنىٰ: ليقم، وهذا لا يجوز(٣).

وقد رد بيت الشاعر السابق:

---

المساعد٣/ ١٢٤، والرعيني في شرحه علىٰ ألفية ابن معط، السفر الأول صـ٥٢٧، ونور الدين الموزعي في مصابيح المغاني صـ٣٨٢، والعيني في المقاصد النحوية٤/ ١٩٠٧، والعاتكي في الفضة المضية صـ٣٢٤، والأزهري في التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧٦، موصل النبيل٤/ ١٥٣٦، والسيوطي في شرح شواهد المغني٢/ ٥٩٧، همع الهوامع ٤/ ٣٠٩، والأشموني في شرحه علىٰ الألفية٣/ ٥٧٥، والبغدادي في شرحه علىٰ شواهد المغني ٤/ ٣٣٥، خزانة الأدب٩/ ١١، والألوسي في الضرائر صـ٦٦، والشنقيطي في الدرر اللوامع ٢/ ١٧٣.

(١)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٣٨٨، شرح شواهد المغني للبغدادي ٤/ ٣٣٥، خزانة الأدب٩/ ١١، الضرائر صـ٦٦، الدرر اللوامع٢/ ١٧٣.

(٢)ينظر: المقتضب٢/ ١٣٠ -١٣١، الأصول٢/ ١٧٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ١٩٨، شرح كتاب سيبويه للرماني ٤/ ٧٩٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٣٠٩، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥١، أسرار العربية صـ٣٢١، الإنصاف٢/ ٥٤٤، جواهر الأدب صـ٣١، شرح المفصل٩/ ٢٥، المفضل في شرح المفصل صـ٣٩٣، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٥٦، الجنىٰ الداني صـ١١٣، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٨، مغني اللبيب٣/ ٢٢٨، موصل النبيل٤/ ١٥٣٦ ، خزانة الأدب٩/ ١٢.

(٣)ينظر: المقتضب٢/ ١٣١، الأصول٢/ ١٧٥، شرح كتاب سيبويه للرماني٤/ ٧٩٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥٠، شرح المفصل ٩/ ٢٥، المفضل في شرح المفصل صـ٣٩٤، التعليقة علىٰ المقرب صـ٤٤١، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣١١.

عَلَىٰ مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخمِشِي  لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَىٰ

أن " اخمشي" في موضع: فلتخمشي، فعطف الشاعر علىٰ المعنىٰ؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون بلام الأمر، فحذفت للتخفيف، فلما اضطر الشاعر عطف علىٰ المعنىٰ فكأنه قال: فلتخمشي ويبك، فعطف الفعل " يبك" علىٰ معنىٰ الأول[١].

ورد البيت الثاني:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ  إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

بأنه لا يعرف قائله[٢]، وقد قيل إنه مرفوع والأصل " تفدي" حذفت لام الكلمة للضرورة، واكتفىٰ بالكسرة منها، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب[٣].

أقول: وما ذكره المبرد من عدم معرفته بقائل البيت لا يُسْقِط الاحتجاج به؛ لصدوره عن ثقة وهو سيبويه، قال البغدادي: " الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر عن ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد...مع أن فيها أبياتا عديدة جُهِلَ قائلوها، وما عِيبَ ناقلوها[٤]" .

---

(١)ينظر: المقتضب٢/ ١٣١، شرح الرماني علىٰ كتاب سيبويه٤/ ٧٩٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥١، شرح شواهد المغني للبغدادي ٤/ ٣٣٦.

(٢)ينظر: المقتضب٢/ ١٣١، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥١، الجنىٰ الداني صـ١١٣، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٨، مغني اللبيب ٣/ ٢٢٨، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٣٣٥.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ١٩٨، تحصيل عين الذهب صـ٣٨٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ١٣٠، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥٠، أسرار العربية صـ٣٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٥٤٤، شرح التسهيل٤/ ٦٠، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣١١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٩٧، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٣٣٥ -٣٣٦، خزانة الأدب٩/ ١٢، الضرائر صـ٦٦.

(٤)خزانة الأدب ١/ ١٦.

وتخريج البيت علىٰ أنه مرفوع والأصل " تفدي" ، حذفت لام الكلمة، واكتفىٰ بالكسرة منها للضرورة، فهذا فرار من ضرورة إلىٰ ضرورة أخرىٰ، ولو سلمنا بهذا، فهذا التخريج لا يطرد في كل الشواهد التي جاء فيها حذف لام الطلب وإبقاء عملها للضرورة، فليست كل الأفعال المحذوفة الجازمة أفعالا معتلة[١]، كقول الشاعر السابق:

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

فالفعل " يكن" أصله " ليكن" ، فحذفت اللام للضرورة الشعرية، وهو صحيح الآخر، لا ينطبق عليه هذا التخريج.

**المذهب الثالث**: مذهب الكسائي[٢]، والفراء[٣]، أنه يجوز حذف لام الطلب وإبقاء عملها شعرا ونثرا بشرط أن يتقدم عليها الأمر (قل)[٤].

واستدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [سورة إبراهيم:٣١]، فالفعل " يقيموا" مجزوم بلام أمر محذوفة، ولا يصح أن يكون

---

(١)ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية صـ١٦٣.

(٢)ينظر: الإغفال١/ ٦٤، جواهر الأدب صـ٣١، شرح التسهيل٤/ ٦٠، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٦، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٩، الجنىٰ الداني صـ١١٣، مغني اللبيب٣/ ٣٣٠، المساعد٣/ ١٢٣، المقاصد الشافية٦/ ٩٨، مصابيح المغاني صـ٣٨٣، موصل النبيل٤/ ١٥٣٧، همع الهوامع٤/ ٣٠٨، خزانة الأدب٩/ ١٣.

(٣)ينظر: معاني القرآن٢/ ٧٧، شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ٨٤.

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٥٦، الجنىٰ الداني صـ١١٣، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٩، مغني اللبيب٣/ ٣٣١، خزانة الأدب٩/ ١٣.

مجزوما؛ لأنه واقع في جواب الطلب، وذلك لاستبعاد أن يكون الأمر " قل" سبب إقامتهم الصلاة [١].

ورد علىٰ هذا الدليل بأنه جواب الأمر، كأنه لما كان يحدث امتثالهم في إقامة الصلاة عند قوله ــ صلىٰ الله عليه وسلم ــ: صلوا، جُعِلَ قوله عليه السلام كالعلة في إقامتهم[٢]، وقد ذهب النحويون إلىٰ أنه مجزوم لأنه جواب الأمر[٣]، وقيل: مجزوم لأنه واقع في جواب شرط محذوف، والتقدير: قل لهم، إن تقل لهم يقيموا[٤].

واعترض ابن مالك هذا الدليل بقوله: " إن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك[٥]"

**وقد رد ابن الناظم ما استدل به ابن مالك فقال:** " لا نسلم أن الحمل علىٰ ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المثول لهم عن الطاعة؛ لأن الفعل مسند إليهم علىٰ سبيل الإجمال، لا إلىٰ كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقمها أكثرهم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير تقديرا موافقا لغرض الشارع[٦]" .

---

(١)ينظر: شرح الرضي٤/ ٨٥.

(٢)ينظر: المصدر السابق٤/ ٨٥.

(٣)ينظر: شرح التسهيل٤/ ٦٠، شرح ابن الناظم علىٰ الألفية صـ٤٩٢، المقاصد الشافية٦/ ٩٩، مصابيح المغاني صـ٣٨٥، موصل النبيل٤/ ١٥٣٧، همع الهوامع٤/ ٣٠٩.

(٤)ينظر: المساعد٣/ ١٢٣، موصل النبيل٤/ ١٥٣٧.

(٥)شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٦٩، وينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية صـ٤٩٢، شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول صـ٥٦٩.

(٦)شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٩٣، وينظر: مغني اللبيب٣/ ٢٣٥ -٢٣٦.

وقد اضطرب رأي ابن مالك في هذه القضية، فذهب في شرح التسهيل[١] إلىٰ أن حذف اللام لا يجوز إلا في الشعر؛ لأنه محل اختصار وتغيير[٢]، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب في شرح الكافية الشافية إلىٰ أن حذف اللام وبقاء عملها علىٰ ثلاثة أضرب:

**الأول**: كثير مطرد وهو الحذف بعد أمر من مادة (قول) مثل: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: ليقيموا، فحذف اللام لأنه بعد فعل أمر(قل)، وهذا مذهب الكسائي.

**والثاني**: قليل جائز في الاختيار، وذلك بعد قول غير أمر، نحو قول الشاعر:

قُـلْـتُ لِـبَـوَّابٍ لَـدَيْـهِ دَارُهَـا تِيْـذَن فَـإِنِّي حَـمُوهَـا وجَـارُهَـا[٣]

فالشاهد في قوله: " تيذن" ، فقد جزمه بلام أمر محذوفة، وهو قليل؛ لكونه واقع بعد قول غير أمر، وهو الفعل " قلت" ، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن.

وقد اعترض ابن هشام هذا التخريج بأن ذلك تخلص من ضرورة لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل[٤].

---

(١)ينظر: شرح التسهيل٤/ ٥٩ .

(٢)ينظر: الجنىٰ الداني صـ١١٣، توضيح المقاصد٤/ ١٢٧٠.

(٣)البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: شرح التسهيل٤/ ٥٩، شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٠، الجنىٰ الداني صـ١١٣، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٩، مغني اللبيب٣/ ٢٣١، المساعد٣/ ١٢٣، شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول صـ٥٧٠، المقاصد الشافية٦/ ٩٩، مصابيح المغاني صـ٣٨٢، شرح الأشموني ٣/ ٥٧٥.والشاهد في قوله تيذن، حيث جزمه بلام أمر محذوفة، وهو قليل؛ لكونه واقعا بعد قول غير أمر.

(٤)ينظر: مغني اللبيب٣/ ٢٣٢.

**والثالث**: قليل مخصوص بالضرورة الشعرية، وذلك إذا لم يتقدم قول بصيغة قول بلفظ الأمر أو غيره، مثل قول الشاعر:

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي ومُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ(١)

**وبعد دراسة هذه القضية أرى** أن الصواب ما ذهب إليه الجمهور، ومعهم ابن الحاجب أن حذف لام الأمر وبقاء عملها جائز في الشعر للضرورة الشعرية، وفي النثر شذوذا، وأما استدل به المبرد من أن الشعر غير معروف قائله فهذه حجة ضعيفة، إذ الشعر المجهول قائله لا يسقط الاحتجاج به خاصة إذا صدر من ثقة، وما احتج به من الدليل الثاني علىٰ أن الفعل خبر يراد به الدعاء، قلنا هذا يتأتىٰ إذا كان الفعل معتلا، فما بالنا إذا كان صحيح الآخر، وأما ما استدل به الكسائي من قول الله تعالىٰ ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فهذا ليس بلازم؛ لاحتمال توجيه جزم "يقيموا" علىٰ أنه جواب الأمر، أو جواب شرط مقدر بعد الأمر، وأما ذهب إليه ابن مالك فواضح اضطراب رأيه فيها، إذ هو في شرح التسهيل موافق الجمهور.

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٦٩-١٥٧١، الجنىٰ الداني صـ١١٣ -١١٤، توضيح المقاصد٤/ ١٢٦٩، مغني اللبيب ٣/ ٣٣١، المساعد٣/ ١٢٣، تمهيد القواعد٩ / ٤٣٠٢ - ٤٣٠٣، شرح الأشموني٣/ ٥٧٤ -٥٧٥.

# الفصل الثالث:

# ضـــرائر الـزيـــادة

**المبحث الأول: زيادة الحركة، وتحته قضية واحدة.**

**المبحث الثاني: زيادة الحرف، وتحته ثلاث قضايا .**

**المبحث الثالث: زيادة الكلمة، وتحته ثلاث قضايا.**

## المبحث الأول: زيادة الحركة

### ضم عين (فُعُل) المعتلة

جمع التكسير ما دل علىٰ أكثر من اثنين أو اثنتين، وتغير فيه نظم واحده؛ إما بزيادة مثل: صِنْو وصِنْوَان، وهِنْد وهُنُود، أو بنقص مثل: تُخْمَة وتُخَم، أو تبديل شكل مثل: أَسَد وأُسود[(١)]. وهو علىٰ ضربين: جموع قلة، وجموع كثرة، وجموع الكثرة كثيرة منها: فُعُل - بضم الفاء والعين - وهذا الجمع يحفظ في: فَعْل، مثل: رَهْن ورُهُن، وفَعِل، مثل: نَمِر ونُمُر، وفعيلة، مثل: صَحِيْفَة وصُحُف، وفي صفة علىٰ فعيل لا بمعنىٰ مفعول مثل نذير ونُذُر، ويطرد في أوزان كثيرة منها: فَعُول صفة لا بمعنىٰ مفعول مثل صَبُور وصُبُر، واسم مذكر علىٰ فعول مثل عمود وعُمُد، وفعيل مثل: قضيب وقُضُب، وفي اسم لمذكر ومؤنث علىٰ فُعَال وفِعَال وفَعَال، مثل: قَذَال وقُذُل، وأَتَان وأُتُن، وغُرَاب وغُرُب، وحِمَار وحُمُر[(٢)].

وهذا الأخير إما أن يكون صحيح العين أو معتلها، فإن كان صحيح العين فنقول في جمعه فُعُل، مثل: خُمُر وحُمُر، ويجوز تسكين العين فنقول: خُمْر وحُمْر ورُسْل وطُنْب علىٰ وزن فُعْل؛ وذلك للتخفيف[(٣)].

---

(١)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٧٨، أوضح المسالك٤/ ٣٠٧، شرح ابن عقيل٤/ ١١٤.

(٢)ينظر: الكتاب٣/ ٤٠٥، ٦١٠، ٦٣٧، المقتضب٢/ ٢١٠ -٢١١، الأصول٢/ ٤٤٨ -٤٤٩، التكملة صـ٤٤٤، شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٣٣-١٨٣٦، شرح الشافية للرضي٢/ ١٣١-١٣٥، ارتشاف الضرب١/ ٤٢٣ -٤٢٥.

(٣)ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٣٦١، التكملة صـ٤٤٤، شرح المفصل١٠/ ٨٣، الممتع في التصريف صـ٣٠٣، توضيح المقاصد٥/ ١٣٨٦، تمهيد القواعد٩/ ٤٧٧٩.

وإن كان معتلها فإما أن يكون واوا أو ياء، فإن كان واوا فيرىٰ ابن الحاجب كسائر النحويين أن عين الاسم إذا كانت واوا وجب سكونها استثقالا للضمتين إحداهما علىٰ الواو، ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة الشعر، وذلك نصه: " فإن كان من الواو أعل بالإسكان استثقالا للضمتين وإحداهما علىٰ الواو، والأخرىٰ علىٰ فاء الكلمة، وهو استثقال يوجب الإعلال لما فيه من الثقل البين، فيقال فُوْر وعُوْن في جمع فَوَار وعَوَان...وأما تصحيحه فشاذ لم يأت إلا في ضرورة الشعر[1]" .

وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية عند شرحه كلام الزمخشري جمع (فعل)إن كان من الواو واستشهاده بقول الشاعر:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنَ وَتَبْ  دُو بِالْأَكُفِّ اللامِعَاتِ سُوُرْ[2]

(١) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٥١ -٤٥٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، لعدي بن زيد في ديوانه ص- ١٢٧، الكتاب٤/ ٣٥٩، شرح الكتاب للسيرافي٥/ ٢٦٤، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٣٦٤، تحصيل عين الذهب صـ٥٨٧، المفصل في علم العربية صـ٤٠٢، شرح المفصل٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤، شرح الجزولية للأبذي، السفر الخامس صـ٢٨١، شرح شواهد الشافية صـ١٢٣، ونسب للعجاج في المقتضب ١/ ٢٥١، وليس في ديوانه.وبلا نسبة في: النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٣٥٥، التفسير البسيط٤/ ٥٢٩، المقتصد شرح التكملة ٣/ ٩٧٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٢٩، الممتع في التصريف صـ٣٠٣، شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٣٦ . اللغة: مبرقات: من أبرقت المرأة إذا تزينت وتحسنت لزوجها. البرين: جمع برة وهي الخلخال في أرجل النساء. تبدو: تظهر . سور: جمع سوار وهي ما تلبسه المرأة في ساعدها. المعنىٰ: قد مضىٰ وقت بعد شبابك، وقد آن أن تكف عن النساء التي تتزين بزينتها وتظهر للرجال بها. والشاهد في قوله: سور، حيث حرك عين الجمع بالضم للضرورة الشعرية.

فالشاهد في قوله: " سُوُرْ" حيث حرك عين الجمع بالضم للضرورة الشعرية، إذ الأصل " سُوْر" بالتسكين استثقالا للضمتين إحداهما علىٰ الواو، وقال الأعلم: " تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة[١] "

والحق أن ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الاسم المجموع إذا كان واوي العين ومفرده علىٰ مثال فِعَال أو فَعَال يجب تسكينه للاستثقال، ولا يحرك بالضم إلا للضرورة الشعرية، كراهة اجتماع الضمة علىٰ الواو[٢]، وهو مذهب البصريين[٣]، واختاره سيبويه[٤] الذي قال: " ويجوز تثقيله في الشعر كما يضعفون فيه ما لا يضعف في الكلام[٥]" ، وأبو عثمان المازني [٦]، والسيرافي[٧]، والفارسي[٨]، وابن جني[٩]، وابن برهان[١٠]، وابن سيده[١١]، والواحدي[١٢]، وعبد القاهر الجرجاني[١٣]،

---

(١) تحصيل عين الذهب صـ٥٨٧.

(٢)ينظر: المقتضب١/ ٢٥٠، شرح الجزولية للأبذي، السفر الأول صـ٢٨١.

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٢٥، توضيح المقاصد٥/ ١٣٨٦، المساعد٣/ ٤٢٠، تمهيد القواعد٩/ ٤٧٨٠.

(٤)ينظر: الكتاب٤/ ٣٥٩، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٣٦١، المخصص٤/ ٤٦، شرح المفصل١٠/ ٨٥، الدرر اللوامع ٢/ ٥٤٧.

(٥) الكتاب٤/ ٣٥٩.

(٦)ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف١/ ٣٣٨.

(٧)ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥/ ٢٦٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٣٦١.

(٨)ينظر: التكملة صـ٤٤٤، الحجة للقراء السبعة٢/ ١٠٦، المخصص٤/ ٤٦.

(٩)ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف١/ ٣٨٨، شرح شواهد الشافية صـ١٢٢.

(١٠)ينظر: شرح اللمع ٢/ ٥٤٧.

(١١)ينظر: المخصص ٤/ ٤٦.

(١٢)ينظر: التفسير البسيط ٣/ ١٢، ٤/ ٥٢٨.

(١٣)ينظر: المقصد شرح التكملة ٢/ ٩٩٧، ٩٧٨.

إلىٰ غير ذلك من العلماء[١].

ونسب للفراء أنه جعل الضم في فُعُل المعتل العين بالواو اختيارا[٢]، ونسب له الضم في " عون" خاصة، قال أبو حيان: " قال الفراء: وربما قالوا: عُوُن كـ رُسُل فعلوا ذلك فرقا بين جمعي العوان والعانة[٣]" .

أما إذا كان الجمع معتل العين بالياء فأنت بالخيار إن شئت جمعت علىٰ (فُعُل)بضم العين فتقول سُيُل وغُيُر وعُيُن؛ لأنه ليس مستثقلا كالواو.وإن شئت جمعت علىٰ (فُعْل)بضم الفاء وسكون العين كما سكنت في صحيح العين، وفي هذه

---

(١) منهم: الأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٣٥٥، تحصيل عين الذهب صـ٥٨٧، ونسب له الدرر اللوامع ٢/ ٥٤٦، شرح شواهد الشافية صـ١٢٢، والزمخشري في: المفصل في علم العربيةً صـ٤٠٢، والخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٠٠، وابن يعيش في شرح المفصل٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤، وابن عصفور في: شرح الجمل ٢/ ٥٢٨، الممتع في التصريف صـ٣٠٣، المقرب٢/ ١١٨، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٦، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ٢٧١، والأبذي في شرح الجزولية، السفر الخامس صـ٢٨١، والرضي في شرحه علىٰ الشافية٢/ ١٢٧، ووصفه بالشذوذ في ٣/ ١٤٦، والنيلي في الصفوة الصفية٢/ ٣٥٥، وابن جمعة الموصلي في شرحه علىٰ ألفية ابن معط ٢/ ١١٨٦، وأبو حيان في ارتشاف الضرب١/ ٤٢٥، والمرادي في توضيح المقاصد٥/ ١٣٨٦، والسمين الحلبي في الدر المصون١/ ٤٢٢، وابن عقيل في المساعد٣/ ٤١٩، والسلسيلي في شفاء العليل٣/ ١٠٣٦، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩/ ٤٧٧٩، وابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب٢/ ١٦، والسيوطي في همع الهوامع٦/ ٩٤، والأشموني في شرحه ٣/ ٦٧٩، والشنقيطي في الدرر اللوامع٢/ ٥٤٦.

(٢)ينظر: همع الهوامع٦/ ٩٤.

(٣)ارتشاف الضرب١/ ٤٢٥، وينظر: توضيح المقاصد٥/ ١٣٨٦، المساعد٣/ ٤٢٠، تمهيد القواعد٩/ ٤٧٨٠.

الصورة وجب كسر فاء الكلمة؛ لتعذر النطق بياء ساكنة قبلها ضم فتقول: سِيْل وغِيْر وعِيْن وبِيْض(١).

**وبعد عرض القضية فيرى ابن الحاجب** أن ما جاء مفرده علىٰ وزن فِعَال أو فَعَال وعينه معتل الواو فيجمع علىٰ فُعْل بتخفيف العين فيقال سُوْر وعُوْن وسُوْك ولا يجمع علىٰ فُعُل إلا في الضرورة الشعرية لاستثقال الضمتين إحداهما علىٰ الواو(٢)، وما ذهب إليه هو الصحيح للعلة المذكورة.

(١)ينظر: المقتضب١/ ٢٥٠، الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٥٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٢٩، شرح الرضي علىٰ الشافية ٢/ ١٢٧، ارتشاف الضرب١/ ٤٢٥ -٤٢٦.

(٢)ينظر: الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٥١.

## المبحث الثاني: زيادة الحرف

### القضية الأولى: تنوين المنادى المبني على الضم

النداء هو طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدىٰ أخواتها[١]، والمنادىٰ إما أن يكون مفردا، أو مضافا، أو شبيها بالمضاف، والمفرد قد يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة.

فإن كان المنادىٰ مفردا معرفة، أو نكرة مقصودة بني علىٰ ما يرفع به فنقول: يا محمد، ويا رجل، ويا زيود، ويا محمدان، ويا محمدون.

وإن كان مضافا أو شبيها بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة نصب. فالمضاف مثل: يا عبدَالله، والشبيه بالمضاف مثل: يا حسنا خلُقُه، والنكرة غير المقصودة مثل قول الأعمىٰ: يا رجلا خذ بيدي[٢].

والمنادىٰ المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة، قد ينونان للضرورة الشعرية، وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، واختار أنه إذا اضطر الشاعر فله أن ينون المنادىٰ مطلقا مضموما أو منصوبا، وذكر مذهبين من مذاهب العلماء، واستدل بمن قال بالتنوين بالضم أو النصب، وإليك نص ابن الحاجب: " والاتفاق أنه إذا اضطر الشاعر في المفرد نونه، وقال الخليل وسيبويه والمازني مضموما، وقال عيسىٰ بن عمر وأبو عمرو ويونس منصوبا ردوا إلىٰ الأصل، وأنشد سيبويه:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[٣]

---

(١)ينظر: المساعد٢/ ٤٧٦، موصل النبيل٣/ ١١٤٤.

(٢)ينظر: البديع في علم العربية١/ ٣٨٨ -٣٩٢، أوضح المسالك٤/ ١٧ -٢٢، شرح ابن عقيل٣/ ٢٥٨ -٢٦٠.

(٣)البيت من بحر الوافر، للأحوص في ديوانه صـ٢٣٧، الكتاب٢/ ٢٠٢، المقتضب٤/ ٢١٤، الأصول١/ ٣٤٤، الجمل في النحو للزجاجي صـ١٦٧، أمالي الزجاجي صـ٨١، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٢٠، تحصيل عين الذهب صـ٣١٤، شرح أبيات الجمل صـ١٣٩، أمالي ابن الشجري٢/ ٩٦، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٠٦، شرح التسهيل٣/ ٩٦، المقاصد

وقال لم يسمع من العرب من يقول: يا مطراً، واستدل الناصب بقوله[١]:

فَيَا رَاكِبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلاقِيَا[٢]

والشاهد في البيت الأول قوله: يا مطرٌ، حيث نون المنادىٰ المفرد العلم، وهو مطر، وأبقاه مضموما للضرورة الشعرية، وبيان ذلك أن البيت من بحر الوافر التام، وتفعيلاته: مفاعلتن مفاعلتن مفاعل، والشطر الثاني مثله، وتقطيع البيت " سَلَامُ الل" (/ / ٥/٥/٥)مفاعلْتن حشو معصوب، والعصب: تسكين الخامس المتحرك، " ـهِ يَا مَطَرٌ" (/ / ٥/٥//٥) مفاعلتن، حشو صحيح، " عليها" (/ / ٥/٥) مفاعل عروضة مقطوفة، والقطف اجتماع الحذف مع العصب، ولو أن الشاعر قال: " يا مطرُ" بدون تنوين لانكسر بحر البيت؛ وذلك لأن التنوين يقابل نون(مفاعلتن)، وهو زحاف

---

النحوية ٤/ ١٦٩٢، شرح أبيات المغني للسيوطي ٢/ ٧٦٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٥٤، وبلا نسبة في: الخاطريات صـ١٧٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٥٢.والشاهد في قوله: يا مطر، حيث جاء منونا وهو مفرد علم معرفة للضرورة الشعرية.

(١) البيت من بحر الطويل، لعبد يغوث في: الكتاب٢/ ٢٠٠، المقتضب٤/ ٢٠٤، الخصائص٢/ ٤٤٨، تحصيل عين الذهب صـ٣١٢، شرح المفصل١/ ١٢٨، المقاصد الشافية٥/ ٢٦٣، المقاصد النحوية٤/ ١٦٨٨، وبلا نسبة في: شرح التسهيل٣/ ٣٩١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٨٤، شرح الكافية لابن فلاح٢/ ٥٠٥، التذييل والتكميل١٣/ ٣٤٩.
اللغة: عرضت: أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما. الندامىٰ: جمع ندمان، وهو المشارب، أو المجالس. نجران: مدينة بالحجاز.والشاهد في قوله: فيا راكبا حيث نون النكرة المقصودة حين اضطر، وغُيِّرَ التنوين من الضم إلىٰ النصب رجوعا إلىٰ الأصل.
وقد ذهب الأعلم في تحصيل عين الذهب صـ٣١٢ إلىٰ أن " راكبا" منصوبة علىٰ الإعراب؛ لأنها نكرة غير مقصودة.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٢٥.

الكف، والكف: حذف السابع الساكن من آخر التفعيلة[١]، والكف يدخل ثاني السبب الثاني من تفعيلة (مفاعيلن) فيبقىٰ (مفاعيل)، وذلك في بحور: الطويل، والهزج، والمضارع، ولا يدخل بحر الوافر[٢]، فاضطر الشاعر إلىٰ التنوين " لإقامة الوزن[٣]".

وقد قال سيبويه[٤]: إنه لم يسمع من العرب من نون بالنصب للضرورة الشعرية، ورد عليه ابن الحاجب بالبيت الثاني، والشاهد فيه " فيا راكبا" حيث جاء " راكبا" نكرة مقصودة، وقد نون الشاعر بالنصب حين اضطر لإقامة الوزن، وبيان ذلك أن البيت من بحر الطويل، وتفعيلاته: فعولن مفاعيلن مكررة أربع مرات، وتقطيع البيت " فَيَا رَا" (//٥/٥) فعولن، " كِبًا إِمَّا" (//٥/٥/٥) مفاعيلن، " عَرَضْتَ" (//٥/ )فعول حشو مقبوض، والقبض حذف الخامس الساكن، " فَبَلِّغَنْ" (//٥//٥)مفاعلن، عروضة مقبوضة، ولو أنه قال: " كِبُ إِمَّا" لانكسر وزن البيت؛ وذلك لأن التنوين يقابل سكون الوتد المجموع من صدر تفعيلة (مفاعيلن).

والحق أنه قد اتفق النحويون علىٰ جواز تنوين المنادىٰ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة في الضرورة الشعرية، إلا أنهم قد اختلفوا، هل يكون هذا التنوين بالضم، أم بالنصب، للعلماء في ذلك أربعة مذاهب، إليك تفصيل القول فيها:

---

(١)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٤، المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٣٨٦.

(٢) ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٨.

(٣)منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب صـ١٤٨.

(٤)ينظر: الكتاب٢/ ٢٠٣.

**المذهب الأول**: مذهب الخليل وسيبويه والمازني[١]: أنه إذا نون المنادىٰ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة للضرورة الشعرية فيبقىٰ علىٰ حاله من الرفع اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، والذي تدعو إليه الضرورة لإقامة الوزن هو زيادة نون ساكنة، فألحقت، وأبقيت حركة ما قبلها وهي الضم، إذ لا ضرورة تدعو إلىٰ تغييرها[٢].

**وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالقياس والسماع**

**أما القياس**: فإنه إنما لحقه التنوين كما لحق الممنوع من الصرف؛ لأنه بمنزلته، ومرفوع ما لا ينصرف إذا لحقه التنوين للضرورة بقي علىٰ حاله ولا يتغير؛ لأنك أردت في حال التنوين في" مطر" ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفع فيه؛ لأنه مفرد معرفة، فكما لحقه التنوين للضرورة الشعرية لم يغير رفعه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع[٣].

**وأما السماع**: فقد استدلوا بقول الشاعر السابق:

---

(١)ينظر: الكتاب٢/ ٢٠٢، المقتضب٤/ ٢١٣، الجمل في النحو للزجاجي صـ١٦٦، الأمالي للزجاجي صـ٨٣، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٤، تحصيل عين الذهب صـ ٣١٤، البديع في علم العربية١/ ٣٩٦، الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٢٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٩٤، ارتشاف الضرب٤/ ٢١٩٠، همع الهوامع٣/ ٤١، شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٥٣، خزانة الأدب ٢/ ١٥٠.

(٢)ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٥٣، خزانة الأدب ٢/ ١٥٠، الضرائر صـ٢٢٣ سيبويه والضرورة الشعرية صـ ٢١٧.

(٣)ينظر: الكتاب٢/ ٢٠٢، المقتضب٤/ ٢١٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٦، شرح اللمع لابن برهان١/ ٢٨١، تحصيل عين الذهب صـ٣١٤، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٩٥، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٦/ ٥٣، خزانة الأدب٢/ ١٥٠، الضرائر صـ٢٢٣ .

سَــلَامُ اللهِ يَـا مَـطَـرٌ عَـلَـيْـهَـا وَلَـيْـسَ عَـلَـيْـكَ يَـا مَـطَـرُ السَّــلامُ

فقد جاء " مطر" منادىٰ مفرد علم منون بالضم لما اضطر لإقامة الوزن، ومثله قول الشاعر :

قَـدِّمُـوا إِذْ قَـالَ قَـيْـسٌ قَـدِّمُـوا وَارْفَعُوا المجدَ بِـأَطْرَافِ الأَسَــلْ(١)

فجاء " قيس" منادىٰ مفرد علم وجاء منونا مرفوعا لما اضطر لإقامة الوزن، وهو محذوف الأداة، والأصل يا قيسُ، ومثله قوله:

لَيْـتَ التحيـةَ كـانـت لي فـأشــكرَهَـا مَكـانَ يـا جَمَـلٌ حُيِّيـتَ يـا رَجُـلُ(٢)

فالشاهد في قوله: " يا جملٌ" فهو نكرة مقصودة، وقد جاء منونا بالضم لما اضطر لإقامة الوزن.

**وقد وافق الزجاجي الخليلَ وسيبويه** ومن تبعهما فيما ذهبوا إليه، إلا أنه اعتل لمذهبه بعلة أخرىٰ فقال: " الاسم المنادىٰ المفرد العلم مبني علىٰ الضم، لمضارعته عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما للأصوات، وعند غيرهما لوقوعه موقع

---

(١) البيت من بحر الرمل، للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص-١٩٢، معاني القرآن للفراء٢/ ٣٢١، شرح التسهيل٣/ ٣٩٦، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧٦، المقاصد الشافية٥/ ٢٨١.اللغة: الأسل: الرماح، والواحدة: أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيها بالأسل، وهو نبات له أعضاء كثيرة.والشاهد في قوله: قيسٌ، حيث جاءت منونة بالضم لما اضطر لإقامة الوزن.

(٢) البيت من بحر البسيط، لكثير عزة في ديوانه صـ٤٥٣، شرح الألفة لابن الناظم صـ٤٠٦، المقاصد الشفية٥/ ٢٨٢، المقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٤، التذييل والتكميل٣/ ٢٧٦، المساعد٢/ ٥٠٢، همع الهوامع ٢/ ٤٢، شرح الأشموني٢/ ٤٤٨.والشاهد في قوله: " يا جملٌ" ، حيث نون بالضم لما اضطر، وروي بالنصب يا جملا.

المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد فينون علىٰ لفظه؛ لأنا قد رأينا منالمبنيات ما هو منون نحو: إيهٍ وغاقٍ[١]" .

وقد رد حجة سيبويه فقال: " وليس بمنزلة ما لا ينصرف؛ لأن ما لا ينصرف أصله الصرف. وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا " أفعل منك" ...فإذا نون فإنما يرد إلىٰ أصله والمفرد المنادىٰ العلم لم ينطق به منونا منصوبا قط في غير ضرورة[٢]" .

**المذهب الثاني**: مذهب عيسىٰ بن عمر، وأبي عمرو ويونس والجرمي والمبرد[٣]، أنه إذا نُوِّنَ المنادىٰ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة فيغير التنوين إلىٰ النصب.

**وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالقياس والسماع**

**أما القياس**: فقالوا إن المنادىٰ بمنزلة الممنوع من الصرف في موضع الجر، وذلك أن المنادىٰ مضموم في اللفظ منصوب في المحل، كما أن ما لا ينصرف في موضع الجر مفتوح وهو في موضع جر، وكما أن التنوين يرد ما لا ينصرف إلىٰ أصله من الخفض فكذلك يرد المنادىٰ إلىٰ أصله من النصب[٤].

---

(١) الأمالي للزجاجي صـ٨٣، وينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٥٤، خزانة الأدب٢/ ١٥٠، الضرائر صـ٢٢٣.

(٢) الأمالي للزجاجي صـ٨٤ .

(٣) ينظر: الكتاب٢/ ٢٠٢، المقتضب٤/ ٢١٣، أمالي الزجاجي صـ٨٦، التبصرة والتذكرة١/ ٣٥٤، أمالي ابن الشجري٢/ ٩٦، الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٢٥، شرح الكافية لابن فلاح اليمني٢/ ٥٠٥، ارتشاف الضرب٤/ ٢١٩١، توضيح المقاصد ٣/ ١٠٦٦، المنهاج شرح الجمل١/ ٥٣٧، شرح الأشموني٢/ ٤٤٨.

(٤)ينظر: الكتاب٢/ ٢٠٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٦، تحصيل عين الذهب صـ٣١٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٥، شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٥٤، خزانة الأدب٢/ ١٥١، الضرائر صـ٢٢٣.

وأما ما استدلوا به من السماع فهي الأبيات السابق ذكرها، إلا أنهم روها بالنصب.

وقد ذهب كثير من النحويين إلىٰ أن الشاعر إذا اضطر فله أن ينون المنادىٰ لإقامة الوزن، مع ترك هذا التنوين بالضم أو تغييره إلىٰ النصب، ومن هؤلاء: السيرافي[١]، والقزاز القيرواني[٢]، والخطيب التبريزي[٣]، والبطليوسي[٤]، وابن الشجري[٥]، والأنباري[٦]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٧].

---

(١)ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي صـ٤٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٠.

(٢)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٦.

(٣)ينظر: شرح اللمع للخطيب التبريزي صـ٢٧٤.

(٤)ينظر: شرح أبيات الجمل صـ١٣٩.

(٥)ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٦.

(٦)ينظر: الإنصاف١/ ٣١١.

(٧)منهم: ابن الأثير في البديع١/ ٣٩٦، ٢/ ٦٥٨، صدر الأفاضل الخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٣١، ابن الخباز في التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٢، موصل النبيل٣/ ١١٧١، ابن عصفور في ضرائر الشعر صـ٢٥، شرح الجمل٢/ ٨٣ -٨٤، ٢/ ٩٤ - ٩٥، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧٩، موصل النبيل٣/ ١١٧١، الأبذي في شرح الجزولية، السفر الثالث صـ١٥٦، ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٢/ ٥٠٤، الرضي في شرحه علىٰ الكافية١/ ٣٥١، ابن النحوية في حاشيته علىٰ الكافية١/ ١١٠ -١١١، ابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٨٧، أبو حيان في ارتشاف الضرب٤/ ٢١٩٠، ٥/ ٢٣٧٩، المرادي في توضيح المقاصد٣/ ١٠٦٦، يحيىٰ العلوي في المنهاج شرح الجمل١/ ٥٣٧، ابن هشام في أوضح المسالك٤/ ٢٨، شرح شذور الذهب صـ١٤٦، مغني اللبيب٤/ ٢٨١، ابن عقيل في المساعد ٢/ ٥٠١، شرحه علىٰ ألفية ابن مالك٣/ ٢٦٢، ناظر الجيش في تمهيد القواعد٧/ ٣٥٥٥، الشاطبي في المقاصد الشافية٥/ ٢٧٩، الخفاف في المنتخب الأهل

**المذهب الثالث**: مذهب الأعلم[١]، وابن مالك[٢]، أن النصب في المنادىٰ النكرة المقصودة أولىٰ من البناء، وأن الضم في المنادىٰ المفرد المعرفة أولىٰ من النصب[٣]؛ " لأن شبهها بالمضمر أضعف[٤]" .

**ووجه احتجاجهم**: أن النكرة أصل والمعرفة فرع، والإعراب بالنسبة للأسماء أصل، والبناء فرع، فلما اضطر الشاعر أعطىٰ الإعراب (الأصل) للأصل وهو النكرة، والبناء (الفرع) للعلم[٥]. واختاره ابن الناظم[٦].

---

=صـ٨٤٨، المكودي في شرحه علىٰ الألفية٢/ ٢٩٤، العيني في المقاصد النحوية٤/ ١٦٩٢، العاتكي في الفضة المضية صـ١٥٨، الأزهري في التصريح٢/ ٢٢١، موصل النبيل٣/ ١١٧٠، الأشموني في شرحه علىٰ الألفية ٢/ ٤٤٨، البغدادي في شرحه أبيات مغني اللبيب٦/ ٥٣، خزانة الأدب٢/ ١٥٠، الألوسي في الضرائر صـ٢٢٢، الشنقيطي في الدرر اللوامع١/ ٣٧٧.

(١)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ١٥٧، أوضح المسالك٤/ ٣١، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٦٥٨، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٢، شرح الأشموني٢/ ٤٤٨.

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٤، شرح التسهيل٣/ ٩٦، ارتشاف الضرب٤/ ٢١٩١، توضيح المقاصد٣/ ١٠٦٦، أوضح المسالك٤/ ٣١، موصل النبيل٣/ ١١٧١.

(٣)ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٤، شرح التسهيل٣/ ٩٦، ارتشاف الضرب٤/ ٢١٩١، توضيح المقاصد٣/ ١٠٦٦، أوضح المسالك٤/ ٣١، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٢، همع الهوامع٣/ ٤٢، المطالع السعيدة١/ ٣٧١، شرح الأشموني ٢/ ٤٤٨

(٤)شرح التسهيل٣/ ٩٦.

(٥)ينظر: الضرائر صـ٢٢٣، سيبويه والضرورة الشعرية صـ٢١٩.

(٦)ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠٥ .

**المذهب الرابع**: مذهب السيوطي[١] وقد اختار النصب في المنادىٰ المفرد المعرفة؛ لعدم اللبس فيه، والضم في النكرة المقصودة؛ لعدم اللبس بينها وبين النكرة غير المقصودة، إذ لا يوجد فرق بينهما إلا الحركة لاستوائهما في التنوين[٢].

**وبعد عرض مذاهب العلماء في تنوين المنادى المبني عند الضرورة، فالبحث يرى** أنه يجوز للشاعر ـ إذا اضطر ـ أن ينون المنادىٰ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة بالضم أو النصب – كما ذهب ابن الحاجب –؛ لورود السماع بهما.

**القضية الثانية: تنوين العلم الموصوف بـ (ابن)**

يحذف التنوين في مواضع، وذلك كدخول الألف واللام مثل: الكتاب، أو الإضافة مثل: كتاب النحو، أو لمنع الصرف مثل: سلمت علىٰ أحمدَ، أو عند الوقف في غير النصب مثل: هذا محمدْ، ومررت بمحمدْ، أو لتركبه مع(لا) النافية للجنس مثل: لا رجلَ قائمٌ، أو الاسم العلم المفرد المنادىٰ مثل: ﴿ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا ﴾ [سورة هود:٤٨]، أو النكرة المقصودة مثل: يا رجل[٣].

ومن المواضع التي يحذف منها التنوين أيضا – وهو موضع حديثنا – العلم الموصوف بـ(ابن)أو(ابنة) الجامع للشروط الأربعة يحذف منه التنوين للتخفيف، وكذلك ألف(ابن)أو (ابنة)خطـًا، وهذه الشروط هي: أن يكون علما، الثاني: موصوفا بـ(ابن)أو(ابنة)، الثالث: مضافا إلىٰ علم، الرابع: أن يكون (ابن)أو(ابنة) متصلين

(١)ينظر: همع الهوامع٣/ ٤٢، المطالع السعيدة١/ ٣٧١.

(٢)ينظر: همع الهوامع٣/ ٤٢، المطالع السعيدة١/ ٣٧١.

(٣)ينظر: الكتاب٣/ ٥٠٤، أمالي ابن الشجري٢/ ١٥٩، المنهاج شرح الجمل٢/ ٣٤٦، مغني اللبيب٦/ ٥٠٣ – ٥٠٤ .

بموصوفهما ولم يفصل بينهما[١] فتقول: جاء محمدُ بنُ زيدٍ، يحذف التنوين من (محمد)للتخفيف وإسقاط الألف من (ابن).

وهذا العلم قد تتوافر فيه جميع الشروط، ويثبت التنوين للضرورة الشعرية، وهذا ما تحدث عنه ابن الحاجب ذاكرا محترزات هذه الشروط فقال: " ولما ذكر حكما تخفيفيا عند وقوع (ابن)بين علمين في المنادىٰ ذكر أيضا حكما تخفيفيا أوجبه وقوع(ابن)بين علمين صفة في غير المنادىٰ، وهو حذف التنوين، والعلة ما تقدم، إلا أن الحكم ههنا حذف التنوين، والحكم ثم الفتح، وشرط وجود الأمرين جميعا بأن تكون صفة واقعة بين علمين، حتىٰ لو انتفيا أو أحدهما لم يخفف، فمثال انتفائهما قولك: زيدٌ ابن أخي، ومثال انتفاء الصفة قولك: زيدٌ ابن عمرو، فهذا وإن كان واقعا بين علمين إلا أنه ليس بصفة، ومثال كونه صفة وليس واقعا بين علمين كقولك: جاءني زيدٌ ابن أخي، فهذا وإن كان صفة فليس بين علمين، ومثال حصول الشرطين قولك: جاءني زيدُ بنُ عمرو، فيجب التخفيف لوجود الشرطين، إلا في ضرورة الشعر كقوله [٢]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَة[٣]"

---

(١)ينظر: الجمل في النحو للزجاجي صـ٣٠٣، التبصرة والتذكرة٢/ ٧٢٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٠، شرح الرضي١/ ٣٧١، همع الهوامع٣/ ٥٣ .

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٣٥.

(٣) البيت من مشطور الرجز، للأغلب العجلي في الكتاب٣/ ٥٠٥، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٢٧٢، تحصيل عين الذهب صـ٥١٦، الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٦، شرح التسهيل٣/ ٣٩٥، التذييل والتكميل ١٣/ ٢٧١، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٠، شفاء العليل٣/ ٨٠٦، ونسب للأخطل في: التبصرة والتذكرة ٢/ =٧٢٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٦٢، ونسب للحطيئة في المنهاج شرح الجمل ٢/ ٣٤٩، وليس في ديوانيهما.وبلا نسبة في: الجمل في النحو للخليل صـ٢١٨، المقتضب

والشاهد في قوله: " قيس ابن ثعلبة" حيث أثبت التنوين في العلم " قيس" مع وصفه بـ(ابن) مضافا إلىٰ علم، ولم يفصل بينه وبين(ابن)بفاصل للضرورة الشعرية.

ويجب العلم أنه لو أثبت التنوين لأثبت ألف(ابن)خطًا فقال: جاء محمدٌ ابنُ علي، ولو حذف التنوين لحذف ألف(ابن)خطًا فقال: جاء محمدُ بنُ علي[١].

والحق أن العلم الموصوف بـ(ابن)أو(ابنة)المضاف إلىٰ علم المجتمع فيه باقي الشروط، يحذف منه التنوين ولا يثبت إلا للضرورة الشعرية مذهب كثير من العلماء – غير ابن الحاجب – منهم: الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]، والقزاز القيرواني[٧]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٨].

---

٢/ ٣١٣، الخصائص٢/ ٤٩١، سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٦١، المفصل في علم العربية صـ٦٣، أمالي ابن الشجري٢/ ١٦١، ضرائر الشعر صـ٢٨.

والشاهد في البيت قوله: قيس ابن ثعلبة، حيث نون العلم الموصوف بابن للضرورة.

(١)ينظر: شرح الجمل في النحو للزجاجي صـ٣٠٣ ـ٣٠٤، شرح الرضي١/ ٣٧٢، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧٠، المساعد ٢/ ٤٩٨ .

(٢)ينظر: الجمل في النحو صـ٢١٨.

(٣)ينظر: الكتاب٣/ ٥٠٥، التعليقة علىٰ المقرب صـ٥٧٤، المساعد٢/ ٤٩٩، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٥١.

(٤)ينظر: المقتضب٢/ ٣١٣ .

(٥)ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٧٢.

(٦)ينظر: المسائل البصريات١/ ٥١٧.

(٧)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٦٠.

(٨) منهم: الصيمري في التبصرة والتذكرة٢/ ٧٢٨، الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب صـ٥١٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣/ ٦٢، والبطليوسي في الحلل صـ٣٣٩، والزمخشري في المفصل في علم العربية صـ٦٣، ونسب له في التعليقة علىٰ المقرب صـ٥٧٤، وابن الشجري في الأمالي٢/ ١٦٠، والخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب/

وقد حكم عليه الرضي بالشذوذ[١].

وقد حاول ابن جني[٢]، وتبعه بعض العلماء منهم: البطليوسي[٣]، وابن يعيش[٤] أن يتلمسوا للبيت السابق وما شابهه وجها نحويا غير حمله علىٰ الضرورة الشعرية فرأوا أن (ابنا)ليس وصفا للعلم السابق، وإنما هو بدل منه، وإذا كان كذلك لم يجعل معه كالشيء الواحد، فوجب أن ينوىٰ انفصال(ابن)مما قبله؛ لأنه في التقدير من جملة ثانية، إذ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه علىٰ الصحيح من أقوال العلماء،

=٣٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل٢/ ٦، وابن عصفور في ضرائر الشعر صـ٢٨، المقرب٢/ ١٨، شرح الجمل٢/ ٤٤٨، ونسب له في التذييل والتكميل ١٣/ ٢٧١، المساعد٢/ ٤٩٩، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ١/ ٢٨٣، شرح التسهيل٣/ ٣٩٥، شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٢، وأبو حيان في ارتشاف الضرب٤/ ٢١٨٩، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١، والمرادي في شرح التسهيل صـ ٨٣٠، وابن هشام في مغني اللبيب٦/ ٥٠٥، والسمين الحلبي في الدر المصون٦/ ٣٨، وابن عقيل في المساعد٢/ ٤٩٩، والخفاف في المنتخب الأكمل٢/ ٦٢٨، والسلسيلي في شفاء العليل٣/ ٨٠٦، وناظر الجيش في تمهيد القواعد٧/ ٣٥٥١، وابن عادل الحنبلي في اللباب في علوم الكتاب١٠/ ٦٩، والأزهري في التصريح٢/ ٢١٩، موصل النبيل ٣/ ١١٦٧، والسيوطي في همع الهوامع ٣/ ٥٣، ٥٦، والبغدادي في شرح شواهد المغني٧/ ٣٦٦، والدسوقي في حاشيته علىٰ مغني اللبيب٢/ ٣٥٥، والشنقيطي في الدرر اللوامع١/ ٣٨٨ .

(١)ينظر: شرح الرضي١/ ٣٧٢.

(٢)ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣١، الخصائص٢/ ٤٩١، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٩، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٠، تحفة الغريب٤/ ٧٤٠، حاشية الشمني علىٰ المغني٢/ ٢٦٥، حاشية الدسوقي علىٰ المغني ٢/ ٣٥٥.

(٣)ينظر: الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠.

(٤)ينظر: شرح المفصل٢/ ٦.

وعلىٰ ذلك تقول: كلمت زيداً ابنَ محمد، كأنك قلت: كلمت محمداً، وكأنك قلت: كلمت ابنَ محمدٍ[١].

وقد رد ابن الحاجب علىٰ هؤلاء فقال: " وزعم قوم أن " ابن ثعلبة" بدل، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأن المعنىٰ علىٰ الوصف كغيره، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال(ابن)بدلا[٢].

وقد خرجه ابن جني بتخريج آخر غير الضرورة والبدلية وهو أن يكون وصفا أخرج عن أصله؛ ككثير من الأشياء تخرج علىٰ أصولها تنبيها علىٰ أوائل أحوالها، كقول الله سبحانه: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [سورة المجادلة:١٩].[٣]"

**وقد اختلف النحويون في العلة التي من أجلها حذف التنوين على مذاهب:**

(١)ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣١، الخصائص٢/ ٤٩١، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٩، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٠، المساعد٢/ ٤٩٩، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٥١، تحفة الغريب٤/ ٧٤٠، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٣٦٦، حاشية الشمني علىٰ المغني٢/ ٢٦٥، حاشية الدسوقي علىٰ المفني٢/ ٣٥٥.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٣٦، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٩، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١، شرح التسهيل للمرادي صـ٨٣٠، تحفة الغريب٤/ ٧٤٠، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٣٣٦، حاشية الشمني علىٰ المغني٢/ ٢٦٥، حاشية الدسوقي علىٰ المغني٢/ ٣٥٥.

(٣) الخصائص٢/ ٤٩١.

**المذهب الأول**: مذهب سيبويه أن العلة في حذف التنوين علة مركبة من كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين، مع اعتبار الصفة والموصوف كالشيء الواحد(١).

ويرجح هذا المذهب أن علة التقاء الساكنين وحدها لها تأثيرها في الحذف، إلا أنه في النون الساكنة إذا التقىٰ الساكنان في الوقف في المشهور تحرك النون كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ [سورة الأعراف:١٤٣]، فحركت نون " لكن" مع أول فعل الأمر " انظر" بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، فإذا اجتمع مع هذه العلة علة كثرة الاستعمال وجب التعليل بهما جميعا(٢).

**المذهب الثاني**: مذهب يونس أن العلة في حذف التنوين هي التقاء الساكنين سكون التنوين وسكون الباء بعده لو قلنا جاء محمدٌ بْن زيد(٣).

وقد بطل هذا القول؛ لأنه لو كان كما زعم يونس لم يسقط منه التنوين في مثل: هذه هندُ بنت علي، فحذف التنوين ولم يوجد ساكنان(٤).

---

(١)ينظر: الكتاب٣/ ٥٠٤، شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٢٤٥، التبصرة والتذكرة٢/ ٧٢٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٦١، الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠، المقرب٢/ ١٨، التعليقة علىٰ المقرب صـ٥٧٣، همع الهوامع٣/ ٥٥.

(٢)ينظر: المنهاج شرح الجمل٢/ ٣٤٨، المنتخب الأكمل٢/ ٦٢٩.

(٣)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٢٤٥، التبصرة والتذكرة٢/ ٧٢٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٦١، الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧٠، المنهاج شرح الجمل٢/ ٣٤٨.

(٤)ينظر: شرح المفصل٢/ ٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٤٨، التعليقة علىٰ المقرب صـ٥٧٣.

**المذهب الثالث**: مذهب أبي عمرو بن العلاء أن العلة في الحذف هو كثرة استعمال العلم مع " ابن" [(١)]، وذلك لأنه قد كثر إجراء(ابن)صفة للعلم قبله إذا كان مضافا إلىٰ علم أو ما يجري مجرىٰ العلم من الكنىٰ والألقاب نحو: جاء محمدُ بنُ زيد، ومحمدُ بنُ أبي بكر، فلما كان(ابن)لا ينفك من أن يكون مضافا وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم، فحذفوا ألف (ابن)والتنوين من الموصوف[(٢)].

هذا وقد يحذف التنوين من العلم إذا جاء(ابن)أو(ابنة)خبرين عن العلم، وأكثر ما يقع ذلك في الشعر مثل قول الشاعر:

لعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْت داريا  شعيثُ بنُ سهمِ أم شعيثُ بنُ منقرٍ[(٣)]

حيث جاء " بن سهم" و" بن منقر" خبرين عن " شعيث" .

ومما حمل علىٰ ذلك قراءة بعضهم: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]، بدون تنوين، فقد خرجت هذه القراءة علىٰ توجهين:

**الأول**: - وهو الأقوىٰ -: أن " عزيرا" : مبتدأ، و" ابن الله" خبره، وحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة.

---

(١)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٢٤٥، التبصرة والتذكرة٢/ ٧٢٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٦١، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٠، الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٣٤، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٤٨، التعليقة علىٰ المقرب صـ٥٧٣، المنتخب الأكمل٢/ ٦٣٠.

(٢)ينظر: شرح المفصل٢/ ٦.

(٣) سبق تخريج البيت.والشاهد فيه قوله: شعيث بن سهم وشعيث بن منقر، حيث جاء " بن سهم" و" بن منقر" خبرين عن " شعيث" وحذف منهما التنوين للضرورة.

والثاني: أن يكون " عزيرا" خبر مبتدأ محذوف، و" ابن الله" صفته، والتقدير هو عزير ابن الله.

وقد ضعف هذا التوجيه؛ لأن " عزيرا" لم يتقدم له ذكر فيكنىٰ عنه، والأفضل أن يجعل علىٰ المبتدأ والخبر، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين[١].

وليس هذا البيت الوحيد الذي حذف منه التنوين مع اجتماع الشروط الأربعة في العلم للضرورة، وإنما وردت أبيات أخرىٰ منها قول الشاعر:

هي ابْنَتُكُمْ وَأُخْتُكُمْ زعمتم لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ[٢]

فقد جاء العلم " نوفل" موصوفا بـ (ابن)منونا للضرورة الشعرية، ومنها قول الشاعر:

فَإِلَّا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثُنَائي زيداً بنَ مُهَلْهَلِ[٣]

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة " عزيرُ ابن الله" بدون تنوين، وقرأ عاصم والكسائي " عزيرٌ ابن الله" بالتنوين علىٰ أن " عزيرا" مبتدأ وابن خبره.ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢١٠، إعراب القراءات السبع وعللها١/ ٢٣٦ - ٢٣٧، الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٨١ -١٨٣، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٩٦ ـ ٣٧٩، شرح المفصل٢/ ٦، البحر المحيط٥/ ٣٢، الدر المصون٦/ ٣٨، اللباب في علوم الكتاب١٠/ ٦٨ -٦٩.

(٢) البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في الكتاب٣/ ٥٠٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٦٢، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٥١، اللغة: ثعلبة بن نوفل: حي من اليمن. والشاهد فيه ما ذكرته في المتن .

(٣) البيت من بحر الطويل، للحطيئة في ديوانه صـ١٢٦، سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣١، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ ٢٦٠، الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٠، شرح المفصل٢/ ٦، وبلا نسبة في الخصائص٢/ ٤٩١، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٨، والشاهد فيه ما ذكرته في المتن.

فقد جاء العلم " زيدا" موصوفا بـ(ابن) مضافا إلىٰ علم، ولم يفصل بينهما، وجاء منونا للضرورة.

**وبعد عرض هذه القضية فيرى ابن الحاجب** ـ كغيره من الجمهور ـ أن العلم الموصوف بـ (ابن)أو(ابنة)المضاف إلىٰ علم، ولم يفصل بين (ابن)أو(ابنة)والعلم فاصل يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال، ولا مانع من إثبات التنوين مع وجود الشروط في الشعر للضرورة الشعرية، وهذا ما أميل إليه، وقد رد ابن الحاجب ما أوله بعض العلماء للخروج من الضرورة، ورده صحيحٌ لما فيه من التمحل.

**القضية الثالثة: إثبات حرف العلة مع وجود الجازم**

الفعل المضارع المعتل هو ما كان آخره ألف مثل: يخشىٰ، أو ياء مثل يبني أو واو مثل: يدعو، وعند جزمه يجزم بحذف حرف العلة فنقول: لم يخشَ الولد أباه، ولم يبنِ علي بيته، ولم يدعُ أبو جهل ربه.

وعلة جزم المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة أن الجازم لما دخل علىٰ المضارع المعتل الآخر ولم يجد حركة يحذفها ووجد حروفا شبه الحركات فحذفها، كما كان يحذف الحركات لو وجدها كما فعل في الصحيح الآخر(١).

وقد جاءت أقوال مأثورة بإثبات حرف العلة مع وجود الجازم، وقد تحدث ابن الحاجب عنها واسما إثبات حرف العلة – الياء والواو ـ مع وجود الجازم بالشذوذ، والألف بالشذوذ مرة، وبالضرورة الشعرية مرة أخرىٰ، وإن لم يصرح بلفظ الضرورة، وإنما فهم من خلال شرحه أحد البيتين المستشهد بهما.

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي صـ٦٩، الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٧٠، شرح الرضي٤/ ٢٥، المنتخب الأكمل ٣/ ٩٧٨.

وقد اختلفت تأويلات النحويين حول إثبات حرف العلة مع وجود الجازم إلىٰ أربعة تأويلات، اختار ابن الحاجب منها حملها علىٰ إجراء المعتل مجرىٰ الصحيح، وهذا نصه عن الياء والواو قال: " وقد شذ إثباتهما في حال الجزم إجراء لهما مجرىٰ الصحيح، كما شذ تحريكهما في حال الرفع والجر، وهو قوله:

هَجَوْنَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرَاً  مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[1]

وقوله[2]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي  بِمَا لاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَاد[3]

فقد ذهب ابن الحاجب في النص السابق إلىٰ أن إثبات حرف العلة الياء والواو مع وجود الجازم شاذ، وأخذ يعلل إثباته بأنه إجراء للمعتل مجرىٰ الصحيح، فكأنه حذف الحركة من الحرف المعتل.

وما ذهب إليه ابن الحاجب هو مذهب الكثير من النحويين أن الياء والواو في البيتين السابقين هما لام الكلمة، وأنهما نزلا منزلة الحرف الصحيح، فقدر فيهما

---

(١) البيت من بحر البسيط، وسبق تخريجه صـ٣٨.والشاهد في قوله: لم تهجو حيث أثبت الشاعر الواو مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

(٢) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٧٠.

(٣)البيت من بحر الوافر، سبق تخريجه صـ٣٧.وقد ورد البيت بعدة روايات أخرىٰ منها: ألا هل أتاك والأنباء تنمي، ومنها: ألم يأتك، ومنها: ألم يبلغك.تنظر الروايات في: المنصف٢/ ٨١، المقاصد النحوية١/ ٢٥٦، خزانة الأدب٨/ ٣٦٢. وعلىٰ هذه الروايات الثلاثة فلا شاهد في البيت. اللغة: الأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. تنمي: من نميت الحديث أَنْمِيه بالتخفيف إذا بلغه. لبون: اللبون الناقة ذات اللبن. بنو زياد: الربيع وأخوته، وهم الذين أغار قيس بن زياد علىٰ إبلهم. والشاهد في قوله: ألم يأتيك، حيث أثبت الشاعر حرف العلة الياء مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

الحركة، فكأن الجازم دخل ولفظ الفعل(يهجوُ)و(يأتيُك)بضم الواو والياء لامي الفعل، كقولك في الصحيح (يذهبُ) و(يفرحُ)، فأسقط الحركة المقدرة كما يسقط الحركة الملفوظ بها فعاملوا المعتل معاملة الصحيح(١).

ويؤكد هذا المذهب أن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه للضرورة مثل قول الشاعر:

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ(٢)

فقد جاء الفعل " تساوي" مرفوعا بالضمة الظاهرة للضرورة الشعرية، ومثله قول الآخر:

إِذَا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ(٣)

---

(١)ينظر: المسائل العضديات صـ٤٣، الإيضاح في علل النحو صـ١٠٣، المنصف٢/ ٨١، سر صناعة الإعراب٢/ ٦٣١، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٧ -١٥٨، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٨، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٩، شرح المفصل١٠/ ١٠٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٦٣، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٤٦.

(٢) البيت من بحر الكامل، لرجل من الأعراب في المقاصد النحوية١/ ٢٦٥، وبلا نسبة في ضرائر الشعر صـ٤٦، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٧٨، التذييل والتكميل١/ ٢٠٧، تمهيد القواعد ١/ ٢٩٩.والشاهد في قوله: تساويُ، حيث أظهر الشاعر الضمة علىٰ الياء للضرورة الشعرية.

(٣) البيت من بحر الطويل، لرجل من طيئ في شرح التسهيل١/ ٥٧، شفاء العليل١/ ١٣٠، تمهيد القواعد١/ ٢٩٩، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل١/ ٢٠٧، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٧٨، المقاصد النحوية١/ ٢٦٧. اللغة: عل: لغة في لعل.يسلو: من سلوت عنه سلوا إذا أبرد قلبه من هواه. قيضت: سلطت. هواجس: جمع هاجس، والهاجس: الخطر. تغريه: من الإغراء وهو التحريض. الوجد: شدة الشوق.والشاهد في قوله: يسلوُ، حيث أظهر الشاعر الضمة علىٰ الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو للضرورة الشعرية.

فقد جاء الفعل " يسلو" مرفوعا بالضمة الظاهرة، وهو معتل الآخر للضرورة الشعرية.

ونعود مرة أخرىٰ للشاهدين اللذين استشهد بهما ابن الحاجب علىٰ إثبات حرف العلة مع وجود الجازم فنقول: الشاهد في البيت الأول " لم نهجو" ، حيث أثبت حرف العلة الواو، فكأن الفعل " لم تهجوُ" بإثبات الضمة علىٰ حرف العلة، ثم حذف الجازمُ الضمةَ؛ إجراء لها مجرىٰ الصحيح.

وإذا ما نظرنا إلىٰ تقطيع البيت عروضيا، نجده كالآتي: " من هجو زب" (/ ° / °// ) مستفعلن، " بان لم" (/ °//°)فاعلن، " تهجو ولم" (/ °/ °// ) مستفعلن،" تدعي"(/// °)فعلن، وهو ضرب مخبون، والخبن حذف الثاني الساكن.

ولقائل أن يقول إذا حذفنا الواو للجازم فقلنا " تهج ولم" علىٰ وزن (/ °///°)مستعلن؛ لصار مطويا، والطي حذف الرابع الساكن[١]، وهو زحاف يدخل بحر البسيط، وعليه فلا ضرورة في البيت[٢].

أقول: هذا التفسير عند من فَسَّرَ الضرورة بأنها ما لا يجد للشاعر منه بُدَاً في إثباته ولا يقدر علىٰ حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا مذهب مرجوح، أما مذهب المحققين، فالضرورة عندهم ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٣].

---

(١) ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ١٢٦.

(٢)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١، المقاصد الشافية١/ ٢٣٨.

(٣)ينظر: خزانة الأدب٨/ ٣٦٢.

والشاهد في البيت الثاني " ألم يأتيك" حيث أثبت حرف العلة الياء، فكأن الفعل " ألم يأتيُك" بإثبات الضمة علىٰ الياء، ثم حذف الجازمُ الضمةَ إجراء لها مجرىٰ الصحيح.

والبيت من بحر الوافر، وتقطيعه كالآتي: " ألم يأتي" (/ / ٥/٥/٥)مفاعلْتن، حشو معصوب، والعصب تسكين الخامس المتحرك، " ك والأنبا" (/ / ٥/٥/٥) مفاعلْتن، حشو معصوب، " ء تنمي" (/ / ٥/٥)مفاعل، عروضة مقطوفة، ولو قال: "ألم يأتِ" بحذف حرف العلة لوجود الجازم لدخله النقص(١)، فصارت التفعيلة(/ / ٥/٥/ )مَفَاعِيْلُ منقوصة، والنقص اجتماع العصب والكف(٢)، والعصب تسكين الخامس المتحرك، ولا يدخل إلا بحر الوافر، والكف حذف السابع الساكن، فيصير مفاعلتن: مفاعيل، وهو زحاف يدخل بحر الوافر وإن كان قبيحا(٣).

وقد اعترض ابن خلف علىٰ هذا البيت قال: " هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات؛ لأنه لو أُنْشِدَ بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إثباته، ولا يقدر علىٰ حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يسمىٰ في عروض الوافر المنقوص(٤)" .

(١)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١، الخصائص١/ ٣٣٣، المقاصد الشافية١/ ٢٣٨.

(٢)ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٤٤٩ .

(٣)ينظر: المقاصد الشافية١/ ٢٣٨.

(٤)خزانة الأدب٨/ ٣٦٢.

وقد رده البغدادي قال: " ولا يخفىٰ أن ما فسر به الضرورة مذهب مرجوح، والتحقيق عند المحققين أنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[١]" .

ثم شرع يتحدث عن حذف حرف العلة الألف مع وجود الجازم، وقال إن الألف ـ أيضا ـ تحذف عند وجود الجازم، ويشذ إثباتها كشذوذ الياء والواو، بل إن إثبات الألف أشذ؛ لأن الياء والواو يمكن حملهما علىٰ الصحيح؛ لأنهما يقبلان الحركة، أما الألف فلا، وذلك لأن الألف حرف لا يقبل الحركة بخلاف الياء والواو، وقد وسمها مرة بالشذوذ، ومرة بالضرورة، ثم استشهد للألف، وأخذ يبين موطن الشاهد، وموطن الضرورة، وهذا نصه: " ...وأما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها، فلذلك كان الفصيح " لم يخشَ" و" لم يدعُ" وشذ إثباتها كشذوذ الياء والواو في الإثبات، وهذه أبعد؛ لأن تينك يمكن حملهما علىٰ الصحيح في حال التحريك، فجرت في الجزم مجرىٰ الصحيح، وهذا لا يمكن حملها علىٰ الصحيح في حال التحريك، فلم تكن مثلها، ومع ذلك فإنهم استعملوها شذوذا كذلك لأنها منها، فأجريت مجرىٰ واحدا، ولأن الحركة مقدرة، فكانت كالثابتة، ومنه قوله:

مَـــا أَنْـــسَ لَا أَنْسَـــاهُ..... ..... (٢)

وموضع استشهاده إثبات الألف في" لا أنساه" وهو مجزوم؛ لأنه جواب الشرط من غير فاء، فقياسه " لا أنسه" ، فإذا قال " لا أنساه" فقد أثبت الألف في حال الجزم، كما أثبت الياء والواو في:

ألـــم يـــأتـــيـــك..... .....

---

(١)المصدر السابق ٨/ ٣٦٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، وتتمته: .....آخِر عِيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

وسبق تخريجه صـ٣٦، والشاهد في قوله: لا أنساه، حيث أثبت الشاعر الألف مع وجود الجازم، وقد أول بأكثر من توجيه.

و:

.....لم تهجو..... .....

وكذلك فيما أنشده أبو زيد:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ وَلَا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقْ[1]

المفهوم منه النهي، فهو في موضع جزم، فقياسه " ولا ترضها" ، وكان يمكنه أن يقول: ولا ترضها ولا تملق" ويستقيم له الوزن، ولكنه فعل ذلك إما ذهولا عن وجه الاستقامة، وإما مراعاة للفرار من الزحاف؛ لأن إثبات هذا الساكن هو بإزاء سين " مستفعلن" ، وحذف سين " مستفعلن" في مثل ذلك جائز اتفاقا[2]، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله " ولا ترض " وفي قوله " ولا تملق" فيصير " مستفعلن": " مفاعلن" وذلك جاز[3]" .

والشاهد في قوله: " ما أنس لا أنساه" حيث أثبت حرف العلة الألف مع وجود الجازم (ما)، ووقعت " لا أنساه" جوابا للشرط إلا أنه أثبت الألف للضرورة الشعرية، حيث إن البيت من بحر الكامل، وتقطيعه كالآتي: " ما أنس لا"(/ ٥ / ٥ / / ٥)متْفاعلن، حشو مضمر، " أنساه آ"(/ ٥ / ٥ / / ٥ )متْفاعلن، حشو مضمر، " خر عيشتي" (/ / / ٥//٥)متفاعلن، عروضة صحيحة، ولو قال: " أنسه آ" بحذف حرف العلة لصارت التفعيلة(/ ٥///٥)مستعلن، حشو مطوي، والطي حذف الرابع الساكن، وهو يدخل في ثاني السبب الخفيف من(مستفعلن)، فينقل إلىٰ (مفتعلن)،

(١)البيت من بحر الرجز، وسبق تخريجه صـ٣٨.والشاهد في قوله: ولا ترضاها، حيث أثبت الشاعر الألف مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

(٢) لأنه خبن، والخبن زحاف يدخل الرجز.

(٣) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٧٢ -٤٧٣.

وذلك في بحور: البسيط، والرجز، والسريع، والمنسرح، وهو لا يدخل بحر الكامل[١]، فاضطر الشاعر إلىٰ إثبات الألف كي يستقيم الوزن العروضي.

أما في البيت الثاني فالشاهد فيه قوله " ولا ترضاها" حيث أثبت الألف مع وجود الجازم وهو " لا" الناهية، وكان القياس حذف الألف فيقول: ولا ترضها، والشاعر متمكن من الجزم بالحذف، فيقول: ولا ترضها، وعلىٰ ذلك فيكون دخل الشعر الخبن[٢]، فكأنه أثبت الألف غير مضطر[٣].

وقد علل كثير من النحويين بتعليل ابن الحاجب من أن إثبات الألف مع وجود الجازم لا يمكن حمله علىٰ علة إجراء المعتل مجرىٰ الصحيح؛ كما حملت إثبات حرفي العلة الياء والواو إجراء لهما علىٰ الصحيح، وذلك لأن الياء والواو قد تظهر عليهما الحركة فيمكن حذفها مع وجود الجازم، أما الألف فتكون ساكنة دائما فلا يقبل الحركة فكيف يحذف الجازم الحركة والألف لا تقبلها مطلقا[٤]؟

**وهناك علة أخرى** لوجوب حذف الألف عند وجود الجازم، وهي أن الجازم إذ ذاك ليس له ما يحذف إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلىٰ أصله، فيقال: لم يخشَيْ؛ لأن انقلابها ألفا إنما كان لتحركها وانفتاح

---

(١)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٦.

(٢) وهو زحاف يدخل بحر الرجز، وهو حذف الثاني الساكن، فتصير مستفعلن: متفعلن .ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٥.

(٣)ينظر: المنصف٣/ ٨٧، المقاصد الشافية١/ ٢٣٨.

(٤)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١، المسائل الحلبيات صـ٨٥، المسائل العضديات صـ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦٣، المنتخب الأكمل٣/ ٩٧٩، التذييل والتكميل ١/ ٢٠٨، تمهيد القواعد١/ ٢٩٥.

ما قبلها، وإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن تصح لذهاب الحركة منها، فلما لم يصححوها في حال الجزم دل ذلك علىٰ أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة(١).

**وسبب هذا الخلاف** اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المقدرة، فعلىٰ هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلىٰ هذا لا يجوز في الألف، ويجوز في الواو والياء(٢).

وقد وردت أبيات أخرىٰ فيها إثبات الألف مع وجود الجازم غير البيتين السابقين، وهو قوله:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيْرَاً يَمَانِيَا(٣)

وقد تأولها النحويون، فأما قوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ ... وَلَا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقْ

(١)ينظر: التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، تمهيد القواعد١/ ٢٩٥.

(٢)ينظر: شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٢، تعليق الفرائد١/ ١٧٧.

(٣)البيت من بحر الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٦٩، شرح المفصل ١٠/ ١٠٦، المقاصد الشافية١/ ٢٣٧، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٣٩، المسائل العسكرية صـ١٢٥، المسائل الحلبيات صـ٨٥، التفسير البسيط ١٤/ ٤٧٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٩، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٤٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٣٥٩، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٨٧، التذييل والتكميل١/ ٢٠٩، والشاهد في قوله: كأن لم ترىٰ، حيث أثبت الشاعر الألف مع وجود الجازم، وقد خرج بأكثر من وجه.

**فقد رد بوجهين:**

**الأول:** أن(لا) الداخلة علىٰ(ترضاها)للنفي لا للنهي، والواو فيها واو الحال، مثلها في: قمت وأصك عينه، وعليه فيكون المعنىٰ: فطلقها غير مترض لها، ويكون جملة: ولا تملق جملة نهي معطوفة علىٰ جملة الأمر التي هي (طلق)(١).

**الثاني:** أن الواو للاستئناف، وجملة " ولا ترضاها" خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنت لا ترضاها(٢).

وأما قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيْرَاً يَمَانِيَا

**فقد رد بوجهين:**

**الأول:** أن أصله ترأىٰ في لغة من قال رَأَىٰ يَرْأَي بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلىٰ الحرف السابق وهو الراء، ثم أبدل الهمزة ألفا، كما قالوا في الْمَرْأَة: الْمَرْاة(٣).

**والوجه الآخر:** قيل: إن الألف للإشباع، وأن الأصل كأن لم تَرَ؛ فأشبع فتحة الراء فنتج عنها ألف(٤).

**هذا وقد تعددت أحكام النحويين لوصف هذه الظاهرة**، وسبق أن قلت بأن ابن الحاجب وصف إثبات حرفي العلة ـ الياء والواو ـ مع وجود الجازم بالشذوذ،

---

(١)ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٤٦ -٤٧، التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، خزانة الأدب٨/ ٣٦٠.

(٢)ينظر: التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٨٨، شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٢، تمهيد القواعد١/ ٢٠٨.

(٣)ينظر: المسائل الحلبيات صـ٨٦ -٨٧، المسائل العسكرية صـ١٢٥، شرح المفصل ١٠/ ١٠٧، التذييل والتكميل١/ ٢١٠، تمهيد القواعد١/ ٢٩٦.

(٤)ينظر: التذييل والتكميل١/ ٢١٠، تمهيد القواعد١/ ٢٩٧.

بينما وصف إثبات الألف مع وجود الجازم مرة بالشذوذ، وأخرىٰ بالضرورة وإن لم ينص عليها.

**ومن العلماء من وسمها بالشذوذ** والضرورة معا مثل: النحاس(١)، والعيني(٢)، ومحمد بن الغياث(٣).

**ومن العلماء من وسمها بالشذوذ فقط** مثل: ابن الحاجب(٤)، والخضر اليزدي(٥)، وأبي الفداء (٦)، والجار بردي(٧)، ونقرة كار(٨)، والإسفراييني(٩)، والشيخ زكريا الأنصاري(١٠).

**ومن النحويين من وسمها بالضرورة** مثل: سيبويه(١١)، وابن السراج(١٢)، والزجاجي(١٣)، والسيرافي(١٤)،

---

(١)ينظر: إعراب القرآن٣/ ٥١.

(٢)ينظر: المقاصد النحوية١/ ٢٥٨.

(٣)ينظر: المناهل الصافية٢/ ٢٨٧.

(٤)ينظر: الشافية في التصريف صـ١٠٨.

(٥)ينظر: شرح الشافية ٢/ ٥٢٤.

(٦)ينظر: الكناش في النحو والتصريف٢/ ٢٨٧.

(٧)ينظر: مجموعة الشافية٢/ ٣٦٢.

(٨)ينظر: ينظر المصدر السابق٢/ ٣٦٢.

(٩)ينظر: اللباب في علم الإعراب صـ٢٧.

(١٠)ينظر: مجموعة الشافية٢/ ٣٦٢.

(١١)ينظر: الكتاب٣/ ٣١٦، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٢٢٣ -٢٢٤، المسائل العضديات صـ٤٣، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ٣٩٥، خزانة الأدب٨/ ٣٦١.

(١٢)ينظر: الأصول١/ ٤٤٤.

(١٣)ينظر: الجمل في النحو صـ ٣٧١.

(١٤)ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٦٨، شرح أبيات الكتاب٢/ ٢٢٣ ـ٢٢٤.

والفارسي [١]، وابن جني[٢]، والقزاز القيرواني[٣]، إلىٰ غير ذلك من العلماء [٤].

**التأويل الثاني** من تأويلات النحويين أن الياء والواو والألف ليست لامات للأفعال التي يجب حذفها عند وجود الجازم، بل الجازم قد حذف حرف العلة فعلا،

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة٤/ ٤٤٨، ٥/ ٢٤٠، المسائل العضديات صـ٤٤، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٢٠٥، التفسير البسيط١٤/ ٤٧٦، خزانة الأدب٨/ ٣٥٩.

(٢)ينظر: المنصف٢/ ٧٧ـ٧٨، المحتسب١/ ٦٧، الخصاص١/ ٣٣٣.

(٣)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٥٧ -١٥٨.

(٤) منهم: الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب صـ ٤٩٠، خزانة الأدب٨/ ٣٦١، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب صـ٦٩، والبطليوسي في الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٩٢، شرح أبيات الجمل صـ٣٠٧، وابن الشجري في الأمالي١/ ١٢٨، وابن الأثير في البديع٢/ ٦٥٢، ٦٦٠، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٨ -١٠٩، وابن خروف في تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ٣٩٥، وابن عصفور في ضرائر الشعر صـ٤٥، المقرب١/ ٥٠، شرح الجمل٢/ ٥٦٣، التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، وابن مالك في شرح التسهيل١/ ٥٥، والرضي في شرح الكافية٤/ ٢٥، وابن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معط١/ ٣٥٩، وابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٧٩، وأبو حيان في ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٨٧، التذييل والتكميل١/ ٢٠٧، والمرادي في: شرح التسهيل للمرادي صـ١٠١، توضيح المقاصد ١/ ٣٥١، والعلوي في المنهاج شرح الجمل ٢/ ٤٣٨، وابن هشام في أوضح المسالك١/ ٧٦، وابن عقيل في المساعد١/ ٣٥، والسلسيلي في شفاء العليل ١/ ١٢٧، وناظر الجيش في تمهيد القواعد١/ ٢٩٤، والشاطبي في المقاصد الشافية١/ ٢٣٦، ٢٣٩، والدماميني في تعليق الفرائد ١/ ١٧٥، والأزهري في موصل النبيل١/ ٣٥، والتصريح١/ ٨٨، والسيوطي في همع الهوامع١/ ١٧٩، ولطف الله ابن الغياث في المناهل الصافية٢/ ٢٨٧، والبغدادي في خزانة الأدب٨/ ٣٥٩، والألوسي في الضرائر وما يسوغ للشاعر صـ ١٣٣، والشنقيطي في الدرر اللوامع١/ ٧٣، ونسبه السيوطي للجمهور في همع الهوامع١/ ١٧٩، ونسبه النحاس للكوفيين في إعراب القرآن٤/ ٣٩٧.

فالفعل مجزوم بحذف حرف العلة، وأن هذه الحروف حروف إشباع، تولدت من الحركات التي قبلها[١]، وأن هذا له نظير في اللغة العربية مثل قول الشاعر:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهوىٰ بَصَرِي  مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُوا فَأَنْظُورُ[٢]

فالشاهد في قوله: فأنظور، حيث أشبع الشاعر ضمة الظاء فنتج عنها واو، فقال فأنظور، وأراد: فأنظر.

**التأويل الثالث**: ذهب الزجاجي إلىٰ أنها لغة لبعض العرب[٣]، إقرار حروف العلة مع وجود الجازم[٤].

وقد ضعفها الأعلم الشنتمري[٥]، ونفىٰ ابن السيد البطليوسي أن تكون لغة قال: " ومثل هذا لا يجعل لغة...إنما يسمىٰ لغة ما كان مستعملا في الكلام[٦]"

---

(١)ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٦٣٠، التفسير البسيط١٤/ ٤٧٦، أسرار العربية صـ١٠٣، الإنصاف١/ ٢٤ -٢٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٠٩، شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ٢٦، التذييل والتكميل١/ ٢٠٨.

(٢) البيت من بحر البسيط، بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب٢/ ٦٣٠، المحتسب١/ ٢٥٩، الخصائص١/ ٤٢، أمالي ابن الشجري١/ ٣٣٧، الإنصاف١/ ٢٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٣٥، المقاصد الشافية١/ ٢٣٩.والشاهد في قوله: فأنظور، حيث أشبع الشاعر ضمة الظاء فنتج عنها واو للضرورة الشعرية.

(٣)ينظر: الإيضاح في علل النحو صـ١٠٤، الجمل في النحو للزجاجي صـ٣٧١.

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦١، المنصف٢/ ٨١، التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، شرح التسهيل للمرادي صـ١٠٢، المنتخب الأكمل ٣/ ٩٨١، همع الهوامع١/ ١٧٩، خزانة الأدب٨/ ٣٦١.

(٥)ينظر: خزانة الأدب٨/ ٣٦١.

(٦) الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٩٢.

وإلىٰ مثل ذلك ذهب ابن خروف[١].

**التأويل الرابع**: أن إثبات حرف العلة مع وجود الجازم ضرورة شعرية[٢].

وقد حمل علىٰ هذه اللغة عدة قراءات، منها قراءة قنبل: " إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ[٣]" بإثبات الياء من " يتقي" وسكون الراء في " يصبر" ، وخرجت هذه القراءة علىٰ أوجه

**منها**: أن تقدر الحركة في الياء، ثم تحذفها، فتبقىٰ ساكنة للجزم، وقد منع هذا الوجه الفارسي؛ لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام[٤].

**الثاني**: أن " مَنْ" اسم موصول لا شرط، و" يتقي" صلته، وهو مرفوع، ويكون " ويصبر" معطوف علىٰ " يتقي" من باب العطف علىٰ المعنىٰ؛ لأن " مَن" الموصولة بمعنىٰ الشرطية؛ لعمومها وإبهامها، ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب[٥].

---

(١)ينظر: المنتخب الأكمل٣/ ٩٨١.

(٢)ينظر: الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٩٢، التذييل والتكميل١/ ٢٠٨، شرح الأشموني١/ ٤٦.

(٣) سورة يوسف، جزء من الآية (٩٠)، وقرأ بها قنبل، تنظر القراءة في: الحجة للقراء السبعة٤/ ٤٤٨، التفسير البسيط ١٢/ ٢٣٥.

(٤)ينظر: الحجة للقراء السبعة٤/ ٤٤٨، التفسير البسيط١٢/ ٢٣٥، التذييل والتكميل١/ ٢١٨.

(٥)ينظر: الحجة للقراء السبعة٤/ ٤٤٨، التفسير البسيط١٤/ ٢٣٥، شرح المفصل١٠/ ١٠٦، التذييل والتكميل١/ ٢١٨، ٢١٩، أوضح المسالك١/ ٨١، المنتخب الأكمل٣/ ٩٨١، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٨١.

**الثالث**: أن " مَن" اسم موصول لا شرط، والفعل بعدها مرفوع، وهو صلته، ويجوز أن يقدر الضمة في قوله: " ويصبر" ويحذفها للاستخفاف كما حذفت في نحو " عضد" (١).

وحمل عليه قراءة " لا تَخَفْ دَرَكًا وَلا تَخْشَىٰ (٢)" بجزم الفعل " تخف" وعطف " ولا تخشىٰ" عليه بإثبات الياء منه، وقد خرجت هذه القراءة علىٰ أوجه:

**الأول**: أن " تخشىٰ" في موضع جزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك(٣).

وقد رد النحاس هذا الوجه قال: وهذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله علىٰ شذوذ من الشعر، وأيضا فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه الآية؛ لأن حرفي العلة الواو والياء تخالفان الألف؛ لأنهما متحركان، بينما الألف لا تتحرك، فالشاعر إذا اضطر له أن يحركهما ثم يحذف الحركة عند وجود الجازم، وهذا محال في الألف(٤). وإلىٰ مثل هذا ذهب الفارسي(٥).

---

(١)ينظر: الحجة للقراء السبعة٤/ ٤٤٩، التفسير البسيط١٢/ ٢٣٥، التذييل والتكميل١/ ٢٠٩، أوضح المسالك١/ ٨١، المنتخب الأكمل٣/ ٩٨١.

(٢) سورة طه، جزء من الآية (٧٧)، وهي قراءة حمزة.تنظر القراءة في: الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٣٩، التفسير البسيط ١٤/ ٤٧٥.

(٣)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦١، إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١.

(٤)ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٥١.

(٥)ينظر: الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٤٠، التفسير البسيط١٤/ ٤٧٥.

**الثاني**: أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله " الظنونا[١]" ، " السبيلا[٢]" ، [٣].

**الثالث**: أن الواو استئنافية، و(لا) نافية لا ناهية، والفعل خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنت لا تخشىٰ[٤] .

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن إثبات حرف العلة مع وجود الجازم ضرورة شعرية، كما ذهب ابن الحاجب في وصف إثبات حرف العلة الألف، وأن وجه هذه الضرورة أن الشاعر أشبع الحركة فنتج عن هذه الحركة حرف العلة الواو والياء والألف، فحروف العلة الموجودة ليست لامات الأفعال وإنما حروف إشباع.

(١) من قوله تعالىٰ: " وتظنونا بالله الظنونا" سورة الأحزاب، جزء من الآية (١٠).

(٢) من قوله تعالىٰ: " فأضلونا السبيلا" سورة الأحزاب، جزء من الآية (٦٧).

(٣)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٧٠، الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٤٠، التفسير البسيط ١٤/ ٤٧٦، التذييل والتكميل١/ ٢٠٩، تمهيد القواعد ١/ ٢٩٦، المقاصد الشافية١/ ٢٤٠.

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦١، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٧٠، الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٣٩، التذييل والتكميل ١/ ٢٠٩، تمهيد القواعد١/ ٢٦٩، المقاصد الشافية١/ ٢٤٠.

## المبحث الثالث: زيادة الكلمة

**القضية الأولى: دخول (أل) على العلم**

(أل) تدخل علىٰ الأسماء النكرات لتنقلها من التنكير إلىٰ التعريف فنقول في رجل: الرجل، وفي كتاب: الكتاب. وهذه لا تدخل علىٰ الأعلام؛ لأن العلم معرفة بالعلمية، و(أل) معرفة، ولا يجتمع في اسم واحد معرفان.

وقد ترد (أل)زائدة، أي: غير معرفة، وزيادتها إما أن تكون لازمة أو غير لازمة، **فالأولى**: الزائدة اللازمة كالتي في علم قارنت وضعه مثل السموأل واليسع واللات والعزىٰ أو في الأسماء الموصولة، أو كالتي في اسم الإشارة الآن[(١)].

**والثانية**: الزائدة غير اللازمة، وهي موطن حديثنا، وهي التي تحدث عنها ابن الحاجب، واستدل لها ببيتين من الشعر، دخلت(أل)فيهما علىٰ علم الجنس، وقد أوَّل ابن الحاجب دخول (أل)فيهما بثلاثة تأويلات، **أحدها**: الضرورة الشعرية، وهذا نصه[(٢)]: " وقولهم: " بنات الأوبر" في " بنات أوبر" وهو علم لضرب من الكمأة، و" أم الجبين" قال:

وَلَقَدْ جَنيْتُك أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[(٣)]

---

(١)ينظر: أوضح المسالك١/ ١٨٠، شرح ابن عقيل١/ ١٧٩ -١٨٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٣ -١٨٤.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٢.

(٣)البيت من بحر الكامل، بلا نسبة في: المقتضب٤/ ٤٨، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٢٥، المسائل الحلبيات صـ٢٨٨، المنصف٣/ ١٣٤، الخصائص٣/ ٥٨، سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٦، المخصص١٣/ ٢١٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩٠، الإنصاف١/ ٣١٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٣٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٥، شرح التسهيل١/ ٢٥٩، تخليص الشواهد صـ١٤٧،

وقال:

يـقُـولُ الْـمُـجْـتَـلـونَ عَـرُوْسُ تَـيْـمٍ  شَـوَىٰ أُمِّ الـجُـبَـيْـن وَرَأْسُ فِيْـلِ[1]

إما علىٰ أنه أصل كـ " أم الحارث" ، كأنهم وضعوهما معا، وإما علىٰ تأويل التنكير كـ " الزيد " ، وإما علىٰ الضرورة" .

والشاهد في قوله: عن بنات الأوبر، حيث جمع بين (أل)و(الأوبر)وهو علم علىٰ نوع من الكمأة، هكذا قال سيبويه[2]، وعليه فهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن

=اللبيب١/ ١٢٩ .اللغة: أكمؤ – بفتح الهمزة، وسكون الكاف، وضم الميم، وفي آخره همزة – جمع كمؤ علىٰ وزن (فَعْل)بسكون العين، مثل: أَفْلُس جمع فَلْس، وهو واحد كَمأَة علىٰ وزن فَعَلَة.عساقل: جمع عُسْقول – بضم العين وسكون السين – وهو نوع من الكمأة، وأصل: عساقل: عساقيل، فحذفت المد للضرورة.بنات الأوبر: كمأة صغار علىٰ لون التراب.ينظر: تخليص الشواهد صـ١٤٩، المقاصد النحوية١/ ٤٦٥ ـ٤٦٦ .والشاهد في قوله: بنات الأوبر، حيث جمع بين العلم و(أل) للضرورة الشعرية، وقيل: (أل) فيها للمح الأصل، وقيل: للتعريف.

(١)البيت من بحر الوافر، بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٧، شرح المفصل١/ ٣٧، المقاصد الشافية١/ ٥٦٥ .اللغة: المجتلون: أي: الذين يعرضون العروس علىٰ زوجها.الشوىٰ: الأطراف. أم الجبين: كنية لدابة بمقدار الكف. والشاهد في قوله: أم الجبين، حيث جمع بين (أل) والعلم الجبين للضرورة الشعرية، وقيل: للمح الأصل، وقيل: للتعريف.

(٢)ينظر: الكتاب٢/ ٩٥، ٩٦، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٢٥، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢، توضيح المقاصد ١/ ٤٦٧، تخليص الشواهد صـ١٤٩، المقاصد النحوية١/ ٤٦٧، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١١.

الفعل[١]، والأصل فيه " بنات أوبر" إلا أنه زاد (أل)للضرروة الشعرية[٢]. وهذا أحد توجيهات ابن الحاجب[٣].

**ووجه زيادتها للضرورة** أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، و(أل)والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع علىٰ الاسم الواحد معرفان[٤].

وقد رد السخاوي القول بزيادتها وقال: إنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لمنعه من الصرف للعلمية والوزن.

وهذا سهو منه؛ لأن الممنوع من الصرف إذا عرف بـ(أل) جر بالكسرة، ولو كانت زائدة[٥].

**وذهب المبرد** إلىٰ أن(أوبر)نكرة، ودخلت عليه الألف واللام للتعريف[٦].

---

(١)ينظر: منهج السالك لأبي حيان١/ ١١٧، مغني اللبيب١/ ٣٢٩، تخليص الشواهد صـ١٤٩، شرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ٣١١.

(٢)ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٢٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩٠، شرح الجمل لابن عصفور١/ ١١٢، ٢/ ١٣٩، الجنىٰ الداني صـ١٩٧، مغني اللبيب١/ ٣٢٩، أوضح المسالك١/ ١٨٠، المقاصد النحوية١/ ٤٦٦، شرح الأشموني١/ ٨٥.

(٣)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٢.

(٤)منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٢٧ وينظر: تخليص الشواهد صـ١٤٩، شرح الآجرومية للسنهوري١/ ٤٣٦، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١١، عدة السالك١/ ١٨١ .

(٥)ينظر: مغني اللبيب١/ ٣٢٩ – ٣٣٠، المقاصد النحوية١/ ٤٦٦ .

(٦)ينظر: المقتضب٤/ ٤٨ –٤٩، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٢٥، المخصص١٣/ ٢١٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٣٩، منهج السالك لأبي حيان١/ ١١٧، توضيح المقاصد١/ ٤٦٧ .

**وقد رد ابن هشام كلام المبرد بوجهين:**

**الأول**: أنه لم يسمع بالألف واللام إلا في الشعر(١).

**والثاني**: أنه لم يسمع " ابن أوبر" إلا ممنوع الصرف(٢).

**والبيت من بحر الكامل**، وتقطيعه كالاتي: " وَلَقَدْ نَهَيْ" (/ / / °//°)متفاعلن، حشو صحيح " تُكَ عَنْ بَنَا" (/ / / °//°)متفاعلن، حشو صحيح، " تِ الْأَوْبَرِيْ"(/ ° / ° / / ° )متْفاعلن، ضرب صحيح مضمر، والإضمار تسكين الثاني المتحرك(٣)، وهو زحاف يدخل بحر الكامل(٤).

وقد نص ابن مالك في ألفيته علىٰ أن دخول الألف واللام علىٰ العلم ضرورة شعرية فقال:

ولاضـــطـرار ك بـنـات الأوبـر ..... (٥)

وهذا يخالف مذهب ابن مالك في الضرورة الشعرية؛ إذ مذهبه أن ما جاء في الشعر مما يتأتىٰ تحويله إلىٰ ما ليس بضرورة، فليس حكمه حكم الضرورات، فإذا نظرنا فيما عده ضرورة هنا وجدناه يتأتىٰ مُساقَة علىٰ غير جهة الضرورة، فقد كان يمكنه في الأول أن يقول: " ولقد نهيتك عن بنات أوبر" بغير ألف ولام ولا ينكسر الوزن، وإنما فيه زحاف وهو الوقص(٦)، وذلك حذف التاء من(متفاعلن)

---

(١)ينظر: تخليص الشواهد صـ١٤٩، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١١ .

(٢)ينظر: مغني اللبيب١/ ٣٣١، المقاصد النحوية١/ ٤٦٧.

(٣)ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٥٦.

(٤)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٤ .

(٥) متن ألفية ابن مالك صـ٧.

(٦) الوقص حذف الثاني المتحرك. ينظر المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ٤٦١

فيصير (مفاعلن) وهو جائز، فلم يضطر علىٰ مذهب ابن مالك إلىٰ زيادة الألف واللام، فجعله ذلك من الاضطرار علىٰ مذهبه غير صحيح[١].

**والشاهد في البيت الثاني**: " أم الجبين" وهي كنية لدابة بمقدار الكف[٢]، أدخل عليها الألف واللام للضرورة الشعرية.

والبيت من بحر الوافر، وتقطيعه كالآتي: " شوىٰ أم ال" (/ / ٥/٥/٥)مفاعلْتن، حشو معصوب، " جبين ورأ" (/ / ٥///٥)مفاعلَتن، حشو صحيح، " س فيل" (/ / ٥/٥)مفاعل، ضرب مقطوف، فأثبت(أل)للضرورة الشعرية في " أم الجبين" ولو أسقطها لحذف سكون(مفاعلتن) وهو زحاف الكف، وهو حذف السابع الساكن، والكف يدخل في ثاني السبب الثاني من (مفاعيلن) فيبقىٰ (مفاعيل)، وذلك في بحور: الطويل، والهزج، والمضارع[٣]، ولا يدخل بحر الوافر، فاضطر الشاعر إلىٰ إثبات(أل)ليحافظ علىٰ الوزن.

**وهذا هو التأويل الأول الذي ذهب إليه ابن الحاجب وهو الضرورة الشعرية.**

**التأويل الثاني** الذي ذهب إليه ابن الحاجب: أن(أل) فيهما للمح الأصل[٤]،

---

(١)ينظر: المقاصد الشافية١/ ٥٦٧.

(٢)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٧.

(٣)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٤٨.

(٤) معنىٰ لمح الأصل أن العلم المنقول مما يقبل (أل)قد يلمح أصله وهو التنكير، فتدخل عليه(أل)للمح أصله، وأكثر وقوع ذلك في العلم المنقول عن صفة كـ حارث وقاسم من أسماء الفاعلين، وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة ومصغرة، وعباس وضحاك من أمثلة

وذلك أن (أوبر) في الأصل وصف بمعنىٰ كثير الوبر[١].

وقال ابن هشام: " وقيل: (أل)فيها للمح الأصل؛ لأن(أوبر)صفة كحسن وحسين[٢]" .

ورده ابن هشام في تخليص الشواهد بأنه لو كان للمح الأصل لاستعمل في النثر أيضا[٣].

**وأما الشاهد الثاني: وهو " أم الجبين" فيجري مجرىٰ " أم الحارث[٤]" .**

وأما التأويل الثالث الذي ذهب إليه ابن الحاجب فهو أنهما نُكِّرَا ثم أدخلت عليهما الألف واللام، وذلك نظير العلم المضاف[٥]، كما في قول الشاعر:

---

المبالغة، وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كـ فضل، أو اسم عين كـ النعمان فإنه في الأصل اسم للدم.التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٥ .

=وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إذا سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة علىٰ ذلك، كقولك: الحارث نظرا إلىٰ أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل علىٰ معنىٰ وهو مما يوصف به في الجملة، كـ فضل ونحوه، وإن لم تنظر إلىٰ هذا ونظرت إلىٰ كونه علما لم تدخل الألف واللام، بل نقول: فضل وحارث ونعمان.شرح ابن عقيل١/ ١٨٥ .

(١)ينظر: حاشية الصبان١/ ٢٩٠.

(٢)ينظر: مغني اللبيب١/ ٣٣٠ وينظر: المقتضب٤/ ٤٩، المقاصد النحوية١/ ٤٦٦ .

(٣) صـ١٥٠ ونسبه فيه لابن خروف.

(٤)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٧.

(٥)ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٣٧، ارتشاف الضرب٢/ ٩٨٨، مغني اللبيب١/ ٣٢٨، المقاصد النحوية١/ ٤٦٧، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١١.

عَـلَا زَيْـدُنَـا يَوْمَ النَّقَـا رَأْسَ زَيْـدِكُم بِـأَبْيَضَ مَاضِــي الشَّــفْرَتَيْنِ يَمَانِ[١]

والشاهد في قوله: " زيدنا" و: " زيدكم" ، حيث نكر العلم ثم أضافه للتعريف.

هذا وقد وردت أبيات أخرىٰ جاء فيها العلم معرفا بـ(أل)، من ذلك قول الشاعر:

يَـا لَيْـتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَـانَـتْ صَــاحِبِي مَكَـانَ مَنْ أَنْشَــأَ عَلَىٰ الرَّكَـائِـب[٢]

فالشاهد في قوله: " أم العمر" ، حيث جمع بين(أل)و(العمر)للضرورة، ومثله قول الآخر:

---

(١)البيت من بحر الطويل، لرجل من طيئ في شرح أبيات المغني للبغدادي١/ ٣١٠، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، المفصل في علم العربية صـ٣٨، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤، مغني اللبيب١/ ٣٢٨، التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٦ .اللغة: يوم النقا: الكثيب من الرمل، وأراد باليوم: الواقعة والحرب.الأبيض: السيف. الماضي: النافذ بالقطع. الشفرة: حد السيف، وثناه باعتبار وجهيه.ومناسبة البيت أن رجلا من طيئ يقال له عروة بن زيد الخيل، قتل رجلا من بني أسد يقال له: زيد، ثم أقيد به.والمعنىٰ: إن تفخروا بقتل زيدنا بزيدكم فلا فخر، فقد جرىٰ ذلك بحكم السلطان وقوة الحكم، وقد كان ذلك بعد مدة، فلا يكون مثل قتلٍ من قوة البأس والشجاعة.شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١٠. والشاهد في قوله: زيدنا وزيدكم، حيث أضاف " زيد" العلم إلىٰ الضمير، فجرىٰ في تعريفه بالإضافة مجرىٰ أخيك وصاحبك.شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤.

(٢) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: المنصف٣/ ١٣٤، سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٦، المسائل الحلبيات صـ٢٨٨، المخصص١٣/ ٢١٦، الإنصاف١/ ٣١٦، أمالي القالي١/ ١٤٦، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤، رصف المباني صـ٧٧، المقاصد الشافية١/ ٥٦٥. اللغة: أنشا: مخفف: أنشأ، أي: ابتدأ السير. الركائب: جمع رِكَاب أو ركوب، وهو ما يركب من كل دابة.والشاهد في قوله: أم العمر، حيث دخلت(أل) علىٰ العلم للضرورة الشعرية.

وقَـدْ كَـانَ مِنْهُم حَـاجِـبٌ وابنُ أُمِّـهِ أَبُو جَنْـدَلٍ والزَّيْـدُ زَيْـدُ المعـارِكِ[١]

والشاهد في قوله: " والزيد" ، حيث جمع بين(أل) والعلم(زيد)للضرورة، ومثله قول الآخر:

بَـاعَـدَ أُمَّ الْـعَـمْـرِ مِـنْ أَسِـيْـرِهَـا حُـرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَىٰ قُصـورِهَـا[٢]

والشاهد في قوله: " أم العمر" ، حيث جمع بين(أل) والعلم للضرورة، ومثله قول الآخر:

أَمَـا وَدِمَـاءٍ مَـائِـراتٍ تَـخَـالُـهَـا عَلَىٰ قُنَّةِ العزَّىٰ وبـالنسـرِ عِنْدَمَا[٣]

---

(١) البيت من بحر الطويل، للأخطل في ديوانه صـ ٢٢١، والمفصل في علم العربية صـ٣٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب ١/ ١٩٣، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب١/ ٣٢٣.اللغة: حاجب: هو ابن لقيط بن زرارة. الزيد: زيد بن نهشل. وأبو جندل: نهشل. وقوله: زيد المعارك: أي: أنه شجاع. والشاهد في قوله: والزيد، حيث دخلت (أل) علىٰ العلم للضرورة.

(٢)البيت من بحر الرجز، لأبي النجم العجلي في: ديوانه صـ٢١٢، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٢٥، المخصص١٣/ ٢١٥،

النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩٠، المفصل في علم العربية صـ٣٨، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤، شرح شواهد الشافية صـ٥٠٦، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣٠٢، وبلا نسبة في: المقتضب٤/ ٤٩، المسائل الحلبيات صـ٢٨٨، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢، سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٦، المنصف٣/ ١٣٤، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٨٠، الإنصاف١/ ٣١٧.والشاهد في قوله: أم العمر، حيث دخلت(أل)علىٰ عمرو للضرورة.

(٣)البيت من بحر الطويل، نسب لعمرو بن عبد الحق، شاعر جاهلي، في المقاصد النحوية١/ ٤٦٧، وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات صـ٢٨٨، سر صناعة الإعراب١/ ٣٦٠، الإنصاف١/ ٣١٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٥٩، شرح الألفية لابن الناظم صـ٧١، تخليص الشواهد صـ١٤٨، المقاصد الشافية١/ ٥٦٦ . اللغة: دماء جمع دم. مائرات: من مار الدم علىٰ وجه الأرض. تخالها: تحسبها. قنة الشيء: أعلاه، والعزىٰ في الأصل تأنيث أعزّ

والشاهد في قوله: " وبالنسر" ، حيث جمع بين(أل)والعلم" النسر" للضرورة،ومثله قول الآخر:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكًا شَدِيْدَاً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهُلُه[1]

والشاهد في قوله: " اليزيد" ، حيث دخلت(أل) علىٰ " يزيد" للضرورة.

وقيل: الذي سهل هذه الضرورة تقدم(الوليد)[2]، الذي في(أل)للمح الصفة[3] فيكون دخولها للمشاكلة[4].

---

نقل بالألف واللام إلىٰ شجرة كانت غطفان تعيدها.ينظر: تخليص الشواهد صـ١٥٠.والشاهد في قوله: وبالنسر، وهو علم علىٰ الضم، ودخلت عليه الألف واللام للضرورة.

(١)البيت من بحر الطويل، لابن ميادة يمدح بها الوليد بن يزيد في: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣٠٤، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤٢٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩١، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٨٠، الإنصاف١/ ٣١٧، المفصل في علم العربية صـ٣٩، البديع في علم العربية٢/ ٣٦، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ١٩٣، أمالي ابن الحاجب١/ ٣٢٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٣٩، مغني اللبيب١/ ٣٢٧.والشاهد في قوله: الوليد بن اليزيد، حيث جمع فيهما بين(أل)والعلمية للضرورة.

(٢)ينظر: أوضح المسالك١/ ١٨٣، شرح ابن عقيل١/ ١٨٤ -١٨٥، التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٥ -١٨٦، شرح الأشموني١/ ٨٥.

(٣)ينظر: التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٦.

(٤)ينظر: حاشية الصبان١/ ٢٩٣.

هذا وقد تعددت أقوال النحويين حول وصف هذه الظاهرة، فقد وصفها الأنباري بالقلة والشذوذ معا(١).وقد وسمها السيوطي بالندور(٢).ومن العلماء من وسمها بالقلة مثل: الزمخشري(٣)، وصدر الأفاضل الخوارزمي(٤)، وابن يعيش(٥).

وقد تعدد رأي ابن مالك فيها، فذهب في التسهيل إلىٰ قلته، ويفهم ذلك من قوله: " وقد تعرض زيادتها(٦)" أن دخول الألف واللام علىٰ الأعلام قليل. بينما نص في ألفيته علىٰ أنه ضرورة، حيث قال:

ولاضـــطـرار ك بـنـات الأوبـر ..... (٧)

(١)ينظر: الإنصاف١/ ٣١٦، ٣٢٣.

(٢)ينظر: همع الهوامع١/ ٢٧٧، المطالع السعيدة١/ ٢٣٦.

(٣)ينظر: المفصل في علم العربية صـ٣٩.

(٤)ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ١٩٥.

(٥)ينظر: ينظر شرح المفصل١/ ٣٧.

(٦)ينظر: شرح التسهيل١/ ٢٥٩.

(٧) متن ألفية ابن مالك صـ٧.

وقلنا إن ابن الحاجب من القائلين بأنه ضرورة شعرية، وغيره كثير من النحويين مثل: سيبويه(١)، والأصمعي(٢)، وابن ولاد(٣)، والسيرافي(٤)، والفارسي(٥)، والأعلم الشنتمري (٦)، إلىٰ غير ذلك من العلماء(٧).

(١)ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢.

(٢)ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٢٥، المنصف٣/ ١٣٤، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦، المقاصد الشافية١/ ٥٦٥، شرح شواهد الشافية صـ٥٠٦، شرح شواهد المغني للبغدادي١/ ٣١١.

(٣)ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٣٣.

(٤)ينظر: شرح الكتاب٢/ ٤٢٥، المخصص١٣/ ٢١٥، ارتشاف الضرب٢/ ٩٨٨.

(٥)ينظر: المسائل الحلبيات صـ٢٨٨.

(٦)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩٠.

(٧)منهم: ابن عصفور في شرح الجمل١/ ١١٢، ٢/ ١٣٩، ٥٥٩، ابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية صـ٧٠، وابن جمعة الموصلي في شرحه علىٰ ألفية ابن معط١/ ٧٢٨، وأبو حيان في منهج السالك١/ ١١٧، ارتشاف الضرب٢/ ٩٦٧، ٩٨٨، ٥/ ٢٣٩٢، والمرادي في الجنىٰ الداني صـ١٩٧، توضيح المقاصد١/ ٤٦٥، وابن هشام في مغني اللبيب١/ ٣٢٩، أوضح المسالك١/ ١٨٠، ١٨٣، تخليص الشواهد صـ١٤٧، شرح شواهد الشافية صـ٥٠٦، وابن قيم الجوزية في ارشاد السالك١/ ١٥٨، وابن عقيل في شرح الألفية١/ ١٨٠، المساعد١/ ١٣٠، وابن هانئ الأندلسي في شرحه علىٰ ألفية ابن مالك ١/ ١٥١، وابن جابر الأندلسي في شرحه علىٰ ألفية ابن مالك١/ ٢٤٨، والشاطبي في المقاصد الشافية١/ ٥٦٤، والمكودي في شرحه علىٰ الألفية١/ ١٦٥، والعيني في المقاصد النحوية١/ ٤٦٦، ٤٦٩، والسنهوري في شرح الآجرومية١/ ٤٣٦، والأزهري في التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٨٤ -١٨٥، والأشموني في شرحه علىٰ الألفية١/ ٨٥، وابن طولون في شرحه علىٰ الألفية١/ ١٦٩، والبغدادي في شرح شواهد المغني١/ ٣٠٢، شرح شواهد الشافية صـ٥٠٦، وعبدالله الكردي البيتوشي في كتابه كفاية المعاني في حروف المعاني صـ٧٥، والعلامة الدسوقي في حاشيته علىٰ

**وبعد هذه الدراسة المستفيضة لهذه الظاهرة فأرى:**

**أولا:** أن جمهور النحويين ذهبوا إلىٰ أن إثبات الألف واللام مع العلم إما قليل، أو نادر، أو شاذ، أو ضرورة؛ وذلك لأن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ولا يضاف؛ لأنه معرفة بالعلمية و(أل)معرفة ولا يجوز أن يجتمع علىٰ الاسم الواحد معرفان.

**ثانيا:** أن إثبات الألف واللام مع الأعلام إذا جاء في الشعر فهو ضرورة كما ذهب سيبويه وابن الحاجب ومن تبعهما من النحويين، والضرورة هنا معناها مفهومها العام أي: ما وجد الشاعر عنها مندوحة أو لا؛ وليست للمح الأصل، ولا للتعريف، لأنه وإن تَأَتَّىٰ ذلك في " بنات الأوبر" و " أم الجبين" فلا يتأتىٰ في البعض الآخر.

---

مغني اللبيب١/ ٧٤، والعلامة الأمير في حاشيته علىٰ مغني اللبيب١/ ٥٠، والألوسي في الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٢٣٨.

**القضية الثانية: الجمع بين العوض والمعوض منه**

اختلف النحويون في الميم في(اللهم)هل هي عوض من(يا)أو لا؟ وينبني علىٰ هذا الخلاف المطروح هنا سؤال، وهو هل يجوز الجمع بين(يا)التي للنداء، وميم(اللهم)؟

تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، وذكر مذهبي العلماء فيها، واختار رأي البصريين، واستشهد ببيتين، ووسمهما بالضرورة الشعرية، وهذا نصه: " والتزموا حذفه في(اللهم)؛ لأن الميم عوض عنه عند البصريين.وقال الفراء: أصله: يا الله أُمَّنَا بخير، ثم كثر حتىٰ خفف، وهو بعيد جدا.

وقوله:

إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُـولُ يَـا الـلَّـهُـمَّ يَـا الـلَّـهُـمَّـا(١)

وقوله:

وَمَـا عَـلَـيْـكِ أَنْ تَـقُـوْلِـي كُـلَّـمَـا صَـلَّيْـتِ أَوْ سَـبَّحْـتِ يَـا اللَّهُمَّـا(٢)

---

(١) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: المقتضب٤/ ٢٤٢، المسائل الشيرازيات١/ ١٩٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ١٥٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤١، أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف١/ ٣٤١، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥٠، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٥٨، توجيه اللمع صـ٣٢٩، شرح =المفصل٢/ ١٦، شرح ابن الناظم صـ٤٠٦، شرح الرضي١/ ٣٨٤، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، التعليقة علىٰ المقرب صـ ٢٨٠ .والشاهد في قوله: يا اللهم، حيث جمع بين أداة النداء(يا)والميم في(اللهم)للضرورة الشعرية، وقوله: يااللهما الثانية توكيد لفظي للأولىٰ.

(٢) البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء١/ ٢٠٣، المسائل الشيرازيات١/ ١٩٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٠، أسرار العربية صـ٢٣٣، الإنصاف١/ ٣٤٢، التبيين

محمول علىٰ الضرورة مع كونه مجهولا[١]" .

والشاهد في البيت الأول " يا اللهم" ، حيث جمع بين (يا)وميم(اللهم) للضرورة، وهذا اختيار ابن الحاجب تبعا لجمهور البصريين.

والشاهد في البيت الثاني كسابقه وهو " يا اللهم" ، حيث جمع بين(يا)وميم (اللهم)للضرورة. **تفصيل القول في مذهبي العلماء:**

**المذهب الأول**: مذهب الكوفيين[٢]، والفراء[٣]: أن الميم المشددة في(اللهم) ليست عوضا من(يا) النداء[٤].

**وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالقياس والسماع:**

---

=مذاهب النحويين صـ٤٥١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٥٦، شرح الرضي١/ ٣٨٤، التذييل والتكميل١٣/ ٣٠٠.والشاهد في قوله: يا اللهم، حيث جمع بين أداة النداء(يا)والميم في(اللهم)للضرورة الشعرية .

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٥٥ -٢٥٦.

(٢)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٤٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٥٧، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠٧.التذييل والتكميل١٣/ ٢٩٨، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٥، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٦٦، المقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٧، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٤.

(٣)معاني القرآن ١/ ٢٠٣ وينظر: المسائل الشيرازيات١/ ١٧٨، شرح اللمع للخطيب التبريزي صـ٢٧٠، البيان في شرح اللمع صـ٣٨٣، شرح اللمع للأصفهاني صـ٦٢٥، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، توجيه اللمع صـ٣٢٩، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٧، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٥٦، شرح الرضي١/ ٣٨٤، المنهاج شرح الجمل ١/ ٥٦٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف١/ ٣٤١، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، التعليقة علىٰ المقرب صـ ٢٨٠، ائتلاف النصرة صـ١٤٧.

**أما القياس**: فيؤخذ من قول الفراء قال: " ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة، مثل الفم وابنم وهم، ونرىٰ أنها كانت كلمة ضم إليها(أُمَّ)، تريد: يا الله أُمَّنَا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت.

فالرفعة التي في الهاء من همزة(أُمَّ)لما تركت انتقلت إلىٰ ما قبلها.وترىٰ أن قول العرب: "هلم إلينا" مثلها؛ إنما كانت (هل)فضم إليها(أم)فتركت علىٰ نصبها[1]" فالقياس عند الفراء أن الأصل في(اللهم): يا الله أُمَّنَا بخير، أي: اقصدنا بخير، ولما كثر هذا الكلام في استعمالهم، وجرىٰ علىٰ ألسنتهم حذفوا بعض الجملة للتخفيف، والحذف في كلام العرب طلبا للتخفيف موجود في كلام العرب، وله نظائر منه (هَلُمَّ) و(يْلُمِّه)والأصل فيه: هل أم، وويل أمه، وقالوا أيش، والأصل: أي شيء[2].

**أما السماع الذي استدل به الكوفيون والفراء فهو قول الشاعر السابق:**

إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُـولُ يَـا الـلَّـهُـمَّ يَـا الـلَّـهُـمَّـا

وقوله:

وَمَـا عَـلَـيْـكِ أَنْ تَـقُـوْلِـي كُـلَّـمَـا صَـلَّـيْـتِ أَوْ سَـبَّـحْـتِ يَـا اللَّهُمَّـا

فقد جمع الشاعر بين أداة النداء(يا)وميم(اللهم)، " ولو كانت الميم عوضا من(يا)لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان[3]"

---

(١)معاني القرآن ١/ ٢٠٣ وينظر: البيان في شرح اللمع صـ٣٨٣، شرح اللمع للأصفهاني صـ٦٢٥، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف١/ ٣٤٢، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٥٨، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٧.

(٢)ينظر: المسائل الشيرازيات١/ ١٨٠ -١٨١، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف١/ ٣٤١، شرح المفصل في صنعة الإعراب ١/ ٣٥٨، شرح المفصل٢/ ١٦.

(٣)الإنصاف١/ ٣٤٣، أسرار العربية صـ٢٣٣.

وقد بَعَّدَ ابن الحاجب هذا المذهب قال: " وهو بعيد جدا[١]" .

**وقد رُدَّ على أدلة الكوفيين والفراء القياسية والسماعية:**

أما الجواب عن قوله: " إنها كانت كلمة ضم إليها(أم)تريد " يا الله أمنا بخير" فعنه أجوبة: **الأول:** أنه لو كان الأمر كما قالوا، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي إلىٰ هذا المعنىٰ، ولا شك أنه يجوز أن يقال: اللهم العنه، اللهم اخزه[٢].

وعلىٰ هذا الوجه ورد قول الله تعالىٰ مؤكدا عدم صحة مذهب الكوفيين: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الأنفال:٣٢]، قال ابن الشجري: " ليس هذا القول بشيء لقول الله عز وجل ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ فلو كان المراد: يا الله أمنا؛ لأغنىٰ هذا الفعل عن جواب الشرط، وكانت الميم سادة مسد الجواب، كما تقول: يا ربنا قابل فلانا إن كان باغيا[٣]" .

---

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٥٦.

(٢)ينظر: المسال الشيرازيات١/ ١٧٨ -١٧٩، أسرار العربية صـ٢٣٣، الإنصاف١/ ٣٤٤، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢.

(٣)أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠ وينظر: المسائل الشيرازيات١/ ١٨٥، أسرار العربية صـ٢٣٤، الإنصاف١/ ٣٤٤، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥١، توجيه اللمع صـ٣٢٠، شرح المفصل٢/ ١٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، التعليقة علىٰ المقرب صـ٢٨٠.

**الثاني**: أنه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما في الشعر والنثر، إلا أن ذلك لم يسمع إلا في الشعر، ولم يسمع في النثر، فعلم أن الجمع بين(يا)وميم(اللهم)إنما كان للضرورة(١).

**الثالث**: لو كان الأمر كما ذهب الكوفيون والفراء من أن الأصل: يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجز أن يقال إلا " اللهم تقبل منا" ولم يجز: " اللهم وتقبل منا " دل علىٰ فساد ما ادعوه(٢).

**الرابع**: أنه يجوز أن يقال: " اللهم أمنا بخير" ولو كان الأول يراد به(أم)لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة منه(٣).

**الخامس**: أنك قد تذكر هذا الاسم في موضع لا تريد الدعاء، بل مجرد الوصف، كقوله تعالىٰ: " ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [سورة آل عمران:٢٦].(٤)

---

(١)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، المقاصد النحوية٤/ ١٦٩٧.

(٢)ينظر: الإنصاف١/ ٣٤٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، المقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٧.

(٣) ينظر: الإنصاف١/ ٣٤٤، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، التعليقة علىٰ المقرب صـ٢٨١، المقاصد النحوية٤/ ١٦٩٧.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣.

**السادس**: أن ما ذكروه يقضي إلىٰ حذف كثير، ومزج فعل(أم)باسم وهو لفظ الجلالة، وكل ذلك لا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة، وإنما زادوا الميم تشبيها بالواو[١].

**وأما الجواب عن قول الفراء**: " إن قولنا(هلم) مثل ذلك أن أصلها هل أم[٢]" فقد رده الأنباري قال: " لا نسلم، وإنما أصلها(ها المم)فاجتمع ساكنان: الألف من(ها)واللام من( المم)فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولىٰ إلىٰ اللام، وأدغمت إحدىٰ الميمين في الأخرىٰ، فصار هلم[٣]" .

**وأما ما استدلوا به من السماع** وهو الجمع بين(يا)وميم(اللهم)فهذا الشعر لا يعرف قائله [٤]،ولو سلمنا بصحته فهو من الضرورة الشعرية [٥].

---

(١)ينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢ .

(٢)معاني القرآن١/ ٢٠٣ .

(٣)الإنصاف ١/ ٣٤٤ -٣٤٥.

(٤)ينظر: الإنصاف١/ ٣٤٥، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥٢، شرح المفصل٢/ ١٦، الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٥٦، المنهاج شرح الجمل١/ ٥٦٣.

(٥)ينظر: البيان شرح اللمع صـ٣٨٣، الإنصاف١/ ٣٤٥، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٤، شرح الجمل لابن خروف٢/ ٧٣٨، توجيه اللمع صـ٣٢٩، شرح اللمع للأصفهاني صـ٦٢٦، شرح المفصل٢/ ١٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠٦، شرح الرضي١/ ٣٨٤، التعليقة علىٰ المقرب صـ٢٨٠، المنهاج شرح الجمل١/ ٥٦٣، المقاصد النحوية٤/ ١٦٩٧، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٤ .

**المذهب الثاني: مذهب البصريين**[١]: أن الميم في(اللهم)عوض من(يا)التي للنداء، والهاء مبنية علىٰ الضم؛ لأنه نداء، ولا يجوز الجمع بينهما إلا في الضرورة الشعرية؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه[٢].

**وقد احتج البصريون بأن قالوا**: وقع الإجماع علىٰ أن الأصل: يا الله، إلا أنَّ لمَّا وجدناهم أدخلوا الميم المشددة وهي حرفان، حذفوا أداة النداء(يا)وهي أيضا حرفان، ويستفاد من قولك(اللهم)ما يستفاد من قولك(يا الله)ففهم من ذلك أن الميم المشددة عوض من أداة النداء (يا)، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه إلا في الضرورة الشعرية[٣].

وهذا مذهب الخليل وسيبويه[٤]، قال سيبويه: " وقال الخليل ـ رحمه الله ـ اللهم نداء والميم ههنا بدل من(يا)، فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة(يا)في

---

(١)ينظر: الكتاب٢/ ١٩٦، الجمل في النحو للزجاجي صـ١٧٧، المسائل الشيرازيات١/ ١٧٨، اللمع في العربية صـ٨٣، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٦، البيان في شرح اللمع صـ٣٨٣، أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف= =١/ ٣٤١، شرح الجمل لابن خروف٢/ ٧٣٨، توجيه اللمع صـ٣٢٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، المنهاج شرح الجمل١/ ٥٦٣.

(٢)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٠، أمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٠، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف١/ ٣٤١، التعليقة علىٰ المقرب صـ٢٨٠، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٦٦، ائتلاف النصرة صـ٤٧.

(٣)ينظر: المسائل الشيرازيات صـ١٧٨، البيان في شرح اللمع صـ٣٨٣، أسرار العربية صـ٢٣٢، الإنصاف ١/ ٣٤٣، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥٠، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٢، شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٥٨، توجيه اللمع صـ ٣٢٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٧.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات١/ ١٧٨، شرح اللمع للأصفهاني صـ ٦٢٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٦، المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٢، التذييل والتكميل١٣/ ٢٩٩.

أولها، إلا أن الميم ههنا في الكلمة كما أن نون(المسلمين)في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب[١]" .

**وهنا تساؤل يطرح نفسه، وهو لم خصت الميم المشددة بأن تنوب عن(يا)؟**

**قيل:** لأن الميم قد عهدت زيادتها في آخر الكلمة مثل زرقم وستهم[٢].

**وقيل:** لما كانت(يا)من حروف المد، والميم فيها غنة تشبه حرف المد، وكانت كل واحدة منهما حرفين، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر[٣].

هذا وقد ورد بيت آخر غير البيتين السابقين، قد جمع فيه بين الميم المشددة و(يا)، وهو قوله:

..... غَـفَـرْتَ أَوْ عَـذَّبْـتَ يَـا الـلَّـهُـمَّـا[٤]

فالشاهد في قوله " يا اللهم" ، حيث جمع الشاعر بين أداة النداء(يا)والميم في(اللهم) للضرورة الشعرية.

**هذا وقد تعددت أحكام النحويين حول الجمع بين (يا)والميم في(اللهم).**

**فمن النحويين من وصفها بالقلة** مثل: الخفاف[٥].

---

(١)الكتاب٢/ ١٩٦.

(٢)ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ١٠٨٢، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٣.

(٣)ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥٠، المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٩٣، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٣/ ١٠٨٢

(٤)البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في: الإنصاف١/ ٣٤٣، شرح المفصل في صنعة الإعراب ١/ ٣٥٨، والشاهد في قوله: يا اللهم، حيث جمع بين أداة النداء(يا)وميم (اللهم) للضرورة.

(٥)ينظر: المنتخب الأكمل٢/ ٢٩٨.

**ومنهم من وصفها بالضعف** مثل: الأزهري[١].

**ومنهم من وصفها بالشذوذ** مثل: المرادي[٢]، وابن القيم الجوزية[٣]، وابن عقيل[٤]، والسلسيلي[٥]، والشاطبي[٦]، والمكودي[٧]، والأشموني[٨]، والبغدادي[٩].

والكثير من النحويين قد وصفها بالضرورة كما ذهب ابن الحاجب مثل: المبرد[١٠]، والزجاجي[١١]، والسيرافي[١٢]، والفارسي[١٣]، وابن جني[١٤]،

---

(١) ينظر: موصل النبيل٣/ ١١٨٠، بينما ذهب في التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٢٤ إلىٰ القول بالضرورة.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد٣/ ١٠٦٨، بينما ذهب في شرح التسهيل صـ٨٣٣ إلىٰ القول بالضرورة.

(٣) ينظر: إرشاد السالك٢/ ٦٧١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل٣/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٨١٠.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية٥/ ٢٩٦.

(٧)ينظر: شرح الألفية ٢/ ٥٩٧.

(٨) ينظر: شرح الأشموني٢/ ٤٤٩.

(٩) ينظر: خزانة الأدب٢/ ٢٩٥.

(١٠) ينظر: المقتضب٤/ ٢٤٢.

(١١) ينظر: الجمل في النحو صـ١٧٧.

(١٢) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ١٢٩.

(١٣) ينظر: المسائل الشيرازيات١/ ١٩٤.

(١٤)ينظر: اللمع في العربية صـ٨٣.

والدينوري[١]، والقزاز القيرواني[٢]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٣]الذين وصفوا هذه الظاهرة بالضرورة الشعرية.

**وبعد هذه المعالجة لهذه القضية فأرى:**

**أولا:** أنه قد تعددت أحكام النحويين لهذه الظاهرة ما بين القليل، والضعيف، والشاذ، والكثير قد وصفها بالضرورة، وهذه المصطلحات تدل علىٰ مخالفة الاطراد النحوي والصرفي.

**ثانيا:** أنه لم يرد الجمع بين أداة النداء(يا)وميم(اللهم)في سعة الكلام؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه، وهذا لم يرد إلا في الشعر، فعلم أنه للضرورة الشعرية،

---

(١) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية صـ١٨٢.

(٢) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٠.

(٣)منهم: التبريزي في شرح اللمع صـ٢٧٠، الشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع صـ٣٨٤، ابن الشجري في أماليه ٢/ ٣٤٠، الأصفهاني في شرح اللمع صـ٦٢٦، الأنباري في الإنصاف ١/ ٣٤٥، أسرار العربية صـ٢٣٤، ابن الأثير في البديع في علم العربية١/ ٣٩٤، ٢/ ٦٦٤، ابن خروف في شرح الجمل٢/ ٨٣٨، العكبري في المتبع في شرح اللمع ٢/ ٤٩٢، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٥٢، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٣٨، والخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب١/ ٣٥٨، ابن الخباز في توجيه اللمع صـ٣٢٩، ابن يعيش في شرح المفصل٢/ ١٦، ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٠٧، المقرب١/ ١٨٣، ابن مالك في شرح عمدة الحافظ١/ ٣٠٠، شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٧، شرح التسهيل١/ ٢٦٣، ٣/ ٤٠١، الرضي في شرحه علىٰ الكافية١/ ٣٨٤، ابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية صـ٤٠٦، بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة علىٰ المقرب صـ٢٨٠، أبو حيان في ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٩٥، التذييل والتكميل١٣/ ٣٠٠، المرادي في شرح التسهيل صـ٨٣٣، والعلوي في المنهاج شرح الجمل١/ ٥٦٤، ابن هشام في أوضح المسالك٤/ ٢٣١، وناظر الجيش في تمهيد القواعد٧/ ٣٥٦٦، وعبد اللطيف الزبيدي في ائتلاف النصرة صـ٤٧، والعيني في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٧، والعاتكي في الفضة المضية صـ١٥٩، والسنهوري في شرح الآجرومية٢/ ٦٤٧، والأزهري في التصريح٢/ ٢٢٤، والسيوطي في همع الهوامع٣/ ٦٤، والمطالع السعيدة١/ ٣٨، والألوسي في الضرائر صـ٢١٨.

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب تبعا لجمهور البصريين، وهو الصحيح؛ وذلك لأن قولهم ( اللهم)يؤدي ما يؤديه " يا الله" ، ويستفاد من قولك(اللهم)ما يستفاد من قولك(يا الله)[١].

**القضية الثالثة: إضافة العدد(اثنين)إلى المعدود**

للعددين: واحد واثنين أحكام منها: أنه لا يجمع بينهما وبين المعدود لا عن طريق الإضافة ولا عن طريق الوصف، فلا يقال: واحد كتابٍ، ولا: اثنا كتابين، ولا: كتاب واحد، ولا كتابان اثنان؛ لأن قولك: كتاب، يفيد الجنسية والإفراد، وقولك: كتابان، يفيد الجنسية وشفع الواحد؛ لذلك لا حاجة إلىٰ الجمع بينهما[٢].

وإذا جاء ما ظاهره إضافة العدد(اثنين)إلىٰ معدوده فيخرج عن القياس العربي، وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، ووصف الجمع بين العدد (اثنين) ومعدوده بالشذوذ والضرورة معا، وهذا نصه قال: "...وإنما عمل في الواحد والاثنين ما ذكر؛ لأن الدلالتين اللتين ذكرتا في اسم الجنس والعدد تحصلان جميعا باسم الجنس في الإفراد والتثنية، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: رجل، عُلِمَ به أنه واحد، وأنه من جنس الرجال، فإذا قلت: رجلان، عُلِمَ أنهما اثنان، وأنهما من جنس الرجال، فاستغني بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس، وقد جاء شاذا " ثنتا حنظل" في قوله:

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٤٣.

(٢) ينظر: المقتضب٢/ ١٥٣، شرح المفصل٦/ ١٨، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٩٥، شرح الرضي٣/ ٣٠٩، المنهاج شرح الجمل ١/ ٤٦٦، التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٤٧، موصل النبيل٢/ ٧٢٤.

كَـأَنَّ خُصْـــيَـيْـهِ مِـنَ الـتَّـدَلْـدُلِ ظَـرْفُ عَـجُـوْزٍ فِـيْـهِ ثِنْتَـا حَنْظَـلِ[١]

للضرورة[٢]"

الشاهد في قوله: ثنتا حنظل، حيث أضاف العدد (ثنتا) إلىٰ معدوده (حنظل) للضرورة الشعرية، وليس ذلك بقياس في العربية، وإنما القياس أن يقول: حنظلتان.

والبيت من بحر الرجز، وتقطيعه كالآتي: " كأن خص" (/ / °//°)متفعلن، حشو مخبون، والخبن حذف الثاني الساكن، " ييه من الت" (/ °///°)مستعلن، حشو مطوي، والطي حذف الرابع الساكن، " تدلدل" (/ / °//°)متفعلن، عروضة

---

(١) البيت من بحر الرجز، لجندل بن المثنىٰ في: المقاصد النحوية٤/ ١٩٩٠، ولخطام المجاشعي في: خزانة الأدب٧/ ٤٠٣، وقيل: لخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنىٰ، أو لسلمىٰ الهذلية، أو لشمام الهذلية في الدرر اللوامع١/ ٥٣٣، وبلا نسبة في: الكتاب٣/ ٥٦٩، المقتضب٢/ ١٥٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٥٠، المفصل في =علم العربية صـ٢٠٩، المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٨٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٩، المقرب١/ ٣٠٥، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٩٦، ٣/ ٢٢٤، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٠٠، شرح الرضي علىٰ الكافية٣/ ٣٠٩.اللغة: خصييه من أعضاء التناسل في جسم الإنسان. التدلدل: التعلق والاضطراب. الظرف: وعاء كل شيء، وخص ظرف العجوز؛ لأنها لا تستعمل طبيا ولا غيره. الحنظل: جمع حنظلة، ويقال لها: العلقم. المعنىٰ: شبه خصيتيه في استرخاء صفتهما حين شاع واسترخت جلدت استه بظرف عجوز فيه حنظلتان.المقاصد النحوية٤/ ١٩٩١ .والشاهد في قوله: ثنتا حنظل، حيث أضاف العدد (ثنتان) إلىٰ مميزه ضرورة.وفيه شاهد ثان في قوله: ثنتا حنظل، وهو أنه أضيف إلىٰ العدد الكثير، وكان حكمه أن يضاف إلىٰ العدد القليل، فيقال: ثنتا حنظلات.التعليقة علىٰ الكتاب٤/ ٧١، وفيه شاهد آخر في قوله: كأن خصييه، فكان القياس فيه أن يقول: خصيتيه، ولكنه حذفها للضرورة أيضا.ينظر: المقاصد النحوية٤/ ١٩٩٢، الدرر اللوامع١/ ٥٣٣.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٨٥.

مخبونة، والشطر الثاني، موضع الشاهد: " ظرف عجو" (/ ٥///٥)مستعلن، حشو مطوي، "زٍ فيه ثن"(/ ٥/ / / ٥ )مستفعلن، " تا حنظلي"(/ ٥/ / / ٥ )مستفعلن.

ولو قال: " ظرف عجوز فيه حنظلتان" لانكسر بحر البيت، فجاء به هكذا للمحافظة علىٰ الوزن.

وقد علل العلوي لعدم الجمع بين العدد(اثنين)ومفسره بخلاف باقي الأعداد فقال: الواحد والاثنان يخرجان عن قياس العربية بعدم ذكر مفسرهما، فلا يجوز أن تقول: واحد رجال، ولا اثنا دراهم، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الغرض من ذكر العدد في غيرهما هو معرفة المقدار، والغرض من ذكر المفسر هو معرفة الجنس، فإذا قلت: أربعة أقلام فقد حصل المقدار والجنس في الأربعة فما فوقها من الأعداد، فلهذا لم يكن بد من ذكر المميز جميعا، بخلاف العددين: واحد واثنين، فإنك إذا قلت قلم وقلمان، فإنه يحصل الجنس والمقدار جميعا[١].

وقد حكىٰ أبو زيد الجمع بين العدد(اثنين)ومميزه في الكلام المنثور، قال أبو حيان: " حكىٰ أبو زيد اشتريت قدحا واثنيه، واشتريت اثني مد البصرة، يريد: واثني قدح واثني مد[٢]" .

وجعله أبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي شاذا[٣].

---

(١)المنهاج شرح الجمل١/ ٤٦٦ بتصرف، وينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٨٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٩، المقاصد الشافية٦/ ٢٣٩.

(٢)ارتشاف الضرب٢/ ٧٤٦ وينظر: المساعد٢/ ٧١، همع الهوامع٤/ ٧٤.

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب٢/ ٧٤٦، المساعد٢/ ٧١، همع الهوامع٤/ ٧٤.

**هذا وقد تعددت أحكام النحويين حول إضافة العدد (اثنين) إلى مميزه: فمن العلماء من وصفها بالندور** مثل أبي علي الفارسي الذي قال: " في هذا شيئان نادران أحدهما: أنه أضاف(اثنين)إلىٰ عدة يبين بها ما هو[١]" .

**ومنهم من وصفها بالقلة** مثل: الأزهري[٢].

**ومنهم من وصفها بالشذوذ** مثل: ابن الأثير[٣]، والعكبري[٤]، وابن جمعة الموصلي[٥]، والعلوي[٦]، والشاطبي[٧].

**ومنهم من وصفها بأنه أصل مرفوض، وهو الزمخشري[٨].**

---

(١)التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٤/ ٧١.

(٢)ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٤٧، بينما ذهب في موصل النبيل٢/ ٧٢٤ إلىٰ القول بالضرورة.

(٣)ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٨٨.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط٢/ ١٠٩٩.

(٦)ينظر: المنهاج شرح الجمل١/ ٥٦٦.

(٧)ينظر: المقاصد الشافية٦/ ٢٣٨ ـ٢٣٩.

(٨)ينظر: المفصل في علم العربية صـ٢٠٩.

وأكثر النحويين وصفوها بالضرورة الشعرية مثل: القزاز القيرواني[١]، وابن يعيش[٢]، وأبي علي الشلوبين[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، والرضي[٧]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٨].

وبعد هذه المعالجة لهذه القضية فأرى الآتي:

أولا: أنه قد تعددت أحكام النحويين لهذه الظاهرة ما بين: القليل، والنادر، والشاذ، والكثير وصفها بالضرورة، وهذه المصطلحات تدل علىٰ مخالفة الاضطراد النحوي والصرفي.

ثانيا: أن الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب ومن تبعه من أنه لا يجوز إضافة العددين: واحد واثنين إلىٰ مفسرهما إذ لا حاجة تدعو إلىٰ ذلك، وذلك لأن لفظة

---

(١)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٥٠.

(٢)ينظر: شرح المفصل٦/ ١٨.

(٣)ينظر: التوطئة صـ٢٨٠.

(٤) ينظر: شرح الجمل٢/ ٢٩، المقرب١/ ٣٠٥.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد صـ١١٦، شرح التسهيل٢/ ٣٩٦، ٣/ ٢٢٤، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٠٠.

(٦)ينظر: شرح الألفية صـ٥١٨.

(٧)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٣/ ٣٠٩.

(٨)منهم ابن منظور في لسان العرب صـ٥١٢ ثني، أبو حيان في ارتشاف الضرب٢/ ٧٤٦، ابن هشام في شرح شذور الذهب صـ٤٦٢، ٤٦٤، وابن عقيل في المساعد٢/ ٧١، وناظر الجيش في تمهيد القواعد٧/ ٣١٥٨، والعيني في المقاصد النحوية٤/ ١٩٩٢، وابن عبد المنعم =الجوجري في شرح الشذور ٢/ ٨٦٢، والأزهري في موصل النبيل٢/ ٧٢٤، والبغدادي في خزانة الأدب٧/ ٤٠٠، والشنقيطي في الدرر اللوامع١/ ٥٣٢.

(رجل) وحدها في قولك: واحد رجل، تفيد الوحدة والمعدود، ولفظة(رجلين)في قولك: " اثنا رجلين" تفيد الجنسية وشفع الواحد[١]، وإذا جاء ذلك في الشعر فهو من باب الضرورة، وإذا جاء في النثر كحكاية أبي زيد فهو من باب الشذوذ.

(١)ينظر: شرح الرضي٣/ ٣٠٩.

# الفصل الرابع:

## ضرائر التقديم والتأخير

### المبحث الأول: تقديم بعض الكلام على بعض

## المبحث الأول: تقديم بعض الكلام على بعض

### القضية الأولى: دخول أداة الجزم غير (إن) على الاسم

من المعاني المختصة بالأفعال الشرط؛ لأنك تعلق وجود غيرها علىٰ وجودها، بخلاف الأسماء، فهي ثابتة موجودة، لذلك لا يصح تعليق وجود شيء علىٰ وجودها، لأجل ذلك لا يأتي بعد أداة الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه علىٰ الفعل، ويفصل بينهما بالاسم، فلا يجوز: " لم خالدٌ يخرج" علىٰ معنىٰ " لم يخرج خالدٌ" ، وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف، إلا (إن) خاصة؛ لأنها أم أدوات الشرط، ولقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلىٰ غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم، فجاء في النظم القرآني الفصل كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [سورة النساء:١٧٦]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [سورة التوبة:٦] ، ولا يصح هذا الفصل في غير (إن)فلا يجوز: متىٰ خالدٌ يقم أقم معه، وإذا جاء ذلك في الشعر فهو للضرورة الشعرية[١].

وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، وتبع جمهور النحويين في جواز الفصل بين (إن)والفعل بالاسم، ولم يجز الفصل بين غيرها من الأدوات والفعل إلا في ضرورة الشعر، وقد استشهد ابن الحاجب لكلامه ببيتين من الشعر، ووصفهما بالضرورة الشعرية، وإليك نص ابن الحاجب قال[٢]: " ولذلك يحسن" إن زيد

---

(١)ينظر: الكتاب٣/ ١١٢، المقتضب٢/ ٧٣، الأصول٢/ ٢٣١، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٥، شرح المفصل ٩/ ٩.

(٢)الإيضاح شرح المفضل١/ ١٤٠ -١٤١.

أكرمني أكرمته" ، ولم يحسن " متىٰ زيد أكرمني أكرمته" ولا في غيرهما من أدوات الجزاء إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

صَـــعْـدَةٌ نَـابِـتَـةٌ فِـي حَـائِـرٍ  أَيْـنَـمَـا الـرِّيْـحُ تُـمَـيِّـلْـهَـا تَـمِـل[1]

وقال:

فـمَـتَـىٰ وَاغِـلٌ يَـزُرْهُـمْ يُـحَـيِّـو  هُ وَتُعْطَفُ عليه كَأْسُ السَّـاقِي[2] "

---

(١)البيت من بحر الرمل، لكعب بن جعيل في: الكتاب٣/ ١١٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ١٨٤، وللحسام بن ضرار الكلبي في الأصول٢/ ٢٣٣، تحصيل عين الذهب صـ٤٢٧، المقاصد النحوية٤/ ١٩١٣، وله أو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب٢/ ١٨٦، وبلا نسبة في المقتضب٢/ ٧٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٣٨، أمالي ابن الشجري٢/ ٨٣، الإنصاف٢/ ٦١٨، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٧، شرح المفصل٩/ ١٠، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٠٧، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧٠، ٢/ ١٩٩، شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٩٩، شرح التسهيل٤/ ٧٥، شرح الرضي١/ ٤٦١، ٤/ ١٩٢.اللغة: صعدة: القناة التي تنبت مستوية.حائر: المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف. المعنىٰ: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وهي تميل مع الريح. الإنصاف٢/ ٦١٨ ه.والشاهد في قوله: أينما الريح تميلها تمل، حيث قدم معمول فعل الشرط غير(إن)للضرورة.

(٢)البيت من بحر الخفيف، لعدي بن زيد في: الكتاب٣/ ١١٣، الأصول٢/ ٢٣٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٩٨، تحصيل عين الذهب صـ٤٢٧، التبصرة والتذكرة١/ ٤١٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٣٨، الإنصاف٢/ ٦١٧، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٦، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٧، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٠٧، المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٢٤، خزانة الأدب٣/ ١٨٥، وبلا نسبة في: المقتضب٢/ ٧٤، =المقتصد شرح الإيضاح٢/ ١١٢٢، أمالي ابن الشجري٢/ ٨١، شرح اللمع للأصفهاني٢/ ٦٥٣، البديع في علم العربية١/ ٦٣٦، شرح المفصل ٩/ ١٠، ، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧١، الدرج

والشاهد في البيت الأول " أينما الريح تميلها تمل" حيث قدم الاسم " الريح"علىٰ الفعل " تميلها" ، وفصل بينه وبين أداة الشرط " أينما" ؛ للضرورة.

والبيت من بحر الرمل، وتقطيعه كالآتي: " صعدة نا"(/ ٥ / / ٥ / ٥ )فاعلاتن، " بِتَةٌ فِي" (/ / / ٥/٥) فعلاتن، حشو مخبون، " حَائِرٍ" (/ ٥//٥)فاعلا، ويمكن أن تحول إلىٰ فاعلن، عروضة محذوفة. والشطر الثاني: " أينما الري"(/ ٥ / / ٥ / ٥ ) فاعلاتن، "حُ تُمَيِّلْ" (/ / / ٥/٥) فعلاتن، حشو مخبون، "ها تمل" (/ ٥//٥) فاعلا، ويمكن أن تحول إلىٰ فاعلن، ضرب محذوف، والحذف حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة، وهو زحاف يلزم بحر الرمل[1].ولو قال: أينما تميلها الريح تمل لانكسر بحر البيت.

والشاهد في البيت الثاني " فمتىٰ واغل يزرهم يحيوه" ، حيث قدم الاسم " واغل" علىٰ الفعل " يزرهم" ، وفصل بينه وبين أداة الشرط " متىٰ" به؛ للضرورة.

والبيت من بحر الخفيف، وتقطيعه كالآتي: "فمتىٰ وا"(/ / / ٥/٥)فعلاتن، حشو مخبون، "غل يزر"(/ / ٥//٥) متفع لن، حشو مخبون، "هم يحيو"(/ ٥ / / ٥ / ٥ )فاعلاتن، عروضة صحيحة. ولو قال: فمتىٰ يزرهم واغل لانكسر بحر البيت.

---

الكافية الشافية٣/ ١٥٩٩، شرح التسهيل٤/ ٧٥، شرح الرضي١/ ٤٦١، ٤/ ١٩٢، ارتشاف الضرب٣/ ١٣٢٢ .اللغة: الواغل: الداخل علىٰ الشرب ولم يدع .الكأس: وعاء الخمر .والشاهد في قوله: فمتىٰ واغل يزرهم، حيث قدم معمول فعل الشرط إذا كان الشرط غير(إن)للضرورة.

(١)ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٥ .

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن تقديم الاسم علىٰ فعل الشرط والأداة غير (إن) ضرورة منهم: سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والنحاس[٤]، والسيرافي[٥]، والقزاز القيرواني[٦]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٧].

(١)ينظر: الكتاب٣/ ١١٣.

(٢)ينظر: المقتضب٢/ ٧٣.

(٣)ينظر: الأصول٢/ ٢٣١.

(٤)ينظر: إعراب القرآن١/ ٤٩٢.

(٥)ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧، ١٨٤.

(٦)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٣٨.

(٧)منهم: الصيمري في التبصرة والتذكرة١/ ٤١٨، عبد القاهر الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح٢/ ١١٢٢، ١١٢٣، والأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٣٧٧، تحصيل عين الذهب صـ٤٢٧، الدرر اللوامع٢/ ١٨٤، وابن الشجري في أماليه٢/ ٨١، الأصفهاني في شرح اللمع٢/ ٦٥٣، الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦١٩، ابن الأثير في البديع١/ ٦٣٦، ابن خروف في تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٥، العكبري في المتبع في شرح اللمع٢/ ٥٢٤، ابن يعيش في شرح المفصل٩/ ٩، ابن عصفور في شرح الجمل١/ ٣٧٠، ٢/ ١٩٩، ضرائر الشعر صـ٢٠٧، ٢٠٨، ابن مالك في تسهيل الفوائد صـ٢٣٦، الرضي في شرحه علىٰ الكافية١/ ٤٦١، ٤/ ٩٢، والنيلي في الصفوة الصفية ١/ ١٩٠، وابن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معط١/ ٣١٩، أبو حيان في التذييل والتكميل٦/ ١٨٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٢، ٥/ ٢٤٣١، والسمين الحلبي في الدر المصون٧/ ٢٣٩، وابن عقيل في المساعد٣/ ١٤٥، السلسيلي في شفاء العليل٣/ ٩٥٤، ناظر الجيش في تمهيد القواعد٩/ ٤٣٣٨، الشاطبي في المقاصد الشافية٣/ ٨٤، ٦/ ١٠٢، العيني في المقاصد النحوية٤/ ١٩١٤، السيوطي في همع الهوامع٤/ ٣٢٥، البغدادي في خزانة الأدب٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، الدرر اللوامع ٢/ ١١٥، الألوسي في الضرائر صـ١٧٨، الشنقيطي في الدرر اللوامع٢/ ١٨٤، ١٨٩ ،

هذا وقد وصفها الأعلم الشنتمري بأنها من أقبح الضرورات[١].

وجوزه الكسائي اختيارا مع(مَنْ) وإخوته، فأجازوا: من خالدا يضرب اضربه[٢].

هذا وقد ورد بيت آخر غير البيتين السابقين اللذين ذكرهما ابن الحاجب، دخل فيه أداة الشرط – غير إن – علىٰ الاسم، وهو قول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِي مِنَّا مُفَزَّعَا[٣]

والشاهد في قوله: فمن نحن نؤمنه يبت، حيث قدم الاسم(نحن) علىٰ الفعل(نؤمنه)، وفصل بينه وبين أداة الشرط (مَنْ) للضرورة الشعرية.

**هذا وقد اختلفت أقوال العلماء في رافع الاسم المرفوع بعد(إن) على ثلاثة مذاهب:**

**المذهب الأول:** مذهب الكوفيين أن الاسم المرفوع في نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[٤].

**وقد احتجوا لمذهبهم بأن قالوا:** إنما جوزنا تقديم المرفوع مع(إن)خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، ولقوتها جاز تقديم

---

(١)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٣٧٧.

(٢)ينظر: همع الهوامع٤/ ٣٢٦.

(٣)البيت من بحر الطويل، لهشام المري في: الكتاب٣/ ١١٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٩٨، تحصيل عين الذهب صـ٤٢٨، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٦، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٠٧، خزانة الأدب٣/ ١٨٤، وبلا نسبة في: المقتضب٢/ ٧٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٣٩، المقتصد شرح الإيضاح٢/ ١١٢٢، الإنصاف ٢/ ٦١٩، البديع في علم العربية١/ ٦٣٦، شرح التسهيل٤/ ٧٥، شرح الرضي٤/ ٩٣، والشاهد في قوله: فمن نحن نؤمنه، حيث تقدم الاسم علىٰ الفعل بعد (من) الشرطية للضرورة.

(٤) الإنصاف٢/ ٦١٦ بتصرف يسير وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٣٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٧، شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١٠.

المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعا به، وإن كان مرفوعا به لم يفتقر إلىٰ تقدير فعل[١].

**وقد رد الأنباري مذهبهم فقال**: نسلم أن(إن)هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل علىٰ جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي إلىٰ أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن يكون مرفوعا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرا له، ففي قول الله تعالىٰ " وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " تقديره: إن استجارك أحد استجارك[٢].

**المذهب الثاني**: مذهب جمهور البصريين أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل المظهر تفسير للفعل المقدر[٣].

**وقد احتج البصريون لمذهبهم بقولهم:**

قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه يجوز أن يفصل بين حرفي الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل علىٰ الفعل، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا

---

(١)الإنصاف٢/ ٦١٦.

(٢) المصدر السابق٢/ ٦١٦.

(٣)ينظر: الكتاب٣/ ١١٣ -١١٤، المقتضب٢/ ٧٢، الأصول٢/ ٢٣٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٣٢٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/ ٩٧، التبصرة والتذكرة١/ ٤١٨، المقتصد شرح الإيضاح٢/ ١١٢٢، تحصيل عين الذهب صـ٤٢٧، الإنصاف ٢/ ٦١٦، تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٥، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٧، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٠٨، ارتشاف الضرب٣/ ١٣٢٢، خزانة الأدب٩/ ٣٧.

يجوز، فدل علىٰ أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل علىٰ ذلك المقدر(١).

**المذهب الثالث**: مذهب الأخفش أنه يرتفع بالابتداء(٢).

وقد وصف الأنباري هذا المذهب بالفاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه، وإذا كان مقتضيا للفعل ولابد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استجارك وجود الابتداء الذي يرفع الاسم(٣).

وقد رده عبد القاهر الجرجاني بقوله: " ولا يجوز أن يكون(واغل)مرفوعا بالابتداء لجزم (ينبهم) ولا أن يكون مرفوعا بهذا الفعل الظاهر لأجل أن الفعل لا يتأخر عن الفاعل(٤)"

**وبعد معالجة القضية فأرى** أن الصواب ما ذهب إليه ابن الحاجب وجمهور البصريين من أن أداة الشرط غير (إن) لا تدخل علىٰ الأسماء إلا للضرورة الشعرية، ورافع الاسم مع (إن) مقدر يفسره الفعل المذكور وهو رأي جمهور البصريين؛ لقوة حجته.

---

(١)الإنصاف٢/ ٦١٦

(٢)ينظر: الإنصاف٢/ ٦٢٠، اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٥٧، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٢.

(٣)الإنصاف٢/ ٦٢٠ينظر: تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب صـ١٩٦.

(٤) المقتصد شرح الإيضاح٢/ ١١٢٣.

**القضية الثانية: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف**

المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد، والأصل ألا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، إذ كان المضاف إليه قد تنزل منزلة الجزء أو ما هو كالجزء من المضاف؛ لأنه واقع موقع تنوينه، لذا لم يجز الفصل بينهما[1]، وإن جاء فعلىٰ سبيل الاضطرار والشذوذ، إلا أنه قد وردت شواهد كثيرة قد تخرجه عن الشذوذ وتدخله في باب القياس، وهذه الشواهد منها الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور وغيرهما.

**وقد اختلف العلماء على هل يجوز الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور وغيرهما للضرورة؟ أم هل يجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور فقط للضرورة ؟**

وقد تحدث ابن الحاجب علىٰ الفصل بين المتضايفين في الشعر بغيرهما، مستدلا ببيت مجهول القائل، وعضد هذا الشاهد بقراءة لابن عامر، والبيت الذي استشهد به ابن الحاجب جاء فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر، وذكر أن أكثر النحويين ينكرون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وذكر أيضا رأيا لبعض النحويين وهو جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر للضرورة، وَرَدَّ: أن البيت ليس فيه ضرورة؛ لإمكانه أن يقول: زج القلوصِ أبو مزاده، فيكون أضاف المصدر إلىٰ مفعوله، ويرفع بعده الفاعل، وإليك نص ابن الحاجب قال: " وقوله في البيت:

---

(١)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٣ -٣٤، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٩، شرح الكافية لابن فلاح اليمني٢/ ٨٥٤، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٣، المقاصد الشافية٤/ ١٧٣، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٣، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٢.

فَـزَجَّـجْـتُـهَـا بِـمَـزَجَّـةٍ زَجَّ الـقَـلـوصَ أَبِـي مُـزَادَة(١)

يرد في المعنىٰ علىٰ قراءة ابن عامر: " قتل أولادهم شركائهم(٢)" وإنما ورك علىٰ الشعر قصدا لنفي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة، والنحويون أكثرهم ينكرون ذلك أيضا؛ لأنه لم يثبت الفصل عندهم إلا بالظرف، وهذا ليس بظرف، وقد رد بعضهم بطريق آخر، وهو أن الفصل إنما يجوز في الشعر للضرورة، وهذا لا ضرورة فيه، إذ كان يمكنه أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة، فيضيف المصدر إلىٰ المفعول، ويرفع بعده الفاعل(٣)" .

والشاهد في البيت: زَجَّ القلوصَ أبي مزاده، حيث فصل الشاعر بين المضاف(زج) الواقع مصدرا، والمضاف إليه(أبي مزاده)بمعمول المصدر وهو(القلوص)للضرورة الشعرية، والتقدير: زج أبي مزاده القلوصَ.والبيت من مجزوء الكامل، وتقطيعه كالآتي: " فزججتها" (/ / / ٥ // ٥)متفاعلن، حشو صحيح، " بِمَزَّجَةٍ" (/ / / ٥ // ٥)متفاعلن، عروضة صحيحة، " زَجَّ القلو" (/ ٥ / ٥ / / ٥) مُتْفاعلن، حشو مضمر، والإضمار: تسكين الثاني المتحرك، " صَ أبي مزاده" (/ / / ٥ / / ٥ / ٥

(١)البيت من مجزوء الكامل، سبق تخريجه صـ٤٣ . والشاهد في قوله: زج القلوص أبي مزاده، حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه " أبي مزاده" بمعمول المصدر " القلوص" للضرورة.

(٢) سورة الأنعام، جزء من الآية (١٣٧)، قرأها ابن عامر " زين" بالبناء للمجهول، ونصب " الأولاد " وجر " الشركاء" ، بالفصل بين المضاف " قتل" وهو مصدر، والمضاف إليه " شركائهم" بمعمول المصدر، وهو " الأولاد" . تنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٩٨، الحجة للقراء السبعة٣/ ٤٠٩، المحرر الوجيز٢/ ٣٥٠، البحر المحيط٤/ ٢٣١، الدر المصون٥/ ٣١١، اللباب في علوم الكتاب٨/ ٤٤٤ .

(٣)الإيضاح شرح المفصل١/ ٣٩٤.

)متفاعلاتن، ضرب مرفل، والترفيل: زيادة سبب خفيف علىٰ ما آخره وتد مجموع[١]، والترفيل لا يدخل إلا بحر الكامل[٢].

ولو قال الشاعر: زج القلوصِ أبو مزاده، فأضاف المصدر إلىٰ مفعوله، ورفع الفاعل؛ لم ينكسر بحر البيت، إذ تقطيعه يكون كالتالي: " زج القلو"(/ ٥ / ٥ / / ٥ ) مُتْفاعلن، " صِ أبو مزاده"(/ / / ٥ / / ٥ / ٥ )متفاعلاتن، ضرب مرفل، قال ابن جني: " أي: زج أبي مزاده القلوص. ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته علىٰ أن يقول: زج القلوصِ أبو مزاده، كقولك: سرني أكلُ الخبزِ زيدٌ.وفي هذا البيت عندي دليل علىٰ قوة إضافة المصدر إلىٰ الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوىٰ من إضافته إلىٰ المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلىٰ الفاعل دون المفعول[٣]"

والحق أن العلماء قد اختلفوا في جواز الفصل بين المتضايفين، هل يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام؟ أم الفصل يكون في الشعر فقط ؟ وإذا كان الفصل في الشعر، هل يفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور فقط؟ أم الفصل بينهما في الشعر يكون بهما وبغيرهما؟ إليك تفصيل القول في مذاهب النحويين:

(١) ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر صـ١٩١.

(٢) ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٤.

(٣)الخصائص٢/ ٤٠٦ وينظر: خزانة الأدب٤/ ٤١٧.

**المذهب الأول**: مذهب البصريين[١]: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والفصل يكون بالظرف والجار والمجرور فقط للضرورة[٢].ونسب هذا المذهب لجمهور النحويين[٣].

وقد احتج سيبويه لهذا المذهب فقال: " قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة[٤]"

والعلة في جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف في الشعر للضرورة " أن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر " فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها[٥]" .

**وقد علل السيرافي بتعليل آخر قال: " وإنما خص الظروف؛ لأنه قد يفصل بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما بغيرهما كـ (إن) واسمها[٦]"** .

---

(١) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢٢٠، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، الإنصاف٢/ ٤٢٧، الصفوة الصفية٢/ ٦٧٠، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٤١، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٢، خزانة الأدب٤/ ٤١٨.

(٢) ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٨١، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، الإنصاف٢/ ٤٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٤، الصفوة الصفية٢/ ٦٧٠، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٨٩، شرح الرضي٢/ ٢٦٠، حاشية ابن النحوية علىٰ شرح الكافية١/ ٢٠٦، توضيح المقاصد٢/ ٨٢٤، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٤١، خزانة الأدب ٤/ ٤١٨ .

(٣)ينظر: شرح المكودي علىٰ الألفية١/ ٤٤٧، شرح ابن طولون١/ ٤٨٠.

(٤)الكتاب٢/ ١٦٤ وينظر: الإنصاف٢/ ٤٣١، خزانة الأدب٤/ ٤١٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٣.

(٦)شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣١.

وقد وردت شواهد كثيرة جاء فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة، منها قول الشاعر:

لَـمَّـا رَأَتْ سَـاتِيْـدَمَـا اسْـتَـعْبَرَتْ  للهِ دَرُّ الـيـومَ مَـنْ لامَـهـا (١)

فقد فصل الشاعر بين المضاف (در)والمضاف إليه(منلامها)بالظرف(اليوم)للضرورة، والتقدير: لله در من لامها اليوم، ومثله قول الشاعر:

كَـمَـا خُـطَّ الـكـتـابُ بِـكَـفٍّ يـومَـًا  يـهـوديٍّ يُـقَـاربُ أو يـزيـلُ (٢)

(١)البيت من بحر السريع، لعمرو بن قميئة في: الكتاب١/ ١٧٨، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٨، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٢، الإنصاف٢/ ٤٣١، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٠، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٣، خزانة الأدب٤/ ٤٠٧، وبلا نسبة في: المقتضب٤/ ٣٧٧، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢١٨، ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٨٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٧٧، البديع في علم العربية١/ ٣٠١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٥، شرح الرضي ٢/ ٢٦٠، اللغة: ساتيدما: اسم جبل . استعبرت: بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أهلها، والعرب تقول: لله در فلان، إذا دعوا له، أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما.المعنىٰ: وصف الشاعر امرأة نظرت إلىٰ جبل ساتيدا فتذكرت بلادها فاستعبرت شوقا إليها، ثم قال: لله در من لامها اليوم علىٰ بكائها. والشاهد في قوله: لله در اليوم من لامها، حيث فصل بين المضاف (در) والمضاف إليه " من لامها" بالظرف(اليوم)للضرورة.

(٢)البيت من بحر الوافر، لأبي حية النميري في: الكتاب١/ ١٧٨، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢١٨، ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٧٩، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٤، الإنصاف ٢/ ٤٣٢، المقاصد الشافية٤/ ١٨٦، المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٤، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٦، خزانة الأدب٤/ ٤١٩، الدرر اللوامع٢/ ٦٦، وبلا نسبة في: المقتضب٤/ ٣٧٧، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، الخصائص٢/ ٤٠٥، شرح عمدة الحافظ٢/ ٤٩٥.اللغة: يقارب: يجعل بعض كتابته قريبة من بعض. يزيل: مضارع أزال الشيء عن الشيء إذا ميز أحدهما عن الآخر، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض.والشاهد في قوله: بكف يوما يهودي، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة.

ففصل بين المضاف(كف)والمضاف إليه(يهودي)بالظرف(يوما)للضرورة، والتقدير: بكف يهودي يوما، ومثله قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُوْنَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ[1]

ففصل الشاعر بين المضاف(ناحت)والمضاف إليه(صخرة)بالظرف (يوما) للضرورة، والتقدير: كناحت صخرة بعسيل يوما، ومثال الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الميسِ أصواتَ الفراريجِ[2]

---

(١)البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٣، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٧٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٢، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٣، توضيح المقاصد٢/ ٨٢٤، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٧، أوضح المسالك ٣/ ١٨٤، المساعد٣/ ٣٦٧، شفاء العليل٢/ ٧٢٥، المقاصد النحوية٣/ ١٣٨٢ .اللغة: رشني: فعل أمر مأخوذ من راش السهم، يريشه إذا ألزق عليه الريش، وفي ذلك قوة للسهم. بعسيل: العسيل: مكنسة العطار. المعنىٰ: يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه اجزني خيرا علىٰ مديحي إياك ولا تجعل سعي إليك غير مجد إلي فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذه من الليف، وضرب ذلك مثالا لمن يسعىٰ في غير طائل.والشاهد في قوله: كناحت يوما صخرة، حيث فصل بين المضافين بالظرف للضرورة.

(٢)البيت من بحر البسيط، لذي الرمة في ديوانه٢/ ٩٩٦، الكتاب١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢١٧، =ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٧٩، الخصائص٢/ ٤٠٤، الإنصاف٢/ ٤٣٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩١، المقاصد الشافية٤/ ١٨٦، خزانة الأدب٤/ ٤٠٧، وبلا نسبة في: المقتضب٤/ ٣٧٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٧٨، شرح الرضي ٢/ ٢٦٠، اللغة: الإيغال: المضي والإبعاد. الميس: خشب الرحل والقتب.المعنىٰ: أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضا فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرجال لشدة السير.والشاهد في قوله: كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

ففصل الشاعر بين المضاف(أصوات)والمضاف إليه(أواخر الميس)بالجار والمجرور(من إيغالهن بنا)للضرورة، والتقدير: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا، ومثله قول الشاعر:

هُمَا أَخَوا في الحربِ مَنْ لا أَخَا لـه إذا خافَ يومًا نبوةً فَدَعَاهَا[1]

ففصل بين المضاف(أخوا)والمضاف إليه(من لا أخا له)بالجار والمجرور(في الحرب) للضرورة، والتقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، ومثله قول الشاعر:

مُؤَخَّرُ عَنْ أَنْيَابِه جلدِ رأسِهِ وأسنانِه مثل الزِّجَاجِ خَرُوج[2]

ففصل الشاعر بين المضاف(مؤخر)والمضاف إليه(جلد رأسه)بالجار والمجرور (عن أنيابه) للضرورة، والتقدير: مؤخر جلد رأسه عن أنيابه، ومثله قول الشاعر:

---

(١)البيت من بحر الطويل، لقيس بن ثعلبة في: شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٥، المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٥، ولدرنىٰ بنت عبعبة في: الكتاب١/ ١٨٠، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٥، شرح اللمع للأصفهاني ١/ ٤٧٦، الإنصاف ٢/ ٤٣٤، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٢، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٨٠، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٤، المساعد٣/ ٣٦٨، المقاصد الشافية٤/ ١٨٧، المطالع السعيدة ٢/ ٩٨. اللغة: أصل النبوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة.المعنىٰ: تقول الشاعرة في رثاء أخويها لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين ينصرانه إذا دهمه العدو، ويأخذان بيده إذا غشيه الهوىٰ، فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه.والشاهد في قوله: أخوا في الحرب من لا أخا له، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

(٢) البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: معاني القرآن وإعرابه للفراء٢/ ٨١، مجالس ثعلب١/ ١٢٥، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩١ .اللغة: الزجاج جمع زج، وهو الحديدة في أسفل الرمح.كأنه يريد بتأخر جلد رأسه عن أنيابه أنه كالأسد يكشر عن أسنانه ويبديها، ولا يطبق رأسه علىٰ أسنانه فيخفيها.والشاهد في قوله: مؤخر عن أنيابه جلد رأسه، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

لَأَنْـتَ مُـعْـتَـادُ فِي الهيجـا مُصَـــابَرَةٍ  يَصْــلَىٰ بِهَـا كـلُّ مَنْ عَـادَاك نِيرَانَا[١]

ففصل الشاعر بين المضاف(معتاد)والمضاف إليه(مصابرة)بالجار والمجرور (في الهيجا) للضرورة، والتقدير: لأنت معتاد مصابرة في الهيجا، ومثله قول الشاعر:

كَـمْ بِـجُـوْدٍ مُـقْـرِفٍ نَـالَ الـعُـلَا  وَكَـرِيْـمِ بُـخْـلُـهُ قـد وَضَـــعَـه[٢]

ففصل الشاعر بين(كم)ومجرورها(مقرف)بالجار والمجرور(بجود)للضرورة، والتقدير: كم مقرف بجود إلىٰ غير ذلك من الشواهد الشعرية التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور؛ " لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[٣]" .

وقد نسب لجمهور النحويين أن الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور لا يكون إلا في الشعر للضرورة[٤].

---

(١) البيت من بحر البسيط، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٧٣، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٢، المساعد٢/ ٣٦٨، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٣. اللغة: في الهيجا: في الحرب، والهيجا: تمد وتقصر وهي ههنا مقصورة. يصلىٰ من صليت الرجل نارا إذا أدخلته النار. المعنىٰ: من عادتك في الحرب المصابرة التي يصلىٰ كل من عاداك شرها. والشاهد في قوله: لأنت معتاد في الهيجا مصابرة، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

(٢)البيت من بحر الرمل، وسبق تخريجه صـ١٧ . والشاهد في قوله: كم بجود مقرف، حيث فصل بين المتضايفين بالجار والمجرور للضرورة.

(٣) الإنصاف٢/ ٤٣٥ .

(٤) ينظر: شرح المكودي علىٰ الألفية١/ ٤٤٧، شرح ابن طولون١/ ٤٨٠ .

ونسب الفصل بالظرف للضرورة لجمهور البصريين[١].ونسب مرة أخرىٰ لأكثر البصريين[٢]،ونسب مرة رابعة لأكثر النحويين[٣].

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن الفصل بين المتضايفين في الشعر للضرورة يكون بالظرف منهم: سيبويه الذي قال: " ولا يجوز: " يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار " إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[٤]" ، وقال في موضع آخر: " وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه، قال الشاعر وهو ذو الرمة:

كَـأَنَّ أَصْـواتَ مِـنْ إِيْـغَـالِـهِـنَّ بِـنَـا أَوَاخِر الميسِ أصـواتَ الفراريجِ[٥]

(١) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢٢٠، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، الإنصاف٢/ ٤٤٧، الصفوة الصفية٢/ ٦٧٠، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٤١، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٢، خزانة الأدب٤/ ٤١٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد٢/ ٨٢٤، شرح الأشموني٢/ ٣٢٧.

(٣) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ١/ ٣٩٤، شرح ابن الناظم علىٰ الألفية صـ٢٨٩، شرح الرضي٢/ ٢٦١، أوضح المسالك ٣/ ١٧٧، المساعد٣/ ٣٧٢، همع الهوامع٤/ ٢٩٤، الضرائر وما يسوغ للشاعر صـ١١٠.

(٤)الكتاب١/ ١٧٦ وينظر: الدر المصون٥/ ١٦٤.

(٥) الكتاب٢/ ٢٨٠ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣١، التبصرة والتذكرة١/ ٢٨٧، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٦، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٢، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، خزانة الأدب٤/ ٤١٦.

والمبرد(١)، والسيرافي الذي قال: " فإذا اضطر الشاعر جاز أن يفصل بالظروف وحروف الجر مشبها بـ(إن)وأخواتها(٢)" ، وجعل السيرافي الفصل بغير الظرف قبيح جدا(٣)" .

وأبو علي الفارسي الذي جعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول قبيح قليل في الاستعمال(٤).وابن جني الذي قال: " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشعر(٥)" ، والقزاز القيرواني(٦)، إلا أنه جعل الفصل بغير الظرف أصعب من الظرف(٧)، والأعلم الشنتمري(٨)، إلىٰ غير ذلك من العلماء(٩).

---

(١) ينظر: المقتضب٤/ ٣٧٦.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢١٧ وينظر: ضرورة الشعر صـ١٧٨، شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٣٣ -٣٤، ٣/ ٢٤.

(٣)ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢٢٢، ضرورة الشعر صـ١٨١.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة٣/ ٤١١، خزانة الأدب٤/ ٤٢٣.

(٥) الخصائص٢/ ٤٠٤ وينظر: الدر المصون٥/ ١٦٥.

(٦)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٧٥.

(٧) السابق نفسه صـ١٨٠.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب صـ١٤٥.

(٩) منهم ابن السيد البطليوسي، وقد جعل الفصل بغير الظرف " أفحش ما جاء في الشعر ودعت إليه ضرورة" خزانة الأدب ٤/ ٤١٤، والزمخشري في المفصل في علم العربية صـ١٠٩، والخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب٢/ ٥٠ ـ٥١، وابن يعيش في شرح =المفصل٣/ ٢٠، وقد جعل الفصل بالمفعول " ضعيف جدا" شرح المفصل٣/ ٢٣، وابن عصفور الذي ذهب في شرح الجمل عند الحديث عن الضرورة الشعرية إلىٰ أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه منه ما هو مقيس في الضرورة وهو الفصل بالظرف، ومنه ما هو غير مقيس وهو الفصل بغيرهما.ينظر: شرح الجمل٢/ ٦٠٤ -٦٠٥، وذهب في ضرائر الشعر إلى

وقد اختلف تقييم العلماء لهذه الضرورة، فجعلها ابن عصفور من الضرائر الحسنة[١]، وجعلها الرضي من القبائح قال: " ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قلته وقبحه[٢]" .

**المذهب الثاني: مذهب الكوفيين**[٣]: أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر، كما يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام[٤].

**وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالقياس والسماع:**

**أولا: القياس**: أن الأصل ألا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أجزاء الاسم، إذ كان المضاف إليه قد تنزل منزلة الجزء أو ما هو كالجزء من المضاف؛ لأنه واقع موقع

---

أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف من الضرائر الحسنة.ضرائر الشعر صـ١٩٤، والفصل بغير الظرف والجار والمجرور أقل من الظروف.ضرائر الشعر صـ١٩٧، وينظر: المقرب١/ ٥٤، ومنهم النيلي الذي جعل الفصل بغير الظرف قبيح جدا.ينظر: الصفوة الصفية٢/ ٦٦٩ -٦٧٠، وإلىٰ مثل ذلك ذهب ابن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معط٢/ ١٣٨٩، وابن النحوية في حاشيته علىٰ الكافية١/ ٢٠٦، والعيني في المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٥، والسنهوري في شرحه علىٰ الآجرومية٢/ ٧٣٣، إلا أنه جعل الفصل بالظرف إن تعلقا بالمضاف فيكون الفصل بقوة، وإن لم يتعلقا به فيضعف، والبغدادي في خزانة الأدب٤/ ٤٠٦، وجعل الفصل بغير الظرف نادرا.خزانة الأدب٤/ ٤١٣.

(١) ينظر: ضرائر الشعر صـ١٩٤، شفاء العليل٢/ ٧٢٥.

(٢) شرح الرضي٢/ ٢٦١.

(٣) ينظر: الإنصاف٢/ ٤٢٧، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٦، البحر المحيط٤/ ٢٣١، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٩، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٢، همع الهوامع٤/ ٢٩٥، خزانة الأدب٤/ ٤١٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٦، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٩.

تنوينه فصار الفصل بينهما محظورا، فإن جاء فعلىٰ جهة الاضطرار والشذوذ، لكن لما جاء فيه كثرة في بعض المواضع وساعده النظر قال بالقياس حيث كثر، وأبقىٰ ما سوىٰ ذلك علىٰ المنع إلا أن يسمع فيحفظ(١)" .

**ثانيا: السماع**: وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع الذي يعضد مذهبهم، وهذا السماع مصدره القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والنثر، فمن باب أولىٰ يأتي في الشعر.

**أولاً: القراءات القرآنية**: مما ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله تعالىٰ في قراءة ابن عامر" قتل أولادهم شركائهم" فقد فصل بين المضاف (قتل)، والمضاف إليه (شركائهم)، بمعمول المصدر(أولادهم)، ومثله قوله تعالىٰ " فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ(٢)" في قراءة من نصب (وعده)، وجر(رسله)، فقد فصل بين المضاف(مخلف)، والمضاف إليه(رسله)، بمعمول المضاف(وعده).

**ثانيا: الحديث الشريف**: وما جاء في الحديث قوله ــ صلىٰ الله عليه وسلم ــ: " هل أنتم تاركوا لي صاحبي(٣)" فقد فصل بين المضاف(تاركو)، والمضاف إليه(صاحبي)، بالجار والمجرور(لي).

---

(١) المقاصد الشافية٤/ ١٧٣ وينظر: التذييل والتكميل١٢/ ١٤٣.

(٢)سورة إبراهيم، جزء من الآية(٤٧).قال السمين الحلبي: قرأت جماعة: " مخلف وعدَه رسله" بنصب (وعده) وجر (رسله)، فصلا بالمفعول بين المتضايفين.الدر المصون٧/ ١٢٩ وينظر: البحر المحيط٥/ ٤٢٧.

(٣) الحديث في مختصر صحيح الإمام البخاري ٣/ ١٧٤، باب " قل يا أيها الناس إني رسول الله" ، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ١٨/ ٣٤١، شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧/ ١٣٠ . والشاهد فيه أنه قد فصل بين اسم الفاعل(تاركو)جمع (تا

**ثالثا: المنثور من أقوال العرب**: ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمنثور العرب قول العربي: " تَرْكُ يَوْمَـًا نَفْسِك وهواها[١]" فقد فصل بين المضاف(ترك) والمضاف إليه(نفسك)بالظرف(يوما)، ومنه حكاية الكسائي: " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ[٢]" فقد فصل بين المضاف(غلام)والمضاف إليه(زيد)بالقسم(والله)، ومنه حكاية أبي عبيدة: " إن الشاةَ تسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها[٣]" فقد فصل بين المضاف (صوت) والمضاف إليه(ربها)بالقسم(والله)، ومنه قول العربي: " هذا غلامُ – إن

---

والمضاف إليه(صاحبي)بالجار والمجرور(لي)بدليل حذف النون لنية الإضافة، فلو لم يكن ينوي الإضافة لقال: صاحبين، والفاصل بينهما الجار والمجرور (لي)، وأصله: هل أنتم تاركو صاحبي لي.

(١) ينظر القول في: شرح التسهيل٣/ ٢٧٣، ٢٧٦، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٣، توضيح المقاصد٢/ ٨٢٥، أوضح المسالك٣/ ١٨٧، المساعد٣/ ٣٦٧، تمهيد القواعد صـ٣٢٥٩، المقاصد الشافية٤/ ١٧٧، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٤، همع الهوامع ٤/ ٢٩٤، المطالع السعيدة٢/ ٩٧ .وقد فصل بين المضاف(ترك)، والمضاف إليه(نفسك) بالظرف.

(٢) تنظر الحكاية في: الإنصاف٢/ ٤٣١، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٩٣، شرح عمدة الحافظ٢/ ٤٩٧، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٨٩، شرح الرضي٢/ ٢٦٠، شرح الكافية لابن فلاح اليمني٢/ ٨٥٦، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٥، توضيح المقاصد٢/ ٨٢٦، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٧٠، المقاصد الشافية٤/ ١٨٣، خزانة الأدب٤/ ٤١٨ .وقد فصل بين المضاف(غلام) وهو اسم جامد، والمضاف إليه (زيد) بالقسم (والله) .

(٣) تنظر الحكاية في: الإنصاف٢/ ٤٣١، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٩، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٩٤، شرح عمدة الحافظ٢/ ٤٩٨، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٩٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٨٩، المقاصد الشافية٤/ ١٨٣، همع الهوامع٤/ ٢٩٥، شرح الأشموني٢/ ٣٢٨، خزانة الأدب٤/ ٤١٨ .وقد فصل بين المضاف(صوت) وهو اسم جامد، والمضاف إليه (ربها) بالقسم (والله) .

شاء الله – ابنِ أخيك[١]" فقد فصل بين المضاف (غلام) والمضاف إليه(ابن)بجملة (إن شاء الله).

فإذا جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر بالظرف وغيره فمجيئه في الشعر بغير الظرف والجار والمجرور للضرورة أولىٰ.

وقد جاءت أشعار كثيرة فيها الفصل بين المتضايفين بغير الظرف منها قول الشاعر السابق:

فَـزَجَّـجْـتُـهَـا بِـمَـزَجَّـةٍ زَجَّ الـقـلـوصَ أبِـي مُـزَادَة

وسبق التعرض لهذا الشاهد، ومنه قول الشاعر:

يَـطُـفْـنَ بِـحُـوْزِيِّ الـمَـرَاتِـعِ لَـمْ تَـرْعَ بِوَادِيـه مَنْ قَرْعِ الْقَسِـيِّ الْكَنَـائِنِ[٢]

---

(١) ينظر القول في: شرح الرضي٢/ ٢٦٠، توضيح المقاصد٢/ ٨٣٣، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٤٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٤، شرح الأشموني٢/ ٣٢٩، خزانة الأدب٤/ ٤٢٢ .وقد فصل بين المضاف (غلام) وهو اسم جامد، والمضاف إليه (ابن) بجملة (إن شاء الله).

(٢)البيت من بحر الطويل، للطرماح في ديوانه صـ٢٦٩، وله في ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٧، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٢، شرح التسهيل٣/ ٢٧٧، شرح الكافية الشافية =٢/ ٩٨٥، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٨٩، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٩، المقاصد الشافية ٤/ ١٧٥، المقاصد النحوية٣/ ١٣٦٨، وبلا نسبة في: الخصائص٢/ ٤٠٦، الإنصاف ٢/ ٤٢٩. اللغة: يطفن: يدرن. الحوزي: المتوحد المنفرد، وأراد به فحل البقر الوحشي. المراتع: جمل مرتع وهو مكان الرعي. لم ترع: لم تخف. القرع: الضرب: القسي: جمع قوس. الكنائن: جمع كنانة، وهي جراب توضع فيه السهام.والشاهد في قوله: قرع القسي الكنائن، حيث فصل بين المتضايفين بمعمول المصدر.

فقد فصل بين المضاف(قرع)، والمضاف إليه (الكنائن)، بمعمول المصدر(القسي) وهو غير ظرف للضرورة، والتقدير: من قرع الكنائن القسي، ومثله قول الآخر:

تَسْـقِي امْتِيَاحًـا نَدَىٰ الْمِسْـوَاكَ رِيْقَتِهَا  كَمَا تَضَـمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَـفُ[1]

فقد فصل بين المضاف(ندىٰ)، والمضاف إليه (ريقتها)، بمعمول المضاف (المسواك) وهو غير ظرف للضرورة، والتقدير: ندىٰ ريقتها المسواك، ومثله في الفصل بغير الظرف قول الشاعر:

تَمُرُّ عَلَىٰ مَـا تَسْـتَمِرُّ وَقَـدْ شَـفَـتْ  غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُـدُوْرِهَا[2]

---

(١)البيت من بحر البسيط، لجرير في ديوانه صـ ٢٩٠، وله في: شرح التسهيل٣/ ٢٧٤، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٥، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، المساعد٣/ ٣٦٨، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٧٧، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٥، الضرائر للألوسي صـ١١١، الدرر اللوامع ٢/ ٢٦٦.وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية٢/ ٩٨٩، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٢، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٣، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٥. اللغة: امتياحا: مصدر امتاح، وأصل معناه: غرف الماء، وأراد به هنا الاستياك.السواك: العود يستاك به. الريقة: الرضاب وهو ماء الفم. الرصف: الحجارة المرصوفة، وماء الرصف هو الماء الذي ينحدر من الجبال علىٰ الصخر، وهو أصفىٰ ما يعرف العرب من الماء.والشاهد في قوله: ندىٰ المسواك ريقتها، حيث فصل بين المتضايفين بمعمول المصدر.

(٢)البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: ضرورة الشعر للسيرافي صـ١٨١، ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ٢٢١، الإنصاف٢/ ٤٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٠٠، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٠٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٤، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٩١، الصفوة الصفية٢/ ٦٧٠، شرح الكافية لابن فلاح اليمني٢/ ٨٥٧، شرح الرضي٢/ ٢٦٠، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٢/ ١٣٨٩، خزانة الأدب٤/ ٤١٣.اللغة: تمر: من المرور. وتستمر: من الاستمرار. الغلائل: جمع غليل وهو الظعن.وشفىٰ من الشفاء، شفىٰ الله المريض: أذهب عنه العلة.والشاهد في قوله: شفت غلائل عبد القيس منها صدورها، حيث فصل بين المتضايفين بغير الظرف للضرورة.

فقد فصل بين المضاف(غلائل)، والمضاف إليه (صدورها)، بـ(عبد القيس) وهو غير ظرف للضرورة، والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها، ومثله قول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا  كَأَنَّ قَفْرَاً رُسُومَهَا قَلَمَا(١)

فقد فصل بين المضاف(بعد)، والمضاف إليه (بهجتها)، بالفعل (خط)، والتقدير: فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها، ومثله قول الآخر:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلهوىٰ مِنْ طَبٍّ  ولا جَهِلْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ(٢)

ففصل بين المصدر المضاف(قهر)، والمضاف إليه (صب)، بفاعل المضاف وهو (وجد) للضرورة، والتقدير: ولا جهلنا قهرَ وجدٍ صبٌّ، ومثله قول الآخر:

---

(١)البيت من بحر المنسرح، بلا نسبة في: الخصائص٢/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٣، الإنصاف٢/ ٤٣١، شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢/ ٨٥٧، المقاصد الشافية٤/ ١٨٨، خزانة الأدب ٤/ ٤١٨ .ونسب لذي الرمة في ملحق ديوانه صـ ١٩٠٩ . ويصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم. والشاهد في قوله: بعد خط بهجتها، حيث فصل الشاعر بين المتضايفين بالفعل خط للضرورة.

(٢)البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٣، شرح التسهيل٣/ ٢٧٤، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٩١، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٥، المساعد٣/ ٣٦٩، المقاصد الشافية٤/ ١٨٩، المقاصد النحوية٣/ ١٣٨٣، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٣٦، همع الهوامع٤/ ٢٩٧، شرح الأشموني٢/ ٣٢٩، الفضة المضية صـ٣١٤.اللغة: ما إن وجدنا: إن: زائدة. الهوىٰ: العشق، أو محبة الإنسان للشيء حتىٰ يغلب علىٰ قلبه.طب: علاج الجسم والنفس. قهر: أي غلبه.وجد: شدة الحب. صب: من الصبابة وهي رقة الشوق وحرارته.يريد أنه لم يجد علاجا من برح به العشق..والشاهد في قوله: قهر وجد صب، حيث فصل بين المتضايفين بفاعل المصدر للضرورة.

تَرَىٰ أَسْهُمًَا للموتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي ولا تَـرْعَـوِي عَـنْ نَـقْـضِ أهـواؤنَـا

ففصل بين المضاف(نقض)، والمضاف إليه (العزم)، بفاعل المصدر(أهواؤنا) للضرورة، والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، ومثله قول الآخر:

أَنْـجَـبَ أَيَّـامَ وَالِـدَاهُ بِـهِ إِذْ نَـجْـلَاهُ فَـنِـعْـمَ مَـا نَـجَـلَا[٢]

ففصل بين المضاف(أيام)، والمضاف إليه جملة (إذ نجلاه)، بفاعل الفعل (أنجب) للضرورة، والتقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه.

(١)البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل٣/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٤، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٥، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، توضيح المقاصد٢/ ٨٣٠، شفاء العليل٢/ ٨٢٦، المقاصد النحوية٣/ ١٣٦٨، شرح الآجرومية للسنهوري ٢/ ٧٣٥. اللغة: أسهما: جمع سهم. تصمىٰ: من الإصماء، أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه، قوله: ولا تنمي من الإنماء، من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك.ولا ترعوىٰ من الارعواء وهو الكف.العزم: من عزمت علىٰ الأمر إذا أردت فعله.والشاهد في قوله: عن نقض أهواؤنا العزم، حيث فصل بين المتضايفين بفاعل المصدر للضرورة.

(٢)البيت من بحر المنسرح، للأعشىٰ ميمون بن قيس في ديوانه صـ١٧١، وله في: المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٩، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٣٥، الدرر اللوامع٢/ ١٦٤، وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٤، شرح التسهيل٣/ ٢٧٤، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٨٥، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٢، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٥، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، المساعد٣/ ٣٦٩، شفاء العليل ٢/ ٨٢٦، المقاصد الشافية٤/ ١٨٩، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٥، الضرائر للألوسي صـ١١٠ .اللغة: =أنجب من قولهم: أنجب الرجل إذا ولدت امرأته ولدا نجيبا. نجلاه: ولداه.والشاهد في قوله: أنجب أيام ولداه به إذ نجلاه، حيث فصل بين المتضايفين بفاعل أنجب للضرورة.

وقد ذهب ابن مالك[١] مذهب الكوفيين إلا أنه جعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في اختيار الكلام في ثلاث صور، وضرورة في أربع، قال ابن هشام:

" **الأولى**: أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر " : قتل أولادهم شركاهم" ، وقول الشاعر:

عَتَوا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَىٰ الْسِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ[٢]

وإما ظرفه، كقول بعضهم: " تركُ يومًا نفسِك وهواها"

**الثانية**: أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله" ، وقول الشاعر:

مَازَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُكَ بِالْغِنَىٰ وَسِواكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ[٣]

---

(١)ينظر: شرح عمدة الحافظ٢/ ٤٩٣، شرح التسهيل٣/ ٢٧٣ -٢٧٥، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٨٩، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٢٨٩، أوضح المسالك٣/ ١٧٧، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٣، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٤٠، الفضة المضية صـ٣١٣ .

(٢)البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ٢/ ٤٩١، شرح التسهيل٣/ ٢٧٨، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٨٧، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٠، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٩، أوضح المسالك٣/ ١٨٠، المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٣، الفضة المضية صـ٣١٤. اللغة: عتو: ماض مسند لواو الجماعة، وهو مجاوزة الحد.السلم: الصلح.البغاث: بفتح الباء وكسرها وضمها، طائر ضعيف يصاد ولا يصيد.الأجادل: جمع أجدل وهو الصقر. والشاهد في قوله: سوق البغاث الأجادل، حيث فصل بين المضاف (سوق)، والمضاف إليه (الأجادل) بمعمول المصدر (البغاث)للضرورة.

(٣)البيت من بحر الكامل، بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٠، المقاصد النحوية٣/ ١٣٧٤، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٣، شرح الأشموني٢/ ٣٢٧، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٩، الفضة المضية صـ٣١٥. اللغة: يوقن: مضارع أيقن فلان بالأمر إذا كان منه علىٰ ثبت، وقد علمها جا

أو ظرفه كقوله (ص) " هل أنتم تاركوا لي صاحبي" ، وقول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُوْنَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ

**الثالثة:** أن يكون الفاصل قسما كقولك: " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"، **والأربع الباقية تختص بالشعر: إحداها:** الفصل بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، فاعلا كان كقوله:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجْلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أو مفعولا، كقوله:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَىٰ الْمِسْوَاكَ رِيْقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

**الثانية:** الفصل بفاعل المضاف، كقوله:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلهَوىٰ مِنْ طَبٍّ ولا جَهِلْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

**الثالثة:** الفصل بنعت المضاف، كقوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأباطِحِ طَالِبِ[1]

---

لا يخالطه تردد ولا شك.يؤمك: يقصدك.المحتاج: اسم فاعل من احتاج. والشاهد في قوله: مانع فضله المحتاج، حيث فصل بين المضاف (مانع) اسم فاعل، فعله يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلىٰ مفعوله الأول وهو قوله (المحتاج)، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو قوله(فضله).

(١)البيت من بحر الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان في: شرح التسهيل٣/ ٢٧٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٢، المقاصد الشافية٤/ ١٨٨، المقاصد النحوية٣/ ١٣٨٠، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٧، شرح الآجرومية للسنهوري٢/ ٧٣٦، الفضة المضية صـ٣١٦، الدرر اللوامع٢/ ١٦٦.وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٦، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٤، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٧، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٩، المساعد٣/ ٣٧٠، شرح ابن عقيل٣/ ٨٤، الضرائر صـ٢٠٤.

**الرابعة: الفصل بالنداء، كقوله:**

كَـأَنَّ بِـرْذُوْنَ أَبَـا عِصَـامٍ زَيْـدِ حِـمَـارٌ دُقَّ بِـالـلِـجَـامِ(١)

**أي: كأن برذون زيد يا أبا عصام(٢)"**

**هذا وقد رد الأنباري كلمات الكوفيين - كعادته ضدهم - فقال: " أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به(٣)" .**

**أما الجواب عما حكاه الكسائي وأبو عبيدة، وهو الفصل بين المتضايفين بالقسم فقال: " إنما جاز ذلك في اليمين لأنها تدخل علىٰ أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما**

---

اللغة: المرادي: المنسوب إلىٰ مراد، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم - قبحه الله -. والشاهد في قوله: من ابن أبي شيخ الأباطح طالب، حيث فصل بين المضاف (أبي)، والمضاف إليه (طالب)، بقوله: شيخ الأباطح، وهو نعت.

(١)البيت من بحر الرجز، بلا نسبة في: الخصائص٢/ ٤٠٤، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٥، شرح التسهيل٣/ ٢٧٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٥، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٣، التذييل والتكميل١٢/ ١٤٦، شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، شرح ابن عقيل٣/ ٨٦، شفاء العليل٢/ ٨٢٦، المقاصد الشافية٤/ ١٨٩، المقاصد النحوية٣/ ١٣٨٨، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٣٨، الفضة المضية صـ٣١٧. اللغة: البرذون: ضرب من الخيل، أبواه ليسا من الخيل العربية. أبا عصام: كنية رجل.دق: زين وحسن. والشاهد في قوله: برذون أبا عصام زيد، حيث فصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد)، بالنداء (أبا عصام) محذوف الأداة، وتقدير الكلام: كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام.

(٢)أوضح المسالك٣/ ١٧٧ -١٩٥ وينظر: شرح التسهيل٣/ ٢٧٢ -٢٧٨، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٩٠ -٤٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ -٩٩٤، ، شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٨٩ وما بعدها، توضيح المقاصد ٢/ ٨٢٤ وما بعدها، تمهيد القواعد صـ٣٢٦٤ وما بعدها، المقاصد الشافية٤/ ١٧٣ وما بعدها.

(٣)الإنصاف٢/ ٤٣٥ ينظر: خزانة الأدب٤/ ٤١٩.

جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغوا لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها(١)"

وقد ضعف الأنباري قراءة ابن عامر فقال: " والبصريون يذهبون إلىٰ وهي هذه القراءة ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع علىٰ كلامه دليل علىٰ وهي القارئ(٢)" .

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ جواز وقوع الفصل بغير الظرف في الشعر للضرورة – غير الكوفيين وابن مالك – منهم: ابن الأثير(٣)، وابن فلاح اليمني إلا أنه جعل الفصل بالظرف أقربها(٤)، والرضي(٥)، وأبو حيان(٦)، والمرادي(٧)، إلىٰ غير ذلك من العلماء(٨).

---

(١) الإنصاف٢/ ٤٣٥ ينظر: خزانة الأدب٤/ ٤١٩.

(٢) الإنصاف٢/ ٤٣٦ ينظر: خزانة الأدب٤/ ٤٢٠.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية١/ ٣٠١.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح٢/ ٨٤٥.

(٥) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٢٦١.

(٦) ينظر: البحر المحيط٤/ ٢٣١، التذييل والتكميل١٢/ ١٥٠، ارتشاف الضرب٤/ ١٨٤٦، ٥/ ٢٤٢٩، تمهيد القواعد صـ٣٢٦١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل للمرادي صـ٧٦٨، توضيح المقاصد ٢/ ٨٣٠.

(٨) منهم: ابن هشام في أوضح المسالك٣/ ١٧٧، ابن عقيل في شرحه علىٰ الألفية٣/ ٨٣، ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٥، المكودي في شرحه علىٰ الألفية١/ ٤٤٧، الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح١/ ٧٣٥، السيوطي في همع الهوامع٤/ ٢٩٤، المطالع السعيدة٢/ ٩٧، الألوسي في الضرائر صـ١١٠، الشنقيطي في الدرر اللوامع٢/ ١٦٠.

**وبعد** فالصواب ما ذهب إليه الكوفيون ومعهم ابن مالك ومن تبعهم من أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، وفي الشعر بغير الظرف والجار والمجرور للضرورة الشعرية، وذلك لكثرة الأدلة التي استشهدوا بها، وقوة حجتهم، فقد استشهدوا بأقوىٰ مصادر الاحتجاج وهي القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف ومأثور العرب، فكيف لنا بالوقوف ضد هذه المصادر والحكم عليها بالشذوذ، ثم هل الحكم علىٰ البيت بكونه مجهول القائل كاف بالحكم عليه بالضعف والشذوذ، وإن سلمنا – جدلا – بالحكم عليها بالشذوذ والضعف لجهل نسبه، فكما وردت أبيات مجهولة القائل، فقد وردت أبيات فيها الفصل بغير الظرف وقد قالها الأعشىٰ ميمون بن قيس، ومعاوية بن أبي سفيان، وجرير، والطرماح، وكلهم ممن يحتج بشعرهم، ومع كل ذلك فكيف لنا بالحكم علىٰ القراءتين السابقتين بالشذوذ؛ وإحداهما معزوة إلىٰ ابن عامر وهو " موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدىٰ بهم في الفصاحة، كما يقتدىٰ بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث فيها اللحن، ويكفيه شاهدا علىٰ ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو العربي[(١)]".

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧ ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨١ -٩٨٣، التذييل والتكميل ١٢/ ١٤٨.

# الفصل الخامس:

# ضــرائر الإبــدال

**المبحث الأول: إبدال الحرف من الحرف، وتحته قضية واحدة.**

**المبحث الثاني: إبدال الكلمة من الكلمة، وتحته قضيتان .**

**المبحث الثالث: إبدال الحكم من الحكم، وتحته ثلاث قضايا.**

# المبحث الأول: إبدال الحرف من الحرف

## إبدال الياء من الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها

الهمزة حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصىٰ الحلق إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق به[١]، ولهذا الثقل أرادت العرب تخفيفها، وهذا التخفيف لا يخرج عن ثلاث صور: الإبدال والحذف وجعلها بين بين[٢].

وهذه الهمزة لا تخلو حركتها من أن تكون ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: رَاْسٌ وقَرَاْتُ وبِيْرٌ وجِيْتُ ولُوْمٌ وسُوْتُ[٣]، وإما أن تقع متحركة ساكنا ما قبلها، فينظر إلىٰ الساكن، فإن كان حرف لين نظر، فإن كان ياء أو واو مدتين زائدتين أو ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت إليه وأدغم فيها، كقولك: خطيِّة ومقروَّة، وإن كان ألفا جعلت بين بين، مثل: ساءَل وتساؤل وقائل، وإن كان الساكن السابق الهمزة حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنىٰ أبقيت عليه حركتها وحذفت مثل: مَسَلَة والخبُ وجَيَلَ[٤].

---

(١) شرح المفصل٩/ ١٠٧ وينظر: شرح شافية ابن الحاجب لكمال صـ٣٥٢.

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية صـ٣٦٣، شرح شافية ابن الحاجب لكمال صـ٣٥٢.
ومعنىٰ بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة فجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة.شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١٠٧

(٣) أصل هذه الكلمات قبل إبدال الهمزة: رأس وقرأت وبئر وجئت ولؤم وسؤت.

(٤) المفصل في علم العربية صـ٣٦٣.وأصل هذه الكلمات قبل إبدال الهمزة: مسألة والخبء وجيأل .

وإما أن تكون الهمزة متحركة متحركا ما قبلها – وهو موطن حديثنا – فتجعل بين بين، مثل: سَأَلَ ولَؤُمَ وسُئِلَ، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم فتقلب ياء أو واو محضة(١).

وهذه القضية قد تحدث عنها ابن الحاجب، إلا أنه لم يصفها بالضرورة هنا – كالقضايا السابقة –، وإنما من وسمها بالضرورة هو سيبويه، واعترض ابن الحاجب علىٰ سيبويه لوصفه إياها بالضرورة، وقد دعت الحاجة هنا أن أذكر نص سيبويه أولا قبل نص ابن الحاجب، ثم أعقبه بنص ابن الحاجب، قال سيبويه: " واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ما قبلها مضموما. وليس ذا بقياس متلئب، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب...فمن ذلك قولهم: مِنْسَاةٌ، وإنما أصلها: مِنْسَأَةٌ.وقد يجوز في ذا كله البدل حتىٰ يكون قياسا متلئبا، إذا اضطر الشاعر... قال عبد الرحمن بن حسان:

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَه بِالْفِهْرِ وَاجِي(٢)

---

(١) المفصل في علم العربية صـ٣٦٤ بتصرف يسير وينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣٨، شرح شافية ابن الحاجب لكمال صـ ٣٥٣ وما بعدها.

(٢) البيت من بحر الوافر، لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في: الكتاب٣/ ٥٥٥، المقتضب٣/ ٣٠٣، الكامل٣/ ٦٢٦، الخصائص ٣/ ١٥٢، المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٥٧٦ وجأ، المخصص١٤/ ١٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٩٢، تحصيل عين الذهب صـ٥٢٩، المفصل في علم العربية صـ٣٦٥، شرح شواهد الشافية صـ٣٤١، الدرر اللوامع٢/ ٨٣. وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات صـ٣٧، المنصف١/ ٧٦، سر صناعة

يريد واجئ[1]" .

أراد سيبويه أن يقول إن الهمزة المفتوحة إثر فتح يجوز لك أن تخففها بالتسهيل بين بين – يعني لا هي همز خالص ولا ألف خالص – لا الإبدال، وكذا الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها، والمضموم ما قبلها تجعل بين بين، ولا تبدل هذه الهمزة، إلا في الضرورة، فيبدل ألفا أو ياء أو واوا، وهذا ليس بقياس، وإنما للضرورة فقط، فالشاهد في هذا البيت عند سيبويه بالفهر واجي، حيث أبدل الياء من الهمزة المضمومة بعد كسر للضرورة، إذ أصلها: واجيء، بالضم؛ لأنه فاعل مرفوع بالضمة، ووجه مخالفته للقياس هنا أن القياس في مثل ذلك جعل الهمزة بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها وهو الواو هنا، لا قلبها ياء، وإنما هذا خاص بالضرورة الشعرية.

قال السيرافي: " وإنما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر؛ لأن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فإن تخفيفها أن تجعل بين بين ولا

---

الإعراب ٢/ ٧٣٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ١٥٧، البديع في علم العربية٢/ ٦٨٨، الشافية في التصريف صـ٩٠، الممتع في التصريف صـ٢٥٢. اللغة: الفهر: الحجر ملء الكف. الواجيء من وجأت الوتد إذا دققت رأسه. التشجج: ضرب رأسه. والبيت من قصيدة يهجو فيها عبدُ الرحمن بنُ حسان عبدَ الرحمن بن الحكم بن أبي العاص، يقول: لولا مكانتك في الخلفاء لعلوتك وأذللتك بالهجاء.والشاهد في قوله: واجي، حيث إن أصلها واجيء بالهمزة، فقلبت الهمزة ياء قلبا قياسيا لا ضرورة فيه.

(١) الكتاب٣/ ٥٥٤ –٥٥٥، وينظر: المخصص١٤/ ١٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ٩٢ – ٩٣، شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١١١ –١١٢، شرح الرضي علىٰ الشافية٢/ ٤٧، المناهل الصافية٢/ ١٩٩ –٢٠٠.

تبطل حركتها[١] " .

وقد اعترض ابن الحاجب علىٰ سيبويه هنا، واتهمه بالوهم، وعلل لهذا الوهم بأن الهمزة في آخر البيت موقوف عليها، فالوجه في الوقف أن تسكن، وإذا سكنت تقلب من جنس حركة ما قبلها وهو الياء، فيجب في التسهيل هنا أن تقلب ياء، وعلىٰ هذا فيكون القلب قياسيا لا ضرورة يلجأ إليها الشاعر، قال ابن الحاجب: " قوله:

..... يُشَجِّجُ رَأْسَه بِالْفِهْرِ وَاجِي

وأصله: (واجيء) فقلبت الهمزة ياء، وقد أنشده سيبويه علىٰ مثل ذلك، وهو عندي وهم، فإن الهمزة موقوف عليها، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف، وإذا سكنت دبرها حركة ما قبلها، فيجب في التسهيل أن تقلب ياء، فليس لإيرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم[٢] " .

وقد تلمس ابن الحاجب العذر لسيبويه فقال: " القصيدة مطلقة بالياء، وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة؛ لأن المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم: " رُوْيَا" ، فجعلها ياء للإطلاق ضرورة، فصح إيرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين[٣]" . ثم أبطل ابن الحاجب ما قدمه من التماس العذر لسيبويه فقال " والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريا علىٰ القياس؛ لأن الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء إطلاق، لا أن إبدالها ياء علىٰ خلاف القياس، لأنهما أمران متقاطعان، فتخفيفها إلىٰ الياء أمر وجعلها ياء إطلاق أمر آخر،

(١) الحلل في شرح الجمل صـ٣٨٥.

(٢) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٣٤٣ وينظر: شرح شواهد الشافية صـ٣٤١.

(٣) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٣٤٣ وينظر: شرح شواهد الشافية صـ٣٤١.

والكلام إنما هو في إبدالها ياء، فلا يقع العدول إلىٰ الكلام في جعلها ياء إطلاق، فثبت أن قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة، وأن كونها إطلاقا لا يضر في كونها جارية علىٰ القياس في التخفيف، نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح أن جعل ما لا يصح أن يكون إطلاقا إطلاقا، وتلك قضية ثانية، هذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح أن يكون إطلاقا، وهو في التحقيق غير مسلم، إذ لا فرق في حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون عن غير ذلك كما في حرف الردف وألف التأسيس[١]" .

وقد تبع ابن الحاجب فيما ذهب إليه كل من: الرضي[٢]، والجار بردي[٣]، والنقرة كار[٤]، وابن جماعة[٥]، وابن الغياث[٦]، والشيخ زكريا الأنصاري[٧].

**والصحيح مذهب سيبويه ومن تبعه وذلك لأمور:**

**الأول**: أن الواجي بالقلب ثابت في حال الوصل كما ذكره ابن الحاجب، فالشاعر إنما أتىٰ بالثابت في حال الوصل، إذ لو لم يكن كذلك لكان الشاعر آتيا بما لا يصح أن يكون قافية، وهو الهمزة، وذلك لأن (الواجيء) بكسر الجيم، والهمزة الساكنة لا تكون قافية له؛ لأن حرف الإطلاق في أبياته الياء، وبذلك يكون قد تعدد

(١)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٣٤٣ -٣٤٤ وينظر: شرح شواهد الشافية صـ٣٤١ -٣٤٢.

(٢)ينظر: شرح الشافية٣/ ٥٠.

(٣)ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف٢/ ١٩٨ -١٩٩.

(٤)ينظر: المصدر السابق٢/ ١٩٨ -١٩٩.

(٥)ينظر: المصدر السابق٢/ ١٩٨ -١٩٩.

(٦)ينظر: المناهل الصافية٢/ ١٩٩ -٢٠٠.

(٧)ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف٢/ ١٩٨ -١٩٩.

الرَّويُّ، مرة بالياء، وأخرىٰ بالهمزة، وهذا من عيوب الشعر(١).

**الثاني**: لا يقال إن الهمزة خففت تخفيفا قياسيا، فإن التخفيف القياسي هو إبدالها إذا سكنت بالحرف الذي منه حركة ما قبلها نحو: راس في: رأس، وبير في: بئر، وإذا خففت تخفيفا قياسيا كانت في حكم المخففة اختلف الرويان، ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا؛ خوفا من انكساره ومن اختلاف رويه(٢).

**الثالث**: لو وقف علىٰ الهمزة في(واجيء)لأدىٰ إلىٰ قلبها ياء، فيصير كـ قاضي وهو اسم منقوص، والراجح في الوقف علىٰ المنقوص المنون رفعا وجرا حذف الياء والوقف علىٰ الحرف الذي قبلها وهو الجيم هنا(٣).

وقد ذهب سيبويه(٤) إلىٰ أن الهمزة إذا كانت مضمومة مسبوقة بحركة الكسر تخفف بجعلها بين بين، ولا تبدل إلا في الشعر للضرورة، ونسب لسيبويه القول بالشذوذ(٥).

---

(١)ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي٢/ ٤٣٦، المناهل الصافية٢/ ٢٠٠، شرح شواهد الشافية صـ٣٤٢.

(٢)ينظر: شرح شواهد الشافية صـ٣٤٢.

(٣)ينظر: شرح شواهد الشافية صـ٣٤٣، سيبويه والضرورة الشعرية صـ٢٧٦.

(٤) الكتاب٣/ ٥٥٤ ونسب له في: المخصص١٤/ ١٤، شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١١٣، الإيضاح شرح المفصل٢/ ٣٤٢، شرح الرضي علىٰ الشافية٣/ ٤٧، المناهل الصافية٢/ ١٩٩، شرح شواهد الشافية صـ٣٤١.

(٥)ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي٢/ ٤٣٦، شرح الشافية لكمال صـ٣٦٦.

وقد تبع سيبويه في القول بالضرورة المبرد[١]، والسيرافي[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والقزاز القيرواني[٥]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٦].

**وبعد هذا العرض فأرى أن** الهمزة إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة فتخفف بجعلها بين بين، ولا تقلب ياء إلا في الضرورة، وهو مذهب سيبويه لقوته، والهمزة هنا قلبت ياء للضرورة.

(١)ينظر: المقتضب١/ ٣٠٣.

(٢)ينظر: الحلل في شرح الجمل صـ٣٨٥.

(٣)ينظر: المسائل الحلبيات صـ٣٧.

(٤)ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٧٤٠، المنصف١/ ٧٦، الخصائص٣/ ١٥٢.

(٥)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣١٢ -٣١٣.

(٦)منهم: ابن سيدة في المخصص١٤/ ١٤، الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب صـ٥٢٨، الدرر اللوامع٢/ ٨٣، أبو نصر الفارابي في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ١٥٦ -١٥٧، البطليوسي في الحلل في شرح الجمل صـ ٣٨٥، ابن الأثير في البديع٢/ ٦٨٨، الخوارزمي في شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٣٧٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١١٣، ابن عصفور في الممتع في التصريف صـ٢٥٢، ضرائر الشعر صـ٢٢٩، الخضر اليزدي في شرح= =الشافية ٢/ ٤٣٦، ٤٣٩، أبو حيان في ارتشاف الضرب٥/ ٢٤١٦، البغدادي في شرح شواهد الشافية صـ٣٤١، الشنقيطي في الدرر اللوامع٢/ ٨٣.

## المبحث الثاني: إبدال الكلمة من الكلمة

### القضية الأولى: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل

الضمير نوعان: متصل ومنفصل، والمتصل هو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد(إلا)[١]، وذلك مثل الكاف من(ضربك)، والياء في (ابني)، والهاء في(بعته). ولا يقع المتصل بعد(إلا)، فلا يقال: ما ضربت إلاك، وما بعت إلاه، إلا أن ذلك قد وقع في الشعر للضرورة.

وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية، وهي وقوع الضمير المتصل موضع المنفصل واصفا إياها بالضرورة الشعرية، وكان قد ذكر أن الضمير المتصل أخصر من المنفصل، وأن المنفصل لا يصار إليه إلا عند تعذر وجود المتصل؛ لأنه أخصر، وهاك نصه: " المضمر متصل ومنفصل، فالمنفصل لا يصار إليه إلا عند تعذر المتصل؛ لأن المتصل أخصر، ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب...وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة...مثل قوله[٢]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا  أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ [٣]

والشاهد في قوله: إلاك، حيث أتىٰ بالضمير المتصل بعد(إلا)، للضرورة، وكان القياس أن يقول: إلا إياك بالضمير المنفصل، ولو قال ذلك لانكسر البيت[٤].

---

(١)ينظر: شرح ابن عقيل١/ ٨٩.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٤١.

(٣)البيت من بحر البسيط، سبق تخريجه صـ٢٧ .والشاهد في قوله: إلاك، حيث وقع الضمير المتصل بعد(إلا)للضرورة الشعرية، وللمحافظة علىٰ بحر البيت.

(٤)ينظر: المقاصد النحوية١/ ٢٦٩، عدة السالك١/ ٨٥.

ويظهر ذلك في تقطيع البيت، فهو من بحر البسيط، وتقطيعه كما يأتي: "وما نبا " (/ / °//°) متفعلن، حشو مخبون، " لي إذا" (/ °//°)فاعلن، " ما كنت جا"(/ ° / ° // °)مستفعلن، "رتنا" (/ / / °) فعلن، عروضة مخبونة، والشطر الثاني موطن الشاهد: "أن لا يجا"(/ ° / ° / / ° )مستفعلن، "ورنا" (/ / / °) فعلن، حشو مخبون، " إلا ك دي" (/ ° / ° / / ° )مستفعلن، حشو صحيح، " يارو" (/ °/°) فاعل، ضرب مقطوع، والقطع حذف ساكن الوتد المجموع من آخر التفعيلة وتسكين ما قبله، ولو قال الشاعر إلا إياك ديار لانكسر بحر البيت، وللمحافظة علىٰ البحر أتىٰ الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل.

وقد أجاز ابن هشام وقوع الضمير المتصل بعد(إلا)بشرطين: كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع، **والثاني**: أن يكون ذلك في الشعر[1].

وقد سهل وصل الضمير بـ(إلا)في الضرورة في البيت السابق ثلاثة أمور: **أحدها**: أن الأصل في الضمير الاتصال. **الثاني**: أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو: إنك، ولعلك. **الثالث**: إجراء(إلا)مجرىٰ أختها(غير)كما أجريت مجراها في الوصف بها[2].

**هذا وقد اختلفت أحكام النحويين** حول وقوع الضمير المتصل بعد(إلا)،

---

(١)تخليص الشواهد صـ٨٤، مغني اللبيب٥/ ٣١٠ وينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٣٣٣.

(٢)تخليص الشواهد صـ٨٤ وينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٣٣٣، خزانة الأدب٥/ ٢٧٩، الضرائر صـ١٣٨.

فمنهم من وصفه بالشذوذ مثل: الزمخشري[١]، والرضي[٢]، وابن عقيل[٣]، والبغدادي[٤].

**ومن العلماء من حكم عليه بالضرورة، فنسب لجمهور النحويين[٥]، ونسب للبصريين[٦]، ونسب لأكثر النحويين[٧].**

وقال بالضرورة أيضا كل من: السيرافي[٨]، والقزاز القيرواني[٩]، وابن الخباز[١٠]، وابن يعيش[١١]، والشلوبين[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وابن الناظم[١٤]، إلىٰ غير ذلك من النحويين[١٥].

---

(١)ينظر: المفصل في العربية صـ١٢٩.

(٢)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٤٢٩.

(٣)ينظر: شرح ابن عقيل١/ ٨٩.

(٤)ينظر: خزانة الأدب٥/ ٢٧١.

(٥)ينظر: موصل النبيل١/ ١٠٦، عدة السالك١/ ٨٥.

(٦)ينظر: منهج السالك١/ ٥٧، بدائع الفوائد ٣/ ٩٢٢، نتائج الفكر٢/ ٦٠٩.

(٧)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ١٥٢، التذييل والتكميل٢/ ٢٣٣، شرح التسهيل للمرادي صـ١٦٣، المساعد١/ ١٠٦.

(٨)ينظر: شرح الكتاب٣/ ١٢٣.

(٩)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٨.

(١٠)ينظر: توجيه اللمع صـ٣٠٩.

(١١)ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٣.

(١٢)ينظر: التوطئة صـ١٨٦.

(١٣)ينظر: شرح الجمل١/ ٤١٠، ٤٧٢، ٢/ ١٧، ضرائر الشعر صـ٢٦٢.

(١٤)ينظر: شرح الألفية صـ٣٤.

(١٥)منهم أبو حيان في ارتشاف الضرب٢/ ٩٣٣، ٥/ ٢٤٤٦، منهج السالك١/ ٥٧، المرادي في توضيح المقاصد١/ ٣٥٩، ابن هشام في أوضح المسالك١/ ٨٣، مغني اللبيب٥/ ٣٣٠.

وقد اختلف موقف ابن مالك، فظاهر كلامه في الألفية أنه موافق لمذهب الجمهور القائل بأن وقوع الضمير المتصل بعد(إلا)ضرورة شعرية، وهذا يفهم من قوله:

وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَصِلْ(١)

وصرح في التسهيل وشرحه بالشذوذ، فقال: " وشذ إلاك(٢)" ، وذكر في باب الاستثناء أن هذا ليس فيه ضرورة لتمكن قائله من أن يقول:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يكون لنا خل ولا جار(٣)

وقد رَدَّ ابنُ هشام ما قاله ابن مالك فقال: " وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتىٰ في الشعر خلاف ما عليه النثر(٤)"

---

تخليص الشواهد صـ٨٤، الجامع الصغير صـ٢١، ونسب له في شرح الدماميني علىٰ المغني ٢/ ٣٤٠، وابن القيم الجوزية في ارشاد السالك١/ ١١٢، وابن هانئ الأندلسي في شرحه علىٰ الألفية١/ ٨٧، والشاطبي في المقاصد الشافية١/ ٢٩١، وابن جابر الأندلسي في شرحه علىٰ الألفية١/ ١٥٣، والمكودي في شرحه علىٰ الألفية١/ ١١٥، والدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٩٦، والأزهري في التصريح١/ ٩٨، والسيوطي في شرح شواهد المغني صـ٨٤٤، وابن طولون في شرحه علىٰ الألفية١/ ٢٩٧، والأشموني في شرحه علىٰ الألفية١/ ٤٨، والعلامة الدسوقي في حاشيته علىٰ المغني٢/ ١٢٣، والألوسي في الضرائر صـ١٣٨.

(١) متن الألفية صـ٤ وينظر: توضيح المقاصد١/ ٣٦١.

(٢)ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٧ وشرح التسهيل١/ ١٥٢.

(٣)ينظر: شرح التسهيل٢/ ٢٧٦، توضيح المقاصد١/ ٣٦١، شرح التسهيل للمرادي صـ٥٢٦، تمهيد القواعد١/ ٥٢٩.

(٤)تخليص الشواهد صـ٨٥ وينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي٦/ ٣٣٤، خزانة الضرائر للألوسي صـ١٣٨

وكما اختلف موقف ابن مالك، اختلف أيضا موقف العيني، فمرة حكم عليه بالشذوذ(١)، ومرة أخرىٰ حكم عليه بالضرورة (٢).

وقد عد ابن جني هذا الاستعمال من غلبة الفروع علىٰ الأصول(٣)، ولذا فتكون هذه الضرورة مستحسنة باعتبار أنها عود إلىٰ الأصل في استعمال الضمائر(٤).

هذا وقد أجاز ابن الأنباري وقوع الضمير المتصل بعد(إلا)مطلقا - في الشعر والنثر(٥)-، وذلك لأن (إلا) مركبة عنده من(إن)و(لا)، فخففت (إن)وأدغمت النون في(لا)التي للعطف، فإذا جاء بعدها منصوب، فالنصب لـ(إن)أو غير منصوب فعلىٰ العطف بـ(إلا). والدليل علىٰ أن الأصل لـ(إن)، وأنها تعمل عمل الفعل ههنا قول العرب: قام القوم إلاك، وصلوا الكاف بـ (إلا)(٦)، ونسب هذا الرأي للكوفيين(٧).

وعلىٰ كلام ابن الأنباري والكوفيين فلا يعد هذا من الضرورات بل جعله مراجعة لأصل متروك(٨).

---

(١)ينظر: المقاصد النحوية١/ ٢٧١.

(٢)ينظر: المصدر السابق١/ ٢٧١.

(٣)ينظر: الخصائص١/ ٣٠٧، الأشباه والنظائر٢/ ١٢٩.

(٤)ينظر: الضرورة الشعرية في الشعر العباسي صـ٤٧٧.

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب٢/ ٩٣٣، توضيح المقاصد١/ ٣٦١، شرح التسهيل للمرادي صـ١٦٣، التحصيل والتمثيل١/ ٢٦١، التصريح بمضمون التوضيح١/ ٩٨، شرح الألفية لابن طولون١/ ٩٨.

(٦)منهج السالك لأبي حيان١/ ٥٨ وينظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٢، تعليق الفرائد٢/ ٩٧.

(٧)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٨، نتائج التحصيل٢/ ٦٠٩.

(٨)ينظر: شرح التسهيل١/ ١٥٢.

وقد منع المبرد وقوع الضمير المتصل بعد(إلا)، ومنع رواية البيت السابقة، وذكر أن روايته:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا  أَلَّا يُجَاوِرَنَا سواكِ دَيَّارُ[١]

وعلىٰ هذه الرواية فلا شاهد في البيت، هذا ولم أقف علىٰ هذا البيت فيما تحت يدي من كتب المبرد.

وقد ورد بيت آخر جاء فيه الضمير المتصل بعد(إلا)غير البيت الذي ذكره ابن الحاجب، وهو قول الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ  عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ[٢]

فقد جاء الضمير المتصل الهاء بعد(إلا)لضرورة الشعر، وبهذا البيت رد الأزهري علىٰ المبرد في منعه وقوع الضمير المتصل الكاف بعد(إلا)[٣].

**وبعد ففي نهاية هذه القضية أرى الآتي:**

**أولا:** وقوع الضمير المتصل بعد(إلا) من ضرائر الشعر، وهو مذهب ابن الحاجب وجمهور النحويين، وهو الصحيح.

**ثانيا:** اضطرب رأي ابن مالك في هذه القضية، فذهب في ألفيته إلىٰ القول بالضرورة، بينما في تسهيل الفوائد ذهب إلىٰ القول بالشذوذ، وذهب في شرح التسهيل

---

(١)ينظر: توضيح المقاصد١/ ٣٦١، المقاصد النحوية١/ ٢٧١، شرح ابن طولون١/ ٩٨، شرح شواهد المغني للسيوطي صـ٨٤٤، شرح أبيات المغني للبغدادي٥/ ٣٣٥، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل١/ ٩١.

(٢)البيت من بحر الطويل، سبق تخريجه صـ٢٨. والشاهد في البيت: إلاه، حيث وقع الضمير المتصل الهاء بعد(إلا)للضرورة الشعرية، وكان القياس فيه أن يقال: إلا إياه.

(٣)ينظر: التصريح بمضمون التوضيح١/ ٩٨.

في شرحه باب الاستثناء إلىٰ عدم الضرورة والشذوذ، وأجاز وقوع الضمير المتصل بعد(إلا).

**القضية الثانية: وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل**

الضمير المنفصل هو المستقل بنفسه أي لا يحتاج إلىٰ كلمة أخرىٰ قبله يكون متمما لها[١]. وسبق أن أشرت في القضية السابقة إلىٰ الضمير المتصل ومواضعه، وأنه قد يأتي الضمير المتصل موضع المنفصل ضرورة، أما هنا فسوف أتحدث عن الضمير المنفصل ومواضعه، وأنه قد يأتي الضمير المنفصل موضع المتصل للضرورة كما ذهب ابن الحاجب.

وقد ذكر ابن الحاجب بعض مواضع الضمير المنفصل وهي: أن يتقدم علىٰ عامله مثل: إياك أكرمت. **ومنها**: أن يفصل بينه وبين عامله فاصل، ولا يمكن اتصاله للفصل مثل: جاء خالد وأنت، **ومنها**: ألا يذكر له عامل لفظي، فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به مثل: هو ضرب والكريم أنت[٢].

وأما المواضع الأخرىٰ التي لم يذكرها ابن الحاجب فهي: أن يكون الضمير محصورا مثل: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [سورة الإسراء:٢٣] [٣]" ، وهذا الموضع إذ جاء الحصر فيه بـ (إنما)اختلف العلماء فيه هل انفصال الضمير يكون للضرورة أو علىٰ سبيل القياس؟ وسنتحدث عنه لاحقا.

---

(١)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٤٠٨.

(٢)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٤١.

(٣)سورة الإسراء، جزء من الآية (٢٣).

**ومنها**: أن يكون العامل فيه صفة جارية علىٰ غير من هي له نحو: خالدٌ هندٌ ضاربَها هو. **ومنها**: أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلىٰ المفعول به مثل: عجبت من ضربك هو.

**ومنها**: أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي مثل: ما هم آباءهم[١].

وقد علق ابن الحاجب علىٰ كلام الزمخشري في وضع الضمير المنفصل موضع المتصل، وقد استشهد الزمخشري ببيتين من الشعر ووصفهما بالشذوذ[٢]، وقد وافقه ابن الحاجب في بيت ووصفه بالضرورة الشعرية، واعترض عليه في الآخر حيث جعله من باب وضع الضمير المنفصل موضع الاسم الظاهر، ودونك نص ابن الحاجب: " وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة، وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل...والثاني مثل:

إِلَيْكَ حَتَّىٰ بَلَغَتْ إِيَّاكَا[٣]

---

(١)ينظر: البديع في علم العربية٢/ ٢٢ -٢٣، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٧ -١٨، شرح التسهيل لابن مالك١/ ١٤٩، شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٤٢٩، شرح التسهيل للمرادي صـ١٦٠ -١٦١.

(٢)ينظر: المفصل في علم العربية صـ١٢٩ -١٣٠.

(٣)البيت من مشطور الرجز، لحميد الأرقط في: الكتاب٢/ ٣٦٢، الأصول٢/ ١٢٠، تحصيل عين الذهب صـ٢٧٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧٠، المفصل في علم العربية صـ١٢٩، توجيه اللمع صـ٣٠٨، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٦١، تخليص الشواهد صـ٩٤، التحصيل والتمثيل١/ ٢٥٥، شرح الألفية لابن هانئ١/ ٢٩٧، تمهيد القواعد١/ ٥٢١، وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٤، أمالي ابن الشجري١/ ٥٨، البديع في علم العربية٢/ ٢٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٩، ارتشاف الضرب٥/ ٢٤٤٥.والشاهد في قوله: بلغت إياكا، ، حيث جاء الضمير المنفصل(إياكا) موضع الضمير المتصل الكاف للضرورة، وكان القياس أن يقال: بلغتك.

وقوله:

كَـــأَنَّـــا يَـــوْمَ قُـــرَّىٰ إِنْ نَـــمَـــا نَـــقْـــتُـــلُ إِيَّـــانَـــا (١)

أورده علىٰ أنه وضع المنفصل موضع المتصل، والقياس أن يقال في مثله: " نقتل أنفسنا" فإذن لم يضع(إيانا)إلا في موضع الأنفس، ولكنه نظر إلىٰ القياس الأصلي المُطَّرَح، وهو أن القياس أن يقال: نقتلنا، فكأنه وضع(إيانا)موضع ذلك الضمير(٢)"

والشاهد في البيت الأول: " حتىٰ بلغت إياكا" ، حيث وضع الضمير المنفصل(إياكا)موضع الضمير المتصل، وكان القياس أن يقول: حتىٰ بلغتك، إلا أنه جاء بالمنفصل للمحافظة علىٰ وزن البيت(٣).

ويظهر ذلك في تقطيع البيت، فهو من مشطور الرجز، وتقطيعه كما يأتي: " إليك حت" (/ / ٥//٥) متفعلن، حشو مخبون، "تىٰ بلغت" (/ ٥///٥) مستعلن، حشو مطوي، "إياكا" (/ ٥/٥/٥) مستفعل، عروضه وضربه مقطوعان، والقطع علة تدخل

(١)البيت من بحر الهزج، لبعض اللصوص في: الكتاب ٢/ ٣٦٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٠، المفصل في علم العربية صـ١٢٩، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٦١، ولذي الأصبع العدواني في: شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ١٧٠، أمالي ابن الشجري١/ ٥٧، شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/ ١٤٩، ولأبي بجيلة في الخصائص٢/ ١٩٥، وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٤، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٨، ارتشاف الضرب٥/ ٢٤٤٦. اللغة: قُرَّىٰ: بضم الأول وتشديد الثاني، موضع بلاد بني الحارث بن كعب.خزانة الأدب٥/ ٢٨٢.والشاهد في قوله: إنما نقتل إيانا، حيث جاء الضمير المنفصل موضع المتصل (نا)المفعولين، أو موضع الاسم الظاهر (أنفسنا)للضرورة الشعرية في الاثنين.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٤١ -٤٤٢.

(٣)ينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٦٧، شرح المكودي علىٰ الألفية١/ ١٢٠، شرح الألفية لابن طولون١/ ١٠٦، عدة السالك ١/ ٩٣.

مجزوء الرجز[١]، ولو قال الشاعر: "حتىٰ بلغتك" لانكسر وزن البيت، وللمحافظة علىٰ الوزن أتىٰ بالضمير المنفصل بدل المتصل.

وقد ذكر الزجاج في هذا البيت أن التأويل: حتىٰ بلغتك إياكا، ومعنىٰ هذا أن الضمير المنفصل(إياكا)لم يوضع موضع المتصل الكاف[٢].

قال الأعلم معقبا علىٰ كلام الزجاج: " وهذا التقدير ليس بشيء؛ لأنه حذف المؤكَّد وترك التوكيد مؤكدا لغير موجود، فلم يخرج من الضرورة إلا إلىٰ أقبح منها[٣]" .

ورده ابن يعيش قال: " وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد، أو البدل؛ لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة[٤]" .

وأما البيت الثاني الذي استدركه ابن الحاجب علىٰ الزمخشري فهو قوله:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّىٰ إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

فقد ذهب الزمخشري فيه أنه وضع الضمير المنفصل(إيانا)موضع المتصل (نا)شذوذا[٥].

وأما ابن الحاجب فقد ذهب إلىٰ أن(إيانا)وضعت موضع الاسم الظاهر(أنفسنا)، وأن الأصل: إنما نقتل أنفسنا، فوضع الضمير(إيانا)موضع الاسم الظاهر(أنفسنا)للضرورة، فموضع الضرورة عند ابن الحاجب هي وضع الضمير المنفصل موضع الاسم الظاهر[٦].

---

(١) ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٨.

(٢)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٢٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧٠، توجيه اللمع صـ٣٠٩، التذييل والتكميل٢/ ٢١٨، تخليص الشواهد صـ٩٤، خزانة الأدب٥/ ٢٨١ .

(٣)تحصيل عين الذهب صـ٣٧٧.

(٤)شرح المفصل٣/ ١٠٢.

(٥)ينظر: المفصل في علم العربية صـ١٢٩.

(٦)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٤٢.

وإلىٰ مثل هذا ذهب كثير من النحويين[١].

**رأي ابن مالك وموقفه من الزمخشري:**

قال ابن مالك: " يتعين انفصال الضمير لحصره بـ (إنما)...ومن ذلك قول الشاعر:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّىٰ إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وقد وهم الزمخشري في قوله: " إنما نقتل إيانا" ، فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا؛ لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمىٰ، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية، وغر الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب: ما يجوز في الشعر من(إيا)ولا يجوز في الكلام، ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إِلَيْكَ حَتَّىٰ بَلَغَتْ إِيَّاكَا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتىٰ بلغتك، ثم ذكر البيت الذي أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن(إيانا)مُوْقَعٌ فيه موقع (أنفسنا)فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أن(إيا)في الموضعين واقع موقعا غيرُه به أولىٰ، لكن في الثاني من معنىٰ الحصر المستفاد بـ(إنما)ما جعله مساويا للمقرون بـ(إلا)، فحسن وقوع(إيا)فيه كما يحسن بعد(إلا)، وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم[٢]" .

**هذا وقد تعددت أحكام النحويين حول وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل:**

---

(١)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٢٣، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٣/ ١٧٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧٠، تحصيل عين الذهب صـ٢٨٢، أمالي ابن الشجري١/ ٥٧، شرح المفصل في صنعة الإعراب٢/ ١٤٧، شرح المفصل ٣/ ١٠٣، خزانة الأدب٥/ ٢٨١.

(٢) شرح التسهيل١/ ١٤٨ وينظر: التذييل والتكميل٢/ ٢١٧، تمهيد القواعد١/ ٥٢٢، خزانة الأدب٥/ ٢٨١.

**فمن النحويين من حكم عليه بالقبح** مثل: ابن الشجري[١].

**ومنهم من حكم عليه بالشذوذ** مثل: الزمخشري[٢]، والرضي[٣]، والبغدادي[٤].

**ومنهم من حكم عليه بالشذوذ والندرة معا** مثل: العلوي[٥].

**وكثير من النحويين حكم عليه بالضرورة** مثل: سيبويه[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]، وابن خالويه[٩]، وابن جني[١٠]، والقزاز القيرواني[١١]، والأعلم الشنتمري[١٢]،

---

(١)ينظر: أمالي ابن الشجري١/ ٥٨.

(٢)ينظر: المفصل في علم العربية صـ١٢٩.

(٣)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٤٢٩.

(٤)ينظر: خزانة الأدب٥/ ٢٨٠.

(٥)المنهاج شرح الجمل١/ ٤٤٤.

(٦)قال سيبويه: " هذا باب ما يجوز في الشعر من(إيا) ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حميد الأرقط: إليك حتىٰ بلغت إياكا

وقول الآخر:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّىٰ إنْ نَـمَـا نَـقْـتُـلُ إيَّـانَـا

الكتاب٢/ ٣٦٢ ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٢٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧، التذييل والتكميل٢/ ٢١٥، شرح التسهيل للمرادي صـ١٦٠، التحصيل والتمثيل١/ ٢٥٥، خزانة الأدب٥/ ٢٨٠.

(٧)ينظر: الأصول٢/ ١٢٠.

(٨)ينظر: شرح الكتاب٣/ ١٢٣، شرح أبيات الكتاب٢/ ١٧٠.

(٩)ينظر: الطارقية في إعراب ثلاثين سورة صـ٨٨.

(١٠)ينظر: اللمع في العربية صـ٧٧.

(١١)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٤.

(١٢)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٢٨٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧٠، ونسب له في: خزانة الأدب٥/ ٢١٠.

إلىٰ غير ذلك من العلماء[١].

هذا وقد ورد بيت آخر جاء فيه الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل للضرورة، ولم يتعرض له ابن الحاجب، وهو قوله:

بِالْبَّاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُم الْأَرضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ[٢]

فالشاهد في قوله: قد ضمنت إياهم، حيث جاء الضمير المنفصل(إياهم)موضع المتصل للضرورة، وكان القياس أن يقال: ضمنتهم.

---

(١)منهم: الأنباري في الإنصاف ٢/ ٧٠٠، العكبري في المتبع في شرح اللمع٢/ ٤٦٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٣، ابن الخباز في توجيه اللمع صـ٣٠٩، ابن يعيش في شرح المفصل٣/ ١٠٢، ابن عصفور في ضرائر الشعر صـ٢٦١، شرح الجمل٢/ ١٧، ١٩، ونسب له في: تمهيد القواعد١/ ٥٢٠، ابن مالك في: شرح الكافية الشافية١/ ٢٣٣، شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦، ابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية صـ٨٣، المالقي في رصف المباني صـ١٣٨، أبو حيان في منهج السالك١/ ١٦٤، ارتشاف الضرب٥/ ٢٤٤٥ -٢٤٤٦، المرادي في توضيح المقاصد١/ ٣٦٧، ابن هشام في الجامع الصغير صـ٢٢، أوضح المسالك١/ ٩٢، تخليص الشواهد صـ٨٧، ابن القيم الجوزية في إرشاد السالك١/ ١٩٩، ابن هانئ الأندلسي في التحصيل والتمثيل١/ ٢٥٥، شرح الألفية١/ ٩٧، ابن جابر الأندلسي في شرحه علىٰ الألفية ١/ ١٧٠، الشاطبي في المقاصد الشافية١/ ٢٩٧، المكودي في شرحه علىٰ الألفية١/ ١٢٠، العيني في المقاصد النحوية١/ ٢٨١، الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٠٦، السيوطي في المطالع السعيدة١/ ٢٠٠، همع الهوامع٢/ ٢١٧، الأشموني في شرحه علىٰ الألفية ١/ ٥١، وابن طولون في شرحه علىٰ الألفية١/ ١٠٥، والشنقيطي في الدرر اللوامع١/ ٩٨.

(٢)البيت من بحر البسيط، لأمية بن أبي الصلت في الأبيات المنسوبة له في ديوانه صـ١٦٦، الخصائص١/ ٣٠٧، اللمع في العربية صـ٧٧، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٦١، وللفرزدق في شرح ديوانه١/ ٣٦١، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٠٦، شرح الألفية لابن طولون ١/ ١٠٥، ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد صـ٨٨، المقاصد النحوية ١/ ٢٧٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري١/ ٥٨، شرح التسهيل٢/ ٢٧٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٣، أوضح المسالك١/ ٩٢، همع الهوامع٢/ ٢١٧ .والشاهد في قوله: قد ضمنت إياهم، حيث جاء الضمير المنفصل (إياهم)موضع الضمير المتصل للضرورة، وكان القياس: قد ضمنتهم.

**وبعد ففي نهاية هذه القضية أرى:**

**أولا:** قد تعددت أحكام النحويين حول الحكم علىٰ هذه القضية، فمن العلماء من حكم عليها بالشذوذ، ومنهم من حكم عليها بالندرة، ومنهم من حكم عليها بالضرورة، وهي كلها مسميات لمسمىٰ واحد، وهو مخالفة الاضطراد.

**ثانيا:** ذهب ابن الحاجب تبعا لكثير من النحويين إلىٰ أن وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل ضرورة، وهذا ما أميل إليه.

**ثالثا:** ذكر ابن الحاجب أن البيت الأول القائل:

إليك حتىٰ بلغت إياكا وقع الضمير المنفصل(إياكا)موضع الضمير المتصل الكاف، بينما في البيت الآخر القائل:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّىٰ إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وقع الضمير المنفصل(إيانا)موقع الاسم الظاهر(أنفسنا)فهو ضرورة لا من باب وقوع المنفصل موقع المتصل، بل من باب وقوع المنفصل موقع الاسم الظاهر.

بينما ابن مالك ذهب إلىٰ أن وقوع الضمير المنفصل بعد (إنما)ليس ضرورة، بل هو قياس؛ لأن(إنما) فيها معنىٰ النفي و(إلا)، والتقدير: ما نقتل إلا إيانا، وإليه ذهب الزجاج[1].

(١)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٢٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٢٧١، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٧، التذييل والتكميل٢/ ٢١٥، ٢١٨، تمهيد القواعد١/ ٥٢٠، همع الهوامع٢/ ١١٧.

## المبحث الثالث: إبدال الحكم من الحكم، وتحته ثلاث قضايا

### القضية الأولى: مجيء (سبحان) مفردا منونا

اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو الأعيان دون المعاني، والأعيان هي الأشخاص مثل: محمد وخالد ودار وجامعة ونجران والعراق والنجم، وكما جاءت الأعلام في الأعيان جاءت أيضا في المعاني مثل: كَيْسَان علما للغدر، ويسار علما للميسرة[١]، إلا أن تعليق الأعلام علىٰ المعاني أقل من تعليقها علىٰ الأعيان؛ وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أعقد في التعريف من المعاني، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني؛ لأنها تثبت بالنظر والاستدلال[٢].

وقد ورد لفظ من ألفاظ المعاني اختلف النحويون فيه، هل هو علم أو غير علم ؟ وهل هو ممنوع من الصرف أم مصروف؟ وذكر ابن الحاجب هذا الخلاف، ووسمه بالضرورة عند وروده منونا، وكان ذلك عند حديث الزمخشري علىٰ العلم، وقد ذكر أنهم سموا التسبيح بـ (سبحان)[٣]، وعلق ابن الحاجب علىٰ كلام الزمخشري فقال: " قيل: هذا ليس بمستقيم، وبيانه أن(سبحان)ليس اسما للتسبيح؛ لأن التسبيح مصدر (سبح)، ومعنىٰ(سبح)قال: سبحان الله، فمدلوله لفظ، ومدلول (سبحان) تنزيه لا لفظ، فتبين أنه ليس اسما للتسبيح[٤]" .

---

(١)ينظر: الخصائص٢/ ١٩٧، التصريح بمضمون التوضيح١/ ١٤١.

(٢)ينظر: شرح المفصل١/ ٣٧.

(٣)ينظر: المفصل في علم العربية صـ٣٦.

(٤) الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٥.

وممن ذهب من النحويين إلىٰ أن(سبحان)علم بمعنىٰ التنزيه: الأخفش الأكبر أبو الخطاب [١]، وسيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وأبو بكر الأنباري[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]، إلىٰ غير ذلك من النحويين[٧].

ثم ذكر ابن الحاجب أن " الذي يدل علىٰ أن(سبحان)علم قول الشاعر:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[٨]

ولولا أنه علم لوجب صرفه؛ لأن الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع مع العلمية، ولا يستعمل(سبحان)علما إلا شاذا، وأكثر استعماله مضافا، وإذا كان مضافا

---

(١)ينظر: الكتاب١/ ٣٢٤، خزانة الأدب٧/ ٢٣٥.

(٢)ينظر: الكتاب١/ ٣٢٦.

(٣)ينظر: المقتضب٣/ ٢١٧.

(٤)ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس١/ ١٤٤.

(٥)ينظر: شرح الكتاب٢/ ٢١٤.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة٢/ ١٥، المسائل البصريات١/ ١٣.

(٧)ينظر: الخصائص٢/ ١٩٧، المخصص١٤/ ٨٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٥٠٢، تحصيل عين الذهب صـ٢١٣، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٧، المقرب١/ ١٤٨ -١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٧٤، شرح الكافية لابن فلاح اليمني١/ ٤٧٦، شرح الجزولية١/ ٥٠٥.

(٨)البيت من بحر السريع، للأعشىٰ في ديوانه صـ١٤٣، بلفظ: أقول، الكتاب١/ ٣٢٤، الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٤٤، شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ١٠٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٥٠١، تحصيل عين الذهب صـ٢١٣، أمالي ابن الشجري٢/ ١٠٧، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٧، لسان العرب صـ١٩١٤ سبح، المقاصد الشافية١/ ٣٩٠، خزانة الأدب٧/ ٣٩٨، الدرر اللوامع١/ ٤١٥.وبلا نسبة في: المقتضب٣/ ٢١٨، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٤، المسائل البصريات١/ ٤٠٠، الحجة للقراء السبعة٢/ ١٥١، الخصائص٢/ ١٩٧، شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٧٤، المقرب١/ ١٤٩. والشاهد في قوله: سبحانه، حيث جاء مفتوحا بدون تنوين؛ لأنه علم ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

فليس بعلم؛ لأن الأعلام لا تضاف وهي أعلام؛ لأنها معرفة، والمعرفة لا تضاف، وقيل: إن(سبحان)في البيت بحذف المضاف إليه، وهو مراد العلم به[١]" .

الشاهد في قوله السابق(سبحان)، حيث استشهد به علىٰ أن(سبحان)علم، وجاء ممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وقيل: إنه ترك تنوين(سبحان)ليس لأنه غير متصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقائه علىٰ صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا، والأصل: سبحان الله، فحذف المضاف إليه للضرورة[٢].

ثم تحدث ابن الحاجب عن مجيء (سبحان)منونا للضرورة الشعرية عند سيبويه، وهو اختياره فقال:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ... وقبلنا سبح الجودي والجمد[٣]

مصروف عند سيبويه للضرورة[٤]" .

---

(١)الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٥.

(٢)خزانة الأدب٣/ ٣٩٧.

(٣)البيت من بحر البسيط، لأمية بن أبي الصلت في ما نسب له في ديوانه صـ١٦١، الكتاب١/ ٣٢٦، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٤، المخصص ١٤/ ٨٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٥٠١، تحصيل عين الذهب صـ٢١٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧، لسان العرب صـ١٩١٥ سبح، ولورقة بن نوفل في: خزانة الأدب٧/ ٣٨٩، الدرر اللوامع١/ ٤١٤، ولزيد بن عمرو بن نفيل في الزاهر في معاني كلمات الناس١/ ١٤٦، شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ١٣٤، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٧، المسائل البصريات١/ ٤١١، شرح المفصل١/ ٣٧، شرح التسهيل٢/ ١٨٥، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٥٩، شرح الرضي٣/ ٢٤٨ .اللغة: الجودي: جبل بالموصل، وقيل: بالجزيرة، والجمد: جبل بين مكة والبصرة. نعوذ به: يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته، وسبحنا حتىٰ يعصمنا من الضلال.وروي: نعود له بالدال المهملة واللام، أي: نعاوده مرة بعد مرة.الدرر اللوامع ١/ ٤١٤ .والشاهد في قوله: ثم سبحانا، حيث نون سبحانا للضرورة الشعرية.

(٤) الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٦.

**الشاهد في قوله**: ثم سبحانا، حيث جاء(سبحان)منونا للضرورة الشعرية، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: " وقد جاء (سبحان)منونا مفردا في الشعر[١]" ، وقد تبع سيبويه وابنَ الحاجبِ كلٌّ من: المبرد[٢]، والسيرافي[٣]، والأعلم[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، وابن القواس[٧]، وابن منظور[٨]، وأبو حيان[٩]، والسيوطي[١٠]، والبغدادي[١١].

**وقد وجه الفارسي البيت على ضربين: الأول**: أن يكون نكرة فلما نُكِّرَ صرف، **والثاني**: أن يكون ضرورة قال: " فأما ما نون من قوله:

سبحانه ثم سبحانا نعود له .....

فعلىٰ ضربين: يجوز أن يكون نكرة، كما قال بعضهم: هذا ابن عرس مقبل، وكما تقول: زيدنا...فلما نُكِّرَ صَرَفَ.فهذا شائع مقيس وإن شئت قلت: صرفه في

---

(١)الكتاب١/ ٣٢٦ وينظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ١٣٤، خزانة الأدب٣/ ٣٨٨.

(٢)ينظر: المقتضب٣/ ٢١٨.

(٣)ينظر: شرح الكتاب ٢/ ٢١٤، شرح أبيات الكتاب١/ ١٣٤.

(٤)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٥٠١، تحصيل عين الذهب صـ٢١٤، خزانة الأدب٧/ ٢٣٦، الدرر اللوامع ١/ ٤١٤..

(٥)ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٩٥٩، شرح التسهيل٢/ ١٨٥.

(٦)ينظر: شرح الكافية٣/ ٢٤٨.

(٧)ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٥٣٥.

(٨)ينظر: لسان العرب صـ١٩١٥ سبح.

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٣٦٦.

(١٠)ينظر: همع الهوامع٣/ ١١٥.

(١١)ينظر: خزانة الأدب٧/ ٢٣٤.

الشعر[١]"، ثم رجح الفارسي كونه نكرة فقال: " والوجه الأول أجود؛ لأنه لا ضرورة فيه[٢]"

وقد تبع الفارسي في القول بالوجهين " ابن سيده[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن فلاح اليمني[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وابن عادل الحنبلي[٩].

وقد رد ابن مالك كلام الأخفش الأكبر وسيبويه ومن تبعهما من القائلين بأن(سبحان)علم، ومنع أن تكون علما قال: " ومن الملتزم الإضافة(سبحان)، وهو اسم بمعنىٰ التسبيح، وليس بعلم؛ لأنه لو كان علما لم يضف إلا إلىٰ اسم واحد كسائر الأعلام المضافة، وأخلىٰ من الإضافة لفظا للضرورة منونا وغير منون...وزعم أبو علي أن الشاعر ترك تنوين (سبحان)لأنه علم علىٰ التسبيح، فلا ينصرف للعلمية

(١) المسائل البصريات١/ ٤١٣ -٤١٤، وينظر: خزانة الأدب٧/ ٢٣٧ وفيه نسبه للفارسي وابن خلف.

(٢)المسائل البصريات١/ ٤١٥ .ويقصد الفارسي أنه لا ضرورة فيه من حيث الوزن، وإنما الضرورة بمفهومها العام عند سيبويه.

(٣)ينظر: المخصص١٤/ ٨٦.

(٤)ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ١٠٧ .

(٥)ينظر: شرح المفصل١/ ٣٨.

(٦)ينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني١/ ٤٧٦ .

(٧)ينظر: البحر المحيط١/ ٢٨٦، التذييل والتكميل٧/ ١٧٢ .

(٨)ينظر: الدر المصون١/ ٢٦٥.

(٩)ينظر: اللباب في علوم الكتاب١/ ٥٢١.

وزيادة الألف والنون، وليس الأمر كما زعم، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلىٰ محذوف مقدر الثبوت[١]" .

هذا وقد ورد في كلمة(سبحان)ضرورة أخرىٰ، وهي دخول(أل)التعريفية عليها، قال الشاعر:

سُــبْحَـانَـكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّــبْحَـان[٢] .....

فالشاهد في قوله: ذا السبحان، حيث جاء لفظ (سبحان)معرفا بـ(أل) للضرورةالشعرية[٣]، وقيل: مجيئها معرفة بـ(أل) شذوذا[٤]، وقيل: قليل[٥].

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه وابن الحاجب** ومن تبعهما من القول بالضرورة؛ لأن (سبحان)علم علىٰ التنزيه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وصرف هنا للضرورة الشعرية.

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٩٥٩ – ٩٦٠.

(٢)البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري٢/ ١٠٨، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٦١، شرح الرضي ٣/ ٢٤٨، ارتشاف الضرب٣/ ١٣٦٦، همع الهوامع ٣/ ٤١٦، خزانة الأدب٧/ ٢٣٤، الدرر اللوامع١/ ٤١٦ .والشاهد في قوله: ذا السبحان، حيث عرف لفظ (السبحان) ضرورة، وقيل: شاذ، وقيل: قليل.

(٣)ينظر: شرح الرضي٣/ ٢٤٨، التذييل والتكميل٧/ ١٧٢، همع الهوامع٣/ ١٢٦، الدرر اللوامع١/ ٤١٦.

(٤)ينظر: التذييل والتكميل٧/ ١٧٢، خزانة الأدب٧/ ٢٣٤.

(٥)ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٩٦١.

**القضية الثانية:**

**جمع(فاعل)صفة لمذكر عاقل على(فواعل)**

يجمع(فاعل)إذا كان صفة لمذكر عاقل علىٰ اثني عشر بناء، الأول: فُعَّل - بضم الأول وتشديد الثاني -مثل: شاهد وشُهَّد، صائم وصُوَّم، الثاني: فُعَّال - بضم الأول وتشديد الثاني - مثل: ضارب وضُرَّاب، كاتب وكُتَّاب، الثالث: فُعْلَان - بضم الأول وسكون الثاني - مثل: راكب ورُكْبَان، فارس وفُرْسَان، الرابع: فِعَال - بكسر الأول وفتح الثاني - راكب ورِكَاب، الخامس: فَعَلَة - بفتح الأول والثاني - مثل: فاسق وفَسَقَة، جاهل وجَهَلَة، السادس: فُعَلَة - بضم الأول وفتح الثاني - غاز وغُزَاة، قاض وقُضَاة، السابع: فُعُل - بضم الأول والثاني - مثل: بازل وبُزُل، الثامن: فُعْل - بضم الأول وسكون الثاني -، مخفف الوزن السابق، مثل: بازل وبُزْل، التاسع: فُعَلاء - بضم الأول وفتح الثاني - مثل: شاعر وشُعَرَاء، عالم وعلماء، العاشر: أَفْعَال - بفتح الأول وسكون الثاني - مثل: شاهد وأَشْهَاد، الحادي عشر: فُعُول - بضم الأول والثاني - مثل: عادل وعُدُول، شاهد وشُهُود، الثاني عشر: فَعْلَىٰ - بفتح الأول وسكون الثاني - مثل: هالك وهلكىٰ[1].

ومن الأوزان التي يجمع عليها(فاعل)علىٰ (فواعل)صفة - أيضا - الأول: إذا كان صفة لمؤنثة عاقلة وألحق بها هاء التأنيث مثل: شاعرة وشواعر، ساحرة وسواحر، الثاني: إذا كان صفة لمؤنثة عاقلة ولم يلحق بها

(١)ينظر: الكتاب٣/ ٦١٤ -٦١٥، ٦٣٣، المقتضب٢/ ٢١٦، الأصول٣/ ١٦ -١٧، الجمل في النحو صـ٣٤٩ -٣٥١، المفصل في علم العربية صـ١٨١ -١٨٢، البديع في علم العربية٢/ ١٣٨، الشافية في علم التصريف صـ٥١ -٥٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٣٨ -٥٣٩، المنتخب الأكمل٣/ ٧٩٨.

هاء التأنيث مثل: حائض وحوائض، طالق وطوالق[١]. ومن الأوزان التي يجمع عليها (فاعل)علىٰ(فواعل)، صفة لمذكر غير عاقل مثل: خيل روافس، وجمال بوازل[٢].

من هذا الحصر السابق يتضح لنا أن وزن(فواعل)لا يجمع عليه إلا(فاعل) المختوم بالتاء مثل: شاعرة، و(فاعل)المؤنث بغير التاء مثل: حائض، و(فاعل) المذكر لغير العاقل مثل: جمل بازل، فأقول فيها: شواعر وحوائض وبوازل.

وقد وردت أوصاف لمذكر عاقل جاءت علىٰ(فواعل)، حصرها ابن الحاجب[٣]في ثلاثة: وهي: فوارس وهوالك ونواكس، وهذه الكلمات جاءت مخالفة للقياس، فلا تجمع علىٰ(فواعل)؛ وذلك لأن(فواعل)في الصفات مخصوص بصفة المؤنث، فلو كُسِّرَ عليه صفة المذكر لالتبس(فاعلة)بـ(فاعل)[٤]" ، وقد تحدث عنها ابن الحاجب ووصف الكلمتين الأوليين بالشذوذ، والثالثة بالضرورة، وأخذ يبين السبب في

(١)ينظر: الكتاب٣/ ٦٣٢ -٦٣٣، الأصول٣/ ١٦، الجمل في النحو صـ٣٤٩، المفصل في علم العربية صـ ١٨٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٥٣٩، شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٦٤.

(٢)ينظر: الكتاب٣/ ٦٣٢ -٦٣٣، الأصول٢/ ١٧، المفصل في علم العربية صـ ١٨٢، شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٦٤.

(٣)ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٢١، ونص ابن الحاجب بنصه في: شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣، مجموعة الشافية١/ ٥٢٩. وابن الحاجب مسبوق بحصر المبرد، ينظر: المقتضب١/ ٢٥٩، الكامل٢/ ٥٧٤، الجمل في النحو صـ ٣٤٩، المتبع في شرح اللمع٢/ ٦٠٩، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٤/ ١٩٤، توضيح المقاصد٥/ ١٤٠١.

(٤)شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٤/ ١٩٣، وينظر: الكتاب٣/ ٦٣٢، المقتضب ٢/ ٢١٦، الصفوة الصفية٢/ ٣٦٩، شرح الشافية للرضي٢/ ١٥٣، مجموعة الشافية١/ ٥٢٧ -٥٢٨، المقاصد الشافية٧/ ١٨٠ -١٨١.

شذوذها فقال: " فأما فوارس فالذي حسَّن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل: " هالك في الهوالك[1] " ، والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة[2]، فلا اعتداد به[3] " .

وتأويل ابن الحاجب مجيء (فارس)علىٰ(فوارس)هو تأويل سيبويه فقد قال: " إلا في (فوارس) فإنهم قالوا: (فوارس)كما قالوا(حواجر)؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: (فواعل)[4] " .

وقد أول بتأويل آخر غير الذي ذهب إليه سيبويه وابن الحاجب ومن تبعهما، وهو تأويل عبد القاهر الجرجاني الذي قال: " وحسنه أن هذه الصفة قد غلبت واستعملت

---

(١) لم أقف علىٰ هذا المثل فيما تحت يدي من كتب الأمثال، وينظر المثل في: المقتضب٢/ ٢١٦، الكامل٢/ ٥٧٤، الجمل في النحو صـ٣٥٠، تحصيل عين الذهب صـ٥٤٥، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٥٦، شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣، المقاصد الشافية٧/ ١٨٣، شرح شواهد الشافية صـ١٤٢. والشاهد في قوله: الهوالك، حيث جمع هالك وهو صفة لمذكر عاقل علىٰ فواعل، وهو شاذ عند ابن الحاجب والجمهور.

(٢) يقصد (نواكس) في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتُهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

(٣) الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٢١ وينظر: نص ابن الحاجب في: شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣، مجموعة الشافية في علم التصريف١/ ٥٢٨.

(٤) الكتاب٣/ ٦١٥، وينظر: المقتضب٢/ ٢١٦، الكامل٢/ ٥٧٤، الجمل في النحو صـ٣٥٠، تحصيل عين الذهب صـ٥٤٥، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٥٦، شرح الشافية للنظام صـ٣٣٠، توضيح المقاصد٧/ ١٨٢.

استعمال الأسماء كثيرا نحو أن تقول: فارس، ولا يجيء في الأكثر رجل فارس[١]" أي: لا يجيء رجل فارس علىٰ أن(فارس) صفة لرجل.

وتأويل ابن الحاجب مجيء (هالك) علىٰ (هوالك) هو تأويل المبرد، فقد قال بأنه مثل مستعمل، والأمثال تجري علىٰ لفظ واحد[٢].

وأما كلام ابن الحاجب علىٰ الضرورة، وهي موطن حديثنا – هنا – فالمقصود منها(نواكس) في قول الشاعر:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتُهُمْ  خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ[٣]

والشاهد في قوله: نواكس الأبصار، حيث جمع (ناكس)بمعنىٰ مطأطأ الرأس، صفة لمذكر عاقل، وهم(الرجال)في الشطر الأول، علىٰ(فواعل)، وكان القياس أن يقال فيه: نُكَّس أو نُكَّاس أو أنكاس، إلا أنه جاء به علىٰ(فواعل)فقال: نواكس؛ للضرورة.

وبيان ذلك أن البيت من بحر الكامل، وتقطيعه كما يأتي: " وإذا الرجا" (/ / / °// °)متفاعلن، حشو صحيح، " لرأوا يزي" (/ / / °// °)متفاعلن، حشو صحيح، " درأيتهم" (/ / / °// °)متفاعلن، عروضة صحيحة، " خضع الرقا"

---

(١)المقتصد شرح التكملة٢/ ٩٠٦ وينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٥٦، المقاصد الشافية٧/ ١٨٢، شرح الشافية لكمال صـ١٩٨، خزانة الأدب١/ ٢٠٦.

(٢)ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٦، الكامل٢/ ٥٧٤، الجمل في النحو صـ٣٥٠، تحصيل عين الذهب صـ ٥٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٦، شرح الشافية للنظام صـ٣٣٠، توضيح المقاصد٥/ ١٤٠١، شرح الشافية لكمال صـ١٩٨، خزانة الأدب١/ ٢٠٦

(٣)البيت من بحر الكامل، سبق تخريجه صـ٣٣. والشاهد في قوله: نواكس الأبصار، حيث جمع ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل علىٰ فواعل ضرورة.

(/ / / ٥//٥)متفاعلن، حشو صحيح، " بنواكس ال" (/ / / ٥//٥) متفاعلن، حشو صحيح، " أبصار" (/ ٥/٥/٥)متفاعل، ضرب مضمر مقطوع، والقطع يدخل بحر الكامل[١]. ولو قال الشاعر: نُكَّس أو نُكَّاس؛ لانكسر بحر البيت، فاضطر الشاعر لإقامة الوزن أن يقول: نواكس.

**وقد وجه جمع (ناكس) على (نواكس) بتوجهين:**

**الأول:** توجيه سيبويه، فقد حمله علىٰ اعتبار التأنيث في الرجال، قال: " لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجمال، فَشُبِّه بالجمال[٢]" .

وقال البغدادي معقبا علىٰ كلام سيبويه: " ومنه أخذ أبو الوليد فقال في شرح كامل المبرد: وهذا مخرج علىٰ غير الضرورة، وهو أن تريد بالرجال جماعات الرجال، فكأنه جماعات نواكس، وواحده جماعة ناكسة، فيكون مقيسا جاريا علىٰ بابه كـ قاتلة وقواتل[٣]"

**التوجيه الثاني:** توجيه ابن الضائع، وقد وجهه توجيها آخر، وهو أن يكون صفة للأبصار من جهة المعنىٰ؛ لأن الأصل قبل النقل: نواكس أبصارُهُم، والجمع في هذا قبل النقل علىٰ (فواعل)سائغ؛ لأنه غير عاقل، فلما نقل تركوا الأمر علىٰ ما كان عليه؛ لأن المعنىٰ لم ينتقل[٤].

---

(١) ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد صـ١٥٩.

(٢)الكتاب٣/ ٦٣٣ وينظر: المقتصد شرح التكملة٢/ ٩٠٧، شرح الشافية للرضي٢/ ١٥٤، المقاصد الشافية٧/ ١٨٤، المناهل الصافية٢/ ٣٦، خزانة الأدب١/ ٢٠٥، شرح الشافية لكمال صـ١٩٩.

(٣)خزانة الأدب١/ ٢٠٥.

(٤)ينظر: المقاصد الشافية٧/ ١٨٤، خزانة الأدب١/ ٢٠٦.

وكانت " طريقة المبرد في هذا النوع أن(فواعل)هو الأصل في الجميع، وإنما منع منه هنا هو خوف اللبس، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات، وكذلك حيث أمنوا الإلباس[١]" .

وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه[٢]، وعليه فلا ضرورة في البيت.

**هذا وقد اختلفت أحكام النحويين حول هذا الحكم**، وقد سبق أن قلت إن ابن الحاجب حكم علىٰ كلمتي: فوارس وهوالك بالشذوذ، وكلمة نواكس بالضرورة[٣]، وهو مسبوق في ذلك، فقد سبقه المبرد[٤]، وابن يعيش[٥]، وتبعهم: نظام الدين الحسن النيسابوري[٦]، والمرادي[٧]، وميرزا كمال[٨].

(١)المقاصد الشافية٧/ ١٨٤ وينظر: المقتضب٢/ ٢١٦، شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٣٥٣، شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣، مجموعة الشافية ١/ ٥٢٨.

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٥١، توضيح المقاصد٥/ ١٤٠١.

(٣)الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٢١ وينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣، مجموعة الشافية١/ ٥٢٨.وذهب في كتابه الشافية في التصريف صـ٥١ إلىٰ أن (فوارس) شاذ.

(٤)ينظر: المقتضب٢/ ٢١٦ -٢١٧، الكامل٢/ ٥٧٤، ونسب له في: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٣٥٣، شرح الشافية للرضي٢/ ١٥٣، ارتشاف الضرب١/ ٤٥١، المقاصد الشافية ٧/ ١٨٤، شرح شواهد الشافية صـ١٤٢، خزانة الأدب١/ ٢٠٦ -٢٠٧، الضرائر صـ١٤٥.

(٥)ينظر: شرح المفصل٥/ ٥٦.

(٦)ينظر: شرح الشافية للنظام صـ٣٣٠ -٣٣١.

(٧)ينظر: توضيح المقاصد٥/ ١٤٠١.

(٨) ينظر: شرح الشافية لكمال صـ١٩٨.

وحكم الخفاف علىٰ كلمتي: فوارس وهوالك بالقلة، ونواكس بالضرورة[١].

ومن العلماء من حكم علىٰ هذا النوع بالضرورة مثل: سيبويه[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، والسيرافي[٥]، والقزاز القيراوني[٦]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[٧].

ومن النحويين من حكم علىٰ هذا النوع بالشذوذ مثل: الزمخشري[٨]، وابن الأثير[٩]، والعكبري[١٠]، وابن معط[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وابن مالك[١٣]، إلىٰ غير ذلك من العلماء[١٤].

---

(١) ينظر: المنتخب الأكمل٣/ ٧٩٨ – ٨٠٠.

(٢)الكتاب٣/ ٦٣٣ ونسب له في: شرح الشافية للخضر اليزدي١/ ٢٢٣.

(٣)ينظر: الأصول٣/ ١٧.

(٤)ينظر: الجمل في النحو صـ٣٥٠.

(٥)ينظر: شرح أبيات الكتاب٢/ ٣١٧، ونسب له في: شرح الرضي علىٰ الشافية٢/ ١٥٣، المناهل الصافية٢/ ٣٦.

(٦)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٢٤٨.

(٧) منهم: الأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ١٥١، تحصيل عين الذهب صـ٥٤٥، وابن عصفور في شرح الجمل٢/ ٥٣٩، وابن منظور في لسان العرب صـ٤٥٤٠ نكس، وابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٨٨، وأبو حيان في الموفور صـ٤٤٧، والألوسي في الضرائر صـ١٤٥.

(٨)ينظر: المفصل في علم العربية صـ١٨٢.

(٩)ينظر: البديع في علم العربية٢/ ١٣٩.

(١٠)ينظر: المتبع في شرح اللمع٢/ ٦٠٩.

(١١)ينظر: الصفوة الصفية٢/ ٣٦٩.

(١٢)ينظر: الشافية في علم التصريف صـ٥١.

(١٣)ينظر: متن الألفية صـ٥٣، شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٦٤.

(١٤)منهم: ابن الناظم في شرحه علىٰ الألفية صـ٥٥٥، الرضي في شرحه علىٰ الشافية٢/ ١٥٣، ونسب له في: الضرائر صـ ١٤٥، النيلي في الصفوة الصفية٢/ ٣٦٩، ابن جمعة الموصلي في

**هذا وقد ورد في البيت عدة روايات، الرواية الأولى**: هي الرواية السابقة، وهي المشهورة: " نواكسَ الأبصار" علىٰ أنها حال من مفعول(رأيت)، وهذه رواية سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي، وكان القياس أن يجمع(ناكس)علىٰ: نكس، أو نكاس، أو أنكاس.

**الرواية الثانية**: رواية أحمد بن يحيىٰ ثعلب، حكاها الأزهري " نواكسي الأبصار[١]" بالياء، علىٰ أنها جمع مذكر سالم لـ(نواكس)جمع تكسير من(ناكس)، وقد أولها الأزهري فقال: " أدخل الياء؛ لأنه رد النواكسي إلىٰ الرجال، وإنما كان: وإذا الرجال رأيتهم نواكسي أبصارُهُم، فكان النواكس للأبصار، فنقلت إلىٰ الرجال، فلذلك دخلت الياء، وإن كان جَمْعَ جَمْعٍ، كما تقول: مررت بقوم حسنىٰ الوجوه، وحسان وجوههم، لما جعلتهم للرجال جئت بالياء[٢]" .

---

شرحه علىٰ ألفية ابن معط٤/ ١٩٣، الخضر اليزدي في شرحه علىٰ الشافية١/ ٢٢٣، الجاربردي في مجموعة الشافية ١/ ٥٢٧، ابن القيم الجوزية في إرشاد السالك٢/ ٩١٦، ابن عقيل في شرحه علىٰ الألفية٤/ ١٣١، السلسيلي في شفاء العليل٣/ ١٠٤٣، النقرة كار في مجموعة الشافية١/ ٥٢٧، المكودي في شرحه علىٰ الألفية٢/ ٨١١، الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٥٤٧، الشيخ زكريا الأنصاري في مجموعة الشافية في علم التصريف١/ ٥٢٨، ابن طولون في شرحه علىٰ الألفية٢/ ٣٢٦، لطف الله بن الغياث في المناهل الصافية ٢/ ٣٥، البغدادي في خزانة الأدب١/ ٢٠٥.ونسب لسيبويه في: مجموعة الشافية١/ ٥٢٧، المناهل الصافية٢/ ٣٥، ونسب لابن هشام في: الضرائر صـ١٤٤.

(١)تهذيب اللغة١٠/ ٧٢ وينظر: الحجة للقراء السبعة٦/ ٣٤٩، شرح أبيات الكتاب للسيرافي٢/ ٣١٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/ ١٥١، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٤/ ١٩٤، لسان العرب صـ٤٥٤٠ نكس، المنتخب الأكمل٣/ ٨٠٠، خزانة الأدب١/ ٢٠٧.

(٢)تهذيب اللغة١٠/ ٧٢ -٧٣ وينظر: لسان العرب صـ٤٥٤٠ نكس.

وتعليل أبي منصور الأزهري قريب من تعليل ابن الضائع السابق.

هذا وقد وصف ابن السيد البطليوسي هذه الرواية بالغرابة، ونقلها البغدادي فقال نقلا عن ابن السيد في شرح كامل المبرد: " وهذا أطرف وأغرب من جمع ناكس علىٰ نواكس فإنه غريب جدا؛ لأن الخليل يرىٰ أن هذا البناء نهاية الجمع[١]".

وجملة ما سمع من هذا الجمع ضرورة، أو شذوذا، أو قليلا، إحدىٰ عشرة كلمة[٢]، ثلاثة ذكرها ابن الحاجب، والكلمات الباقية هي: غائب وغوائب، شاهد وشواهد، حارس وحوارس، حاجب وحواجب، خاطئ وخواطئ، حاج وحواج، داج ودواج، والداج: الأعوان، ورافد وروافد، وجاء كلمة(غائب)مجموعة علىٰ(فواعل) في قول الشاعر:

أُحَامِي عَنْ ذِيْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيْكُمْ وَمِثْلِي فِي غُوائِبِكُمْ قَلِيْلُ[٣]

فالشاهد في قوله: غوائبكم، حيث جاء(غائب)وهي صفة لمذكر عاقل مجموعة علىٰ وزن (فواعل)غوائب، وهو شاذ، أو ضرورة.

---

(١)خزانة الأدب١/ ٢٠٨.

(٢) تنظر هذه الكلمات في: ارتشاف الضرب١/ ٤٥٠ -٤٥١، المنتخب الأكمل٣/ ٧٩٨، خزانة الأدب١/ ٢٠٧.

(٣)البيت من بحر الوافر، لعتبة بن الحارث في: مجموعة الشافية١/ ٥٢٨، المقاصد الشافية٧/ ١٨٥، خزانة الأدب١/ ٢٠٥، الضرائر صـ١٤٥، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ٣٥٣، شرح الشافية للرضي٢/ ١٥٣، المناهل الصافية٢/ ٣٦، اللغة: أحامي: مضارع من الحماية وهو الحرص.الذمار: ما يجب علىٰ الرجل أن يحميه.الغوائب: جمع غائب. والشاهد في قوله: غوائبكم، حيث جمع (فاعل)علىٰ(فواعل)صفة لمذكر عاقل، وهو شاذ أو ضرورة.

وبعد دراسة هذه القضية فأرى أن ما جاء من وزن(فاعل)صفة لمذكر عاقل جمع علىٰ (فواعل) في النثر يكون شاذا، أو قليلا، وفي الشعر يكون ضرورة شعرية، كما ذهب إليه سيبويه وابن الحاجب ومن تبعهما، وذلك " لأن(فواعل) في الصفات مخصوص بصفة المؤنث، فلو كُسِّرَ عليه صفة المذكر لالتبس(فاعلة)بـ(فاعل)[1]" وما ذهب إليه العلماء من التأويل تكلف لا داعي منه.

**القضية الثالثة:**

**مجيء اسم(كان)نكرة وخبرها معرفة**

(كان)وأخواتها من الأفعال الناسخة الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأ اسما لها، والخبر خبرا لها، وحكم اسمها وخبرها حكم المبتدأ والخبر، فكما أنك لا تجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا، مثل: مجتهدٌ محمدٌ؛ لأن الحكم علىٰ النكرة لا يفيد، كذلك لا يجوز أن تجعل اسم(كان)نكرة وخبره معرفة فتقول: كان مجتهدٌ محمدا؛ لأنه محكوم عليه، بل الواجب أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر فتقول: كان محمدٌ مجتهداً، وإن جاء شيء علىٰ خلاف ذلك فللضرورة[2].

وقد تحدث ابن الحاجب عن هذه القضية أثناء تعليقه علىٰ كلام الزمخشري، مستشهدا ببيت من أبيات المفصل، واسما إياه بالضرورة؛ لبعده عن اللبس، وهاك نصه: " ونحو قول القطامي:

---

(١)شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٤/ ١٩٣، وينظر: الكتاب٣/ ٦٣٢، المقتضب ٢/ ٢١٦، الصفوة الصفية٢/ ٣٦٩، شرح الشافية للرضي٢/ ١٥٣، مجموعة الشافية١/ ٥٢٧ -٥٢٨، المقاصد الشافية٧/ ١٨٠ -١٨١.

(٢)ينظر: المقتصد شرح الإيضاح١/ ٤٠٣، البيان في شرح اللمع صـ١٤٥، شرح المفصل لابن يعيش٧/ ٩١.

قِفِي قَبْلَ الْتَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[١]

وما أنشده بعده من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس، يريد أن القياس عليخلاف ما جاءوا به في الشعر، وهو رفع المعرفة ونصب النكرة، فخالفوا في ذلك للضرورة لما كان غير ملبس[٢]" .

الشاهد في قول القطامي: " ولا يك موقفٌ منك الوداعا" ، حيث جاء اسم كان(موقف)وهو نكرة، وخبرها (الوداعا)وهو معرفة، ولا يجيء ذلك في الاختيار، فلا يقال: كان مجتهدٌ محمدا، وإنما في الشعر للضرورة.

وكان القياس أن يقول في البيت: ولا يك موقفًا منك الوداعُ، ولكن الشاعر اضطر فقلب لضرورة القافية؛ " لأنه عيب في القافية شديد القبح، وهو اجتماع الرفع والنصب في قصيدة، وهذه القصيدة منصوبة، وبعد هذا البيت:

---

(١)البيت من بحر الوافر، سبق تخريجه صـ٤٤. والشاهد في قوله: ولا يك موقف منك الوداعا، حيث جاء اسم(كان)نكرة وهو (موقف)، وأخبر عنه بمعرفة وهو الوداعا، وهذا قول سيبويه والجمهور، وتبعهم ابن الحاجب.

وقد أول البيت بتأويلات أخرىٰ تخرجها عن الضرورة، **منها**: أن الوداعا يجوز أن يكون منصوبا بالفعل (قفي)، أي: قفي الوداعا. **ومنها**: أن الوداعا مفعول له، وخبر (يك) محذوف. **ومنها**: أن (كان)تامة، و(موقف) فاعل، و(الوداعا) منصوب بـ(موقف)؛ لأنه مصدر.ينظر: توجيه اللمع صـ١٣٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ٨٧٩، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٧.

وقد ورد في البيت روايتان أخريان: **الأولى**: ولا يك موقفا منك الوداعُ، علىٰ أن اسمها ضمير المصدر المفهوم من (قفي)، كأنه قال: ولا يكن الموقف موقف الوداع.ينظر: شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٣٤٧.

**الرواية الثانية**: ولا يك موقفي منك الوداعا، علىٰ أن (موقفي)اسم(يك)، وهو معرفة، و(الوداعا)خبرها، وعلىٰ هذا فلا ضرورة في البيت.ينظر: شرح أبيات الجمل صـ٣٤.

(٢)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٦٩ وينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٨٦.

قِفِي فَأَفْدِي أَسِيْرَكِ إِنَّ قَوْمِي وَقَوْمَكِ لا أَرَىٰ لَهُم اجْتِمَاعَا[١]"

**وحَسَّنَ الضرورة في هذا البيت أربعة أوجه:**

**الأول:** أن الكلام نفي، وفي باب النفي يجوز أن يكون الاسم والخبر نكرتين، تقول: ما كان أحد مثلك.

**الثاني:** أن النكرة قد قربت من المعرفة بالتخصيص بالجار والمجرور.

**الثالث:** أن الخبر هو المبتدأ في المعنىٰ. الرابع: أن المصدر جنس، فمفاد نكرته ومعرفته واحد[٢].

**والحق أن في هذه القضية مذهبين:**

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه[٣]، وجمهور النحويين[٤]، وتبعهم ابن الحاجب[٥]: أنه إذا دخلت (كان)علىٰ معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم

---

(١)توجيه اللمع صـ١٣٧ وينظر: البيان في شرح اللمع صـ١٤٥، المتبع في شرح اللمع١/ ٢٦٢، شرح المفصل لابن يعيش٧/ ٩٤، البسيط شرح الجمل٢/ ٧٢١، خزانة الأدب٩/ ٢٨٦، الضرائر صـ١٧٩.

(٢)ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ صـ١٣١، شرح أبيات الجمل صـ٣٤، شرح اللمع للباقولي صـ٣٤٠، المتبع في شرح اللمع١/ ٢٦٢، توجيه اللمع صـ١٣٧، شرح المفصل لابن يعيش٧/ ٩٢، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ٨٧٩، شرح الكافية لابن النحوية٢/ ٤١١، خزانة الأدب٩/ ٢٨٦، الضرائر صـ١٧٩.

(٣)ينظر: الكتاب١/ ٤٨ -٤٩.

(٤)ينظر: همع الهوامع٢/ ٩٦، خزانة الأدب٩/ ٢٨٦، الضرائر صـ١٧٩.

(٥)ينظر: الإيضاح شرح المفصل٢/ ٦٩.

(كان)المعرفة؛ لأن المعنىٰ علىٰ ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائما، فـ(قائم)هنا خبر عن الاسم كما كان في الابتداء[١].

قال سيبويه: " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به(كان)المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيدا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في (كان)بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر[٢]" ، ثم قال بعد ذلك: " فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم علىٰ ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب)[٣] " .

وليس هذا البيت الوحيد الذي استشهد به ابن الحاجب علىٰ مجيء اسم (كان)نكرة أخبر عنه بمعرفة، وإنما جاءت أبيات أخرىٰ فيها اسم (كان)نكرة، وأخبر عنه بمعرفة منها قول الشاعر:

فَـإِنَّـكَ لَا تُـبَـالِـي بَـعْـدَ حَـوْلٍ  أَظَـبْـيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أَمْ حِـمَـارُ[٤]

---

(١)شرح المفصل٧/ ٩١ وينظر: المقتضب٤/ ٩١، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٣، الإيضاح العضدي صـ١١٦، المفصل في علم العربية صـ٢٦٤، البيان في شرح اللمع صـ١٤٥، البديع في علم العربية١/ ٤٧٢، المتبع في شرح اللمع١/ ٢٦١ -٢٦٢، ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٨.

(٢)الكتاب١/ ٤٧ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٣، خزانة الأدب٩/ ٢٨٨.

(٣)الكتاب١/ ٤٨ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٣، خزانة الأدب٩/ ٢٨٨.

(٤)البيت من بحر الوافر، لخداش بن زهير في: الكتاب١/ ٤٨، المقتضب٤/ ٩٤، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٥، تحصيل عين الذهب صـ٧٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٢٧١، شرح المفصل٧/ ٩٥، الصفوة الصفية٢/ ٢٥، خزانة الأدب٩/ ٢٨٩، ونسب لجرير في المسائل المنثورة صـ٢٢٢، ونسب لثروان بن فزارة العامري في: خزانة الأدب٩/ ٢٩٤.وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٨، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٥، شرح الرضي٤/ ٢٠٨.والشاهد في قوله: أظبي كان أمك، حيث جاء اسم (كان)نكرة، وأخبر عنه بمعرفة، وهو أمك؛ للضرورة، وهو قول سيبويه والجمهور.

وقيل: اسم (كان)ضمير عائد علىٰ(ظبي)وهو نكرة؛ لأنه عائد علىٰ نكرة، وقد أخبر عنه بمعرفة.

فالشاهد في قوله: أظبيٌ كان أمَّك، فقد استشهد به علىٰ جعل اسم(كان)نكرة، وخبرها معرفة ضرورة، ووجه مجاز ذلك أن(كان)فعل بمنزلة(ضرب)في التصرف، و(ضرب) قد يرفع النكرة وينصب العرفة، فشبهت بها عند الضرورة[١].

وقيل: إنه من باب القلب؛ لأن الأصل نصب(ظبي)ورفع(الأم)، فلما عكس علم أنه حمل علىٰ القلب في الصورة دون المعنىٰ لأمن اللبس[٢].

ومنها قول الشاعر:

كَـأَنَّ سَـــبِـيْـئَـةً مِـنْ بَـيْـتِ رَأْسٍ  يَكُـونُ مِـزَاجَـهَـا عَسَـــلٌ ومَـاءُ[٣]

---

وقد أول بتأويلين آخرين يخرجاه عن الضرورة، الأول: أن(ظبي) مبتدأ، وجملة كان أمك خبره، فيكون في(كان)ضمير، وهو اسمها، وعليه فيكون أخبر عن المعرفة، وعلىٰ ذلك فلا ضرورة. والثاني: أن اسم (كان)ضمير عائد علىٰ(ظبي)وهو معرفة؛ لأن الضمائر معارف حتىٰ وإن عادت علىٰ نكرة، وخبرها أمك، وهو معرفة، فيكون أخبر عن معرفة بمعرفة، ولا ضرورة فيه.ينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٥ -٣٠٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٧٢، شرح المفصل٧/ ٩٥، الإيضاح شرح المفصل٢/ ٧٠، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٥، الصفوة الصفية٢/ ٢٦، شرح الرضي٤/ ٢٠٨ -٢٠٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣/ ٨٧٩، شرح الكافية لابن النحوية ٢/ ٤١١، خزانة الأدب٩/ ٢٩٢.

وقد ورد في البيت رواية أخرىٰ تخرجه عن الضرورة، وهي: أظبيا كان أمُّك، بنصب ظبيا علىٰ الخبرية، ورفع أمك، وعليه فلا ضرورة.ينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٩٤.

(١) تحصيل عين الذهب صـ٧٧ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٦، المسائل المنثورة صـ٢٢٢، شرح المفصل٧/ ٩٥، خزانة الأدب٩/ ٢٩١ -٢٩٢.

(٢)شرح ألفية ابن معط لابن جمعة٣/ ٨٧٩، وينظر: المفصل في علم العربية صـ٢٦٥، الإيضاح شرح المفصل٢/ ٦٩، الصفوة الصفية٢/ ٢٦، البسيط شرح الجمل٢/ ٧١٨، ٧١٩، ٧٢١، التذييل والتكميل٤/ ١٩٧، خزانة الأدب٩/ ٢٩٣ -٢٩٤ .

(٣)البيت من بحر الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه١/ ١٧ بلفظ: خبيئة، الكتاب١/ ٤٩، المقتضب٤/ ٩١، الجمل في النحو صـ٥٨، الأصول ١/ ٨٣، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٥، شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ٣٨، المحتسب١/ ٢٧٩، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٨، تحصيل عين الذهب صـ٧٨، الإفصاح شرح أبيات

مشكلة الإعراب صـ٦٢، شرح أبيات الجمل صـ٣٠، المفصل في علم العربية صـ٢٦٥، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٥١.اللغة: السبيئة: فعيلة بمعنىٰ مفعولة، وهي الخمر التي تُسْبَأ أي: تشترىٰ، يقال: سبأت الخمر سبأ إذا اشتريتها.وبيت رأس: موضع، وقيل: أراد بالرأس: رئيس الخمارين، وخصه بالذكر؛ لأن خمره أعتق من خمر غيره.ويروىٰ كأن سلافة، والسلافة: أول ما يسيل من الخمر، وقيل: هي ما يسيل من العنب من غير عصر.والشاهد في قوله: يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ، حيث جاء اسم كان (عسل)وهو نكرة، وأخبر عنه بمعرفة، وهو مزاجها؛ للضرورة.

**وقد أول البيت بتأويلات أخرى تخرجه عن الضرورة، التأويل الأول**: أن عسلا والعسل بمعنىٰ واحد، إذ ليس يدل واحد منهما علىٰ عسل بعينه، وإنما يراد به الجنس، فلا فصل بين أن تقول: العسل، وبين أن تقول: عسل.

**التأويل الثاني**: أنْ يكون (مزاجها) ظرفا منصوبا بالخبر المحذوف تقديره: يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها، فجاز وقوع الاسم نكرة، لكون خبره ظرفا.

**التأويل الثالث**: أنه أراد مزاجا لها فنوىٰ بالإضافة الانفصال فأخبر بنكرة عن نكرة.

وقد ورد البيت بروايات أخرىٰ هي: يكون مزاجُهَا عسلٌ وماءُ، برفع مزاجها وعسل، وعلىٰ هذه الرواية أول البيت بتأويلات، منها: أن (كان)زائدة، ومزاجُها عسلٌ جملة من مبتدأ وخبر. ومنها: أن اسم (يكون)ضمير (سبيئة)، ومزاجها عسل جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي في موضع نصب خبر (يكون).

**الرواية الثانية**: يكون مزاجُها عسلاً وماءُ، برفع (مزاجها) علىٰ أنه اسم(يكون) ونصب(عسلا)علىٰ الخبرية، ورفع ماء علىٰ القطع، أو علىٰ أنه فاعل لفعل محذوف أي: ومازجها ماء.

**الرواية الثالثة**: تكون مزاجُها عسلٌ، فيكون اسم(تكون)ضمير، وجملة مزاجُها عسلٌ جملة اسمية من مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب خبر (تكون).ينظر كل هذا في: شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ٣٩ -٤٠، المحتسب ١/ ٢٧٩، شرح الجمل لابن بابشاذ صـ١٣٠ - ١٣١، شرح أبيات الجمل صـ٣٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/ ٢٧٣، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ٦٣ -٦٤، شرح اللمع للتبريزي صـ١١٠، شرح الجمل لابن خروف١/ ٤٢٧ -٤٢٨، المتبع في شرح اللمع١/ ٢٦٢ -٢٦٣، شرح المفصل٧/ ٩٤، شرح الجمل لابن الضائع١/ ١٨٨، الصفوة الصفية٢/ ٢٤ -٢٥، شرح ألفية ابن معطي لابن

فالشاهد في قوله: يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ، علىٰ أن يكون الاسم نكرة، وهو(عسل)، والخبر معرفة، وهو (مزاجها)، وقد قدم وأخر، والأصل: يكون عسلٌ مزاجَها[١]، ووجه مجاز ذلك أن (يكون) فعل بمنزلة(ضرب)في التصرف[٢].

**وقيل**: إنه من باب القلب؛ لأن الأصل نصب(عسل)ورفع(مزاجها)، فلما عكس علم أنه حمل علىٰ القلب للضرورة[٣].

ومنها قول الشاعر:

أَلَا مَنْ مُبَلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جنونُ[٤]

---

جمعة٣/ ٨٨٠، شرح الكافية لابن النحوية٢/ ٤١١، خزانة الأدب٩/ ٢٢٤ -٢٢٥، ٢٨٢ - ٢٨٣، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ١٤٩ -١٥٠.

(١)الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ٦٣ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٠٦، شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١/ ٣٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٩٦، شرح الجمل لابن الضائع ١/ ١٨٧، خزانة الأدب ٩/ ٢٨١، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٩.

(٢)ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٧٧.

(٣) ينظر: البسيط شرح الجمل٢/ ٧١٩، خزانة الأدب٩/ ٢٨٤ .

(٤)البيت من بحر الوافر، لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في: الكتاب١/ ٤٩، شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣٥، تحصيل عين الذهب صـ٧٩، خزانة الأدب٩/ ٢٨٩ .وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩، شرح الرضي٤/ ٢٠٨، التذييل والتكميل ٤/ ١٩٢ .يقول لحسان بن ثابت، وكانت بينهما مهاجاة: أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جننت، يتوعده بالمقارضة.تحصيل عين الذهب صـ٧٩ .والشاهد في قوله: أسحر كان طبك، حيث أخبر عن النكرة (سحر)بالمعرفة(طبك)وهو ضرورة عند سيبويه والجمهور.

وقد أول البيت بتأويل آخر يخرجه عن الضرورة وهو: أن في(كان)ضمير وهو معرفة، وخبرها(طبك)وهو معرفة، فيكون أخبر عن المعرفة بالمعرفة، وعليه فلا ضرورة.

وقد ورد في البيت رواية أخرىٰ وهي: أسحراً كان طبُّك، بنصب(سحرا)علىٰ أنه خبر(كان)ورفع(طبك)علىٰ أنه اسمها، وهو معرفة، وعليه فلا شاهد.ينظر كل هذا في: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩ -١٧٠، شرح الرضي ٤/٢٠٨، التذييل والتكميل٤/ ١٩٣ .

فالشاهد في قوله: أسحر كان طبك، حيث جاء اسم (كان)نكرة، وهو(سحر)وأخبر عنه بمعرفة، وهو(طبك)[١].

ومنها قول الشاعر:

أســكرانُ كـانَ ابنَ المراغـةِ إِذْ هَجَـا تَمِيْمَـًا بِجَوْفِ الشَّــامِ أَمْ مُتَسَــاكِرِ[٢]

والشاهد في قوله: أسكران كان ابن المراغة، حيث جاء اسم(كان) نكرة(سكران)، وأخبر عنه بمعرفة وهو(ابن المراغة)للضرورة[٣]، وحَسُنَ الرفع في هذا الموضع؛ لأن التقدير: أكان سكرانُ ابنَ المراغة، فاستفهم عن سكره لا عنه في نفسه[٤]. وقيل: هو من القلب[٥].

(١)وينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩، تحصيل عين الذهب صـ٧٩، شرح الرضي٤/ ٢٠٨.

(٢) البيت من بحر الطويل، سبق تخريجه صـ٣٥ .والشاهد في قوله: أسكران كان ابن المراغة، حيث جاء اسم كان نكرة(سكران)، وقد أخبر عنه بمعرفة(ابن المراغة)للضرورة.

وقد أول البيت بتأويل آخر يخرجه عن الضرورة وهو: أن في(كان)ضمير، والضمائر معارف حتىٰ وإن عادت علىٰ نكرة، وأخبر عنه بمعرفة فيكون من باب الإخبار بمعرفة عن معرفة.ينظر: شرح الرضي٤/ ٢٠٨، ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٩، التذييل والتكميل ٤/ ١٩٢.

(٣)ينظر: الكتاب١/ ٤٩، المسائل المنثورة صـ٢٢٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩، تحصيل عين الذهب صـ٧٩، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٤، شرح الرضي٤/ ٢٠٨، خزانة الأدب٩/ ٢٨٨ -٢٩٠، ٢٩١ .

(٤)المسائل المنثورة صـ٢٢٢.

(٥)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٤.

ومجيء الإخبار عن اسم(كان)النكرة بالمعرفة للضرورة مذهب الجمهور(١)، وتبعهم: سيبويه(٢)، والمبرد(٣)، وابن السراج(٤)، والزجاجي(٥)، والفارسي(٦)، وابن جني(٧)، إلىٰ غير ذلك من العلماء(٨).

(١)ينظر: همع الهوامع٢/ ٩٦، خزانة الأدب٩/ ٢٨٦، الضرائر للألوسي صـ١٧٩.

(٢)ينظر: الكتاب١/ ٤٨، ونسب له في: شرح أبيات الكتاب للسيرافي١/ ٣٨، تحصيل عين الذهب صـ٧٧، شرح أبيات الجمل صـ ٣٢، خزانة الأدب٩/ ٢٩٠، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٧٠.

(٣)ينظر: المقتضب٤/ ٩١.

(٤)ينظر: الأصول١/ ٦٧، ٨٣.

(٥)ينظر: الجمل في النحو صـ٥٩.

(٦)ينظر: الإيضاح العضدي صـ١١٦، المقتصد شرح الإيضاح١/ ٤٠٣.

(٧)ينظر: اللمع في العربية صـ٣٧، المحتسب١/ ٢٧٩، خزانة الأدب٩/ ٢٨٢.

(٨)منهم: الصيمري في: التبصرة والتذكرة١/ ١٨٦، القزاز القيرواني في ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٧، ابن خلف الأحمر في خزانة الأدب٩/ ٢٨٣، ابن بابشاذ في شرح الجمل صـ١٣٠، عبد القاهر الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٤٠٣، ٤٠٤، الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب صـ٧٧، أبو نصر الفارابي في الإفصاح شرح أبيات مشكلة الإعراب صـ٦٣، الخطيب التبريزي في شرح اللمع صـ١٠٩، ابن السيد البطليوسي في شرح أبيات الجمل صـ٣٢، خزانة الأدب٩/ ٢٨٣، ابن الطراوة في رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح صـ٤٤، الزمخشري في شرح الرضي٤/ ٢٠٧، خزانة الأدب٩/ ٢٨٢، الشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع صـ١٤٥، الباقولي في شرح اللمع صـ٣٤٠، ابن هشام اللخمي الإشبيلي في خزانة الأدب٩/ ٢٨٦، ابن الأثير في البديع في علم العربية١/ ٤٧٢، ابن خروف في شرح الجمل١/ ٤٢٦، ابن الضائع في شرح الجمل١/ ١٨٧، العكبري في المتبع في شرح اللمع١/ ٢٦٢، ابن الخباز في توجيه اللمع صـ١٣٧، ابن يعيش في شرح المفصل٧/ ٩١، السخاوي في سفر السعادة وسفير الإفادة٢/ ٦٤٧، ابن عصفور في ضرائر الشعر صـ٢٩٥، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٠٣، ونسب له في شرح شواهد المغني للبعدادي٦/ ٣٤٩، ابن أبي الربيع في البسيط شرح الجمل٢/ ٧١٨، ابن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن

**المذهب الثاني**: يجوز أن يخبر في باب (كان)بمعرفة عن نكرة في الاختيار[١]، وهو مذهب ابن مالك، قال: " ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، من ذلك قول حسان – رضي الله عنه –:

كَـأَنَّ سُـــلَافـة مِـنْ بَـيْـتِ رَأْسٍ  يَـكُـونُ مِـزَاجَـهَـا عَسَـــلٌ ومَـاءُ

فجعل(مزاجها)وهو معرفة خبر(كان)و(عسل)اسمها وهو نكرة، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم(كان)ضمير السلافة، و(مزاجها عسل)مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ(كان)، ومثله قول القطامي:

قِفِي قَبْلَ الْتَّفَرُّقِ يَا ضُـبَاعَا  ولَا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِـنْـكِ الْـوَدَاعَـا

فأخبر بالمعرفة عن المعرفة مختارا لا مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول[٢]"

---

=معط٣/ ٨٧٨، ابن النحوية في شرح الكافية٢/ ٤١٠، ابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٨٨، أبو حيان في ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٨، التذييل والتكميل ٤/ ١٩٦، ابن الفخار في شرح الجمل١/ ٣٢٥، ابن هشام في شرح الجمل صـ١٤٠، مغني اللبيب٥/ ٣٧٠، خزانة الأدب ٩/ ٢٨٤، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٩، السيوطي في همع الهوامع٢/ ٩٦، البغدادي في خزانة الأدب٩/ ٢٩٠، شرح شواهد المغني للبغدادي٦/ ٣٤٥، الدسوقي في حاشيته علىٰ المغني٢/ ١٣٥، الألوسي في الضرائر صـ١٧٩.

(١)ينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٨٢.

(٢)شرح التسهيل١/ ٣٥٦ وينظر: شرح الرضي٤/ ٢٠٦، ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٨، شرح التسهيل للمرادي صـ٣٠١، التحصيل والنمثيل١/ ٦٠٧، خزانة الأدب٩/ ٢٨٥.

وهناك روايات في الأبيات الأخرىٰ التي استشهد بها أصحاب المذهب الأول تخرج الأبيات من الضرورة، فقد ورد في قول الشاعر:

أَلا مَنْ مُبَلغٌ حَسَّانَ عَنِّي ... أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جنونُ

رواية أخرىٰ، وهي:

أَلا مَنْ مُبَلغٌ حَسَّانَ عَنِّي ... أَسِحْراً كَانَ طِبُّك أَمْ جنونُ

بنصب(سحرا)علىٰ أنه خبر لـ(كان)، ورفع(طبك)علىٰ أنه اسم لها، ورفع (جنون)علىٰ القطع، وعليه فلا ضرورة[١].

وورد في قول الآخر:

فَإِنَّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

رواية أخرىٰ، وهي:

فَإِنَّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيًا كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ

" علىٰ أنه جعل اسم(كان)معرفة، وخبرها نكرة، فهذا جيد؛ إلا أنه كان يجب أن ينصب(حمار)؛ لأنه معطوف علىٰ (الظبي)فيجوز رفعه علىٰ إضمار مبتدأ[٢] "

وورد في قول الآخر:

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيْمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِر

روايتان أخريان، الأولىٰ:

أسكرانَ كانَ ابنُ المراغةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيْمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِر

(١)ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩ – ١٧٠.

(٢)ينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٩٤.

علىٰ أن (ابن المراغة)اسم كان وهو معرفة، وسكران خبرها مقدم عليها، ومتساكر مرفوع علىٰ القطع والابتداء[١].

**والرواية الأخرى:**

أســكرانُ كـانَ ابنُ المراغـةِ إِذْ هَجَـا تَمِيْمَـًا بِجَوْفِ الشَّــامِ أَمْ مُتَسَــاكِرِ

وقد وجهت هذه الرواية بتوجيهين، الأول: أن يضمر في(كان)ضمير الشأن، وسكران وابن مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب خبر كان[٢].

**التوجيه الثاني**: أن كان زائدة، والجملة اسمية، مكونة من مبتدأ وخبر[٣].

وقد حمل علىٰ مذهب ابن مالك قراءة عاصم: " وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ[٤]" بنصب(صلاته)علىٰ أنها خبر(كان)، ورفع(مكاء)علىٰ أنه اسمها وهو نكرة.

**وقد أولها ابن جني فقال**: " اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترىٰ أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب فتجد معناه معنىٰ قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدا واحدا معينا، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في " مكاء وتصدية" جوازا قريبا، حتىٰ كأنه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجر هذا مجرىٰ قولك:

---

(١)ينظر: الكتاب١/ ٤٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٦٩، ارتشاف الضرب٣/ ١١٧٧، خزانة الأدب٩/ ٢٨٩، شرح شواهد المغني للبعدادي٧/ ٧٠.

(٢)ينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٩٠ -٢٩١، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٧٠.

(٣)ينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٩١، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ٧٠.

(٤)سورة الأنفال، جزء من الآية(٣٥)، وتنظر القراءة في: المحتسب١/ ٢٧٩.

كان قائم أخاك، وكان جالس أباك؛ لأنه ليس في (جالس)و(قائم)من معنىٰ الجنسية التي تلاقي معينا نكرتها ومعرفتها علىٰ ما ذكرنا.وأيضا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم(كان)وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرا منك ؟فكذلك هذه القراءة أيضا، لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة[١] " .

**وبعد دراسة هذه القضية فأرى** أن الصواب ما ذهب إليه الجمهور، وتبعهم: سيبويه، وابن الحاجب، من جعل اسم (كان)نكرة، وخبرها معرفة؛ لضرورة الشعر، ولا يصح ذلك في اختيار الكلام؛ لأن " المبتدأ لا يكون إلا معرفة، والخبر يجوز أن يكون معرفة ونكرة؛ لأنك تريد أن تخبر عن مختص فإذا تنكر المبتدأ لم يكن فيه فائدة، فكذلك في(كان)وأخواتها، لو نكرت الاسم لم تفد؛ لأنك تقصد إلىٰ الإخبار بهذه الأفعال عن معين معروف، فإذا كان مجهولا لم تستفد فائدة[٢]" وأما ما ذهب إليه ابن مالك فهو " مبني علىٰ تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه[٣]" .

(١) المحتسب ١/ ٢٧٩ وينظر: خزانة الأدب٩/ ٢٨٢.

(٢) البيان في شرح اللمع صـ١٤٥.

(٣) خزانة الأدب٩/ ٢٨٥.

## الخاتمة

الحمد لله أولا وآخرا، والصلاة والسلام علىٰ من بعثه ربه هاديا ونذيرا وبعد:

فقد كان هذا البحث محاولة مني لإلقاء هذا الضوء علىٰ " الضرورة الشعرية وأثرها في كتاب(الإيضاح شرح المفصل)جمعا ودراسة" ،ولا أدعي وصول الكمال فيه، فالكمال لله وحده، ولكنه عمل متواضع، وجهد مقل، سخرت له كل إمكاناتي، وبذلت فيه كل طاقاتي، حتىٰ خرج علىٰ هذه الصورة.

وقد بلغت مواضع الضرورة عند ابن الحاجب في كتابه اثنين وعشرين موضعا، عرضتها، وناقشتها، ورجحت فيها الرأي الذي رأيته راجحا، موافقا ابن الحاجب في بعض، ومخالفا له في بعض آخر، وقد توصلت من خلال هذا البحث إلىٰ نتائج أجملها فيما يأتي:

**الأولى**: اختلف النحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية بسبب تباين وجهات النظر إلىٰ أكثر من قول، أشهرها قولان:

**الأول**: قول الجمهور أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ وهو ما اختاره ابن الحاجب

**والثاني**: قول ابن مالك، وهو ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، ومنهم من يرىٰ غير ذلك.

**الثانية**: أشرنا في النتيجة السابقة أن مذهب ابن مالك في الضرورة أنها ما وقعت في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، وعند الحديث عن قضية " دخول (أل)علىٰ العلم " نص ابن مالك في ألفيته علىٰ أن دخول (أل)علىٰ " بنات أوبر " ضرورة قال:

ولاضـــطـرار ك بـنـات أوبـر ..... (١)

وهذا يخالف مذهبه في الضرورة الشعرية، إذ مذهبه أن ما جاء في الشعر مما يتأتىٰ تحويله إلىٰ ما ليس بضرورة، فليس حكمه حكم الضرورات، فإذا نظرنا فيما عدَّه ضرورة هنا وجدناه ينافي مساقه علىٰ غير جهة الضرورة، فقد كان يمكنه في الأول أن يقول:

..... ولـقـد نـهـيـتـك عـن بـنـات أوبـر

بغير ألف ولام، ولا ينكسر الوزن، وإنما فيه زحاف الوقص، وذلك حذف الفاء من (متفاعلن) فتصير(مفاعلن)وهو جائز، فلم يضطر علىٰ مذهبه إلىٰ زيادة الألف واللام، فجعله ذلك من الاضطرار علىٰ مذهبه غير صحيح(٢).

وقد ذهب في شرح التسهيل إلىٰ أن دخول (أل) علىٰ العلم شاذ وليس ضرورة(٣).

**الثالثة**: خصوصية لغة الشعر، وتميزها من لغة النثر بسبب بعض القيود التي يتقيد بها الشعر مثل الوزن والقافية واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي، لذا لا يجوز الاعتماد عليها اعتمادا أساسيا، أو جعلها المصدر الرئيس في وضع القواعد، ولهذا أنصف النحويون عندما جعلوا الشعر المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف.

**الرابعة**: أحيانا كان ابن الحاجب يجعل الضرورة الشعرية تخريج من تخريجاته في المسألة التي بصددها، بل يجعلها آخر تخريجاته؛ ليقينه بأن الضرورة الشعرية فيها

---

(١) متن ألفية ابن مالك صـ٧.

(٢) يراجع: المقاصد الشافية١/ ٥٦٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٥٩ يراجع البحث صـ ١٤٥، قضية دخول (أل) علىٰ العلم.

شيء من مخالفة القياس النحوي، من ذلك عند حديثه عن قضية " دخول (أل)علىٰ العلم " أول ذلك بثلاثة تأويلات:

**الأول:** جعلها للمح الأصل

**والثاني:** حملها علىٰ تأويل التنكير

**والثالث:** حمل الدخول علىٰ الضرورة الشعرية، يقول ابن الحاجب: " وقولهم: " بنات الأوبر " في " بنات أوبر " وهو علم لضرب من الكمأة و " أم الجبين " قال:

وَلَقَدْ جَنيْتُك أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وقال:

يقُولُ الْمُجْتَلونَ عَرُوْسُ تَيْمٍ ... شَوَىٰ أُمِّ الجُبَيْن وَرَأْسُ فِيْلِ

إما علىٰ أنه أصل كـ " أم الحارث" ، كأنهم وضعوهما معا، وإما علىٰ تأويل التنكير كـ " الزيد " ، وإما علىٰ الضرورة" (١).

**الخامسة:** أحيانا كان ابن الحاجب يجمع بين لفظي الضرورة والشذوذ، أو الضرورة والضعف في آن واحد؛ وذلك لأن الألفاظ الثلاثة من ألفاظ مخالفة الاضطراد عنده، فمن الجمع بين الضرورة والشذوذ، عند حديثه عن حذف الألف والنون من (فلان) قال: " وقولهم " يا فل" ليس ترخيما لـ(فلان) عند سيبويه، وإن اختص استعماله بالنداء إلا علىٰ شذوذ للضرورة كقوله:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ " (٢)

(١) الإيضاح شرح المفصل١/ ٤٢، يراجع البحث صـ ١٤٥، قضية دخول (أل) علىٰ العلم.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٦٧ يراجع البحث صـ ٦٢، قضية حذف الألف والنون من (فلان).

إلىٰ غير ذلك من مواضع الجمع بين الضرورة والشذوذ[١]، ومثال الجمع بين الضرورة والضعف، قال عند الحديث عن قضية " حذف الفاء من جواب الشرط" : " وقول من قال: التقدير: فإنكم، فحذفت الفاء، مردود بأن ذلك ضعيف، وبأنه لا يكون إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا  لَا يَذْهَبِ الْعُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنَّاسِ[٢]

**السادسة**: قد يتنوع حكم النحوي علىٰ الظاهرة النحوية الواحدة، فيحكم عليها بحكم، ويحكم عليها في كتاب آخر له بحكم آخر، وكان ابن الحاجب أحد هؤلاء النحويين، من ذلك عند حديثه عن قضية " جمع(فاعل)صفة لمذكر عاقل علىٰ(فواعل)" عبر عنها في كتابه الإيضاح شرح المفصل بالضرورة، قال: " فأما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل " هالك في الهوالك" ، والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس، وأما النواكس فللضرورة[٣]" بينما عبر عنها في كتابه الشافية في علم التصريف بالشاذ قال: " وأما فوارس فشاذ[٤]" ، وعند حديثه عن قضية حذف لام الطلب وإبقاء عمله، ذهب في كتابه الإيضاح شرح المفصل إلىٰ القول بالضرورة

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٦٨، ٤٥٢، ويراجع البحث صـ ٩٤، صـ١٠٧، ١٦٦ قضية حذف لام الطلب وإبقاء عمله، وقضية ضم عين (فعل) المعتلة، وقضية إضافة العدد اثنين إلىٰ المعدود ٠

(٢) الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤١ -٤٢، أمالي ابن الحاجب٢/ ٨٦٦، شرح الوافية نظم الكافية صـ٤١٧ ويراجع البحث صـ ٧٨ ، قضية حذف الفاء من جواب الشرط.

(٣)الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٢١.

(٤) الشافية في علم التصريف صـ٥١ ويراجع البحث صـ ٢٣١، قضية جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل علىٰ (فواعل).

والشذوذ معا، قال: " ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، وهو شاذ بمثابة حرف الجر في الأسماء، والأفصح رفع الفعل، وإن كان لقصد الطلب به فإنه يصح أن يقال: " يضربُ زيدٌ" وإن كان الغرض طلب الضرب منه[١]" بينما عبر عنها في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب بالشذوذ قال: " وحذفها مع بقاء لفظ المضارع مجزوما بتقديرها شاذ كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[٢] "

**السابعة**: ظهر في ثنايا البحث أن وجه الضرورة عند ابن الحاجب انحصر في ثلاثة أوجه هي: **الوجه الأول**: حمل شيء علىٰ شيء، وذلك كحمله حذف فتحة الاسم المنقوص عند النصب علىٰ حذف الضمة والكسرة في الرفع والجر[٣].

**الوجه الثاني**: تشبيه شيء بشيء، فقد شبه أداة الجزم بحرف الجر في عدم الحذف وإبقاء عملهما، فكما أن حرف الجر لا يحذف ويبقىٰ عمله فكذلك لام الطلب لا تحذف ويبقىٰ عملها[٤].

**الوجه الثالث**: رد الأشياء إلىٰ أصولها؛ كمجيئ المنادىٰ المفرد المعرفة منونا ردا إلىٰ أصله[٥].

---

(١)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٢٦٧ -٢٦٨.

(٢)شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣/ ٨٧٩ ويراجع البحث صـ٩٤، قضية حذف لام الطلب وإبقاء عمله.

(٣) ينظر البحث صـ ٥٥ .

(٤) ينظر البحث صـ ٩٥.

(٥) ينظر البحث صـ ١١٢.

**الثامنة**: تنقسم الضرائر إلىٰ ضرائر حسنة وضرائر قبيحة، وابن الحاجب لم يوضح مراتب الضرورة من حيث الحسن والقبح، وقد أظهرت بعض هذه الضرائر في ثنايا البحث، ودونك عرض هذا الموضع:

**فمن النوع الأول:**

أ- ذهب المبرد إلىٰ أن حذف الفتحة من آخر الاسم المنقوص حال النصب من أحسن الضرورات(١).

ب - ذهب المبرد إلىٰ أن حذف الفتحة من المضارع المعتل الآخر بالياء أو بالواو في حال النصب من أحسن الضرورات(٢) ).

**ومن النوع الثاني:**

أ - صنف ابن جني حذف الرابط الضمير من الفعل الواقع خبرا عن المبتدأ من الضرائر القبيحة(٣).

ب - جعل الأعلم الشنتمري حذف لام الطلب وإبقاء عمله من أقبح الضرورات(٤).

---

(١) ينظر: المسائل العسكرية صـ٨١، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٣/ ١١٧، المحتسب١/ ١٢٦، البيان شرح اللمع صـ ٥٩، شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٢٠، المتبع في شرح اللمع١/ ١٨٤، شرح المفصل١٠/ ١٠١، خزانة الأدب ٨/ ٣٤٨.

(٢) ينظر: المحتسب١/ ١٢٥، شرح المفصل في صنعة الإعراب٤/ ٤٢٠، شرح المفصل١٠/ ١٠١، خزانة الأدب ٨/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: الخصائص٣/ ٦١.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٣٨٨، شرح شواهد المغني للبغدادي٤/ ٣٣٥، خزانة الأدب٩/ ١١، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦٦، الدرر اللوامع٢/ ١٧٣.

ج - وصف الأعلم الشنتمري دخول أداة الشرط غير (إن) علىٰ الاسم بأنها من أقبح الضرورات[١].

**وهناك بعض الضرائر اختلف النحويون فيها فمنهم من جعلها حسنة، ومنهم من جعلها قبيحة**، من هذه الضرائر الفصل بين المتضايفين بالظرف، فقد جعلها ابن عصفور من الضرائر الحسنة[٢]، وجعلها الرضي من الضرائر القبيحة[٣].

**التاسعة**: الضرورة الشعرية رخصة قدمها النظام اللغوي للشاعر، لكي يكون خروجه علىٰ القاعدة النحوية جائزا بسبب مقتضيات الأحوال وأغراض الشعر الفنية، وما يتطلبه من وزن وقافية، ومع ذلك فقد كان للتأويل دور بارز في توجيه وتخريج كثير من مواطن الضرورة، من ذلك في قضية " تنوين العلم الموصوف بـ (ابن)" ، الذي من شروطه: أن يكون علما، موصوفا بـ ابن، مضافا إلىٰ علم، متصلا بموصوفه، ولم يفصل بينهما، يحذف التنوين، ولا يثبت إلا للضرورة، وقد حاول ابن جني وتبعه بعض العلماء كالبطليوسي، وابن يعيش[٤] أن يتلمسوا للبيت وجها نحويا يخرجه عن الضرورة الشعرية، وهو أن (ابنا) ليس وصفا للعلم السابق وإنما هو بدل منه[٥].

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٣٧٧.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور صـ١٩٤، شفاء العليل٢/ ٧٢٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي٢/ ٢٦١.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٥٣١، الخصائص٢/ ٤٩١، الحلل في إصلاح الخلل صـ٣٤٠، شرح المفصل ٢/ ٦.

(٥) ينظر: الإيضاح شرح المفصل١/ ٢٣٦، ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٩، التذييل والتكميل١٣/ ٢٧١.

**العاشرة**: لا يعني حكم ابن الحاجب علىٰ ظاهرة ما بالضرورة، أنه لا يقر بوجود نظائر لها في النثر، فقد يحكم علىٰ بيت بالضرورة، وعلىٰ مثل من أمثال العرب بالشذوذ، من ذلك عند حديثه عن نقص فتحة الإعراب من آخر الاسم المنقوص قال: " وقد شذ مجيئ التسكين في موضع الفتح؛ لأنها حرف علة، فجاء للضرورة حذف الفتحة، كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا، وكما جوزوا حمل الجر علىٰ النصب شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب علىٰ الرفع والجر شذوذا في التسكين، ومنه " أعط القوس باريها" و:

يَـا دَارَ هِـنْـدٍ عَـفَـتْ إلا أَثَـافِـيْـهَـا  بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَـــارَاتٍ فَوَادِيْهَـا[1]"

ومنه عند الحديث عن قضية " جمع(فاعل)صفة لمذكر عاقل علىٰ(فواعل)" قال: " فأما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل " هالك في الهوالك" ، والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس، وأما النواكس فللضرورة[2]"

**الحادية عشرة**: كثير من الشواهد الشعرية الموسومة بالضرورة، خرجها بعض العلماء علىٰ أنها لغة وليست ضرورة، من ذلك إثبات حرف العلة مع وجود الجازم، ذهب الزجاجي إلىٰ أنها لغة لبعض العرب[3].

**ومن ذلك قيل**: إن حذف فتحة الإعراب من آخر الاسم المنقوص في حال النصب لغة وليس ضرورة[4] ).

---

(١)الإيضاح شرح المفصل٢/ ٤٦٨.

(٢)الإيضاح شرح المفصل١/ ٥٢١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو صـ١٠٤، الجمل في النحو صـ٣٧١.

(٤) ينظر: المنصف٢/ ١١٤، شرح المفصل١٠/ ١٠٣، التذييل والتكميل١/ ٢١٤، همع الهوامع١/ ١٨٣.

**ومن ذلك قيل**: حذف الفتحة من المضارع المعتل الآخر بالواو والياء في حال النصب لغة[١].

هذه أهم النتائج التي توصل البحث إليها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠/ ١٠١.

## ثبت المصادر والمراجع


- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَبيديّ ت ٨٠٢ هـ، تحقيق د /طارق الجنابي، ط عالم الكتب، الأولىٰ ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد. مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي طبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، ت٩٢٣هـ، الناشر المطبعة الكبرىٰ الأميرية مصر، ط السابعة ١٣٢٣هـ.
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك تأليف الإمام العلامة محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن قيم الجوزية ت ٧٦٧هـ تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلىٰ، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ ( ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).
- الأزهية في علم الحروف تأليف علىٰ بن محمد النحوي الهروي تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- أسرار العربية تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنبارىٰ ت٥٧٧هـ، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق / عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي طبعة مؤسسة دار الرسالة، الثالثة ١٤١٧ هـ= ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ، حققه وقدم له د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر، ط أولىٰ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م

- إعراب القرآن لأبي جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨ هـ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط عالم الكتب، ط ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ت٣١١هـ، تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ت٣٧٧هـ، تحقيق وتعليق د/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم
- الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبىٰ نصر الحسن بن أسد الفارابىٰ ت٤٨٧ه، حققه وقدم له سعيد الأفغاني ثالثة ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت، ط دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ت٥٤٢ه، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولىٰ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- أمالي الزجاجي ت٣٤٠هـ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط دار الجيل، ثانية١٤٠٧هـ= ١٩٨٧.
- الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد، لأبي العباسي أحمد بن محمد بن ولاد القيمىٰ النحوي ت٣٣٢هـ، دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، أولىٰ ١٤١٦هـ-١٩٩٦م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري ت٥٧٧هـ، تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولىٰ ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ت سنة ٧٦١هـ، ومعه كتاب عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بيروت منشورات المكتبة العصرية.

- إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف أبي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري، دراسة وتحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت. ط الأولىٰ ١٤٠٨ هـ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبىٰ عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي٦٤٦هـ تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، أولىٰ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ت٣٣٧هـ، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي ت٣٧٧ه، تحقيق ودراسة د/ قاظم بحر المرجان، ط عالم الكتب، ثانية ١٤٢٦هـ-١٩٩٦م.
- ابن النحوية وحاشيته علىٰ كافية ابن الحاجب دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير للطالب/ حسن محمد عبدالرحمن أحمد، إشراف د/ فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، جامعة أم القرىٰ ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت٧٥٤هـ، طبعة دار الفكر
- البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد علىٰ الدين ط جامعة أم القري مركز إحياء التراث الإسلامي ط الأولىٰ ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبىٰ الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي ت٦٨٨هـ، تحقيق ودراسة د/ عياد بن عبد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الأولىٰ ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- البيان في شرح اللمع لابن جني، تأليف الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ت٥٣٩هـ، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حمويه، ط دار عمار للنشر والتوزيع، ط أولىٰ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، تأيف أبو البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفىٰ السقا، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- التبصرة والتذكرة لأبىٰ محمد عبد الله بن علىٰ بن إسحاق الصيمرىٰ من نحاة القرن الرابع، تحقيق د/ فتحىٰ أحمد مصطفىٰ علي الدين، ط دار الفكر بدمشق، الأولىٰ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ ه، تحقيق علي محمد البجاوي، ط عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط دار الغرب الإسلامي بيروت، ط أولىٰ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه د/ زهير عبد المحسن سلطان، ، مؤسسة الرسالة، ط ثانية ١٤١٥ هـ ١٩٩٤م.
- التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل لابن هانئ اللخمي الغرناطي ت٧٧١هـ مع تحقيقه رسالة دكتوراه، للباحث إبراهيم محمد عطية حسن، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل لابن هانئ اللخمي الغرناطي ت٧٧١ه مع تحقيقه رسالة دكتوراه، للباحث محمد عبد العزيز مكي، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية، تصنيف الشيخ الإمام البارع الأوحد النيلي البغدادي، دراسة وتحقيق إمام حسن حسن الجبوري، دكتوراه ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

- تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب، تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتحقيق محمد عبد الله غنضور، ط عالم الكتب الحديث الأردن، أولىٰ ٢٠١١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ألفه أبو حيان الأندلسي، حققه أ د / حسن هنداوي، ط دار القلم بيروت ط أولىٰ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦٢٧هـ، إعداد عادل محسن العميري، جامعة أم القرىٰ ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥هـ، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولىٰ ( ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ).
- تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد، تأليف محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ.
- التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ت٣٧٧ هـ، تحقيق وتعليق د/ عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة. ط الأولىٰ ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م
- التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن مجمد الواحدىٰ ت ٤٦٨هـ تح د/ محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، أشرف علىٰ صياغته وإخراجه د/ عبد العزيز شطا آل سعود، د/ تركي بن سهو العتيبي، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح علىٰ كتاب سيبويه، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق / خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط الأولىٰ ١٤٢٥ هـ=١٩٩٥م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت٣٧٠ه، ط دار القومية العربية للطباعة، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار
- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين الخباز ت ٦٣٧ هـ. شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د فايز ذكىٰ محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط أولىٰ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم ت٧٤٩هـ شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علىٰ سليمان، ط دار الفكر العربي، القاهرة الأولىٰ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق د/يوسف أحمد المطوع، ط ثانية١٤٠١ هـ ١٩٨١م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسىٰ بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- الجامع الصغير في النحو، لأبي محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د/ أحمد محمود الهرميل، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠ م.
- الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط الأولىٰ ١٤٠٥ هـ=١٩٨٥ م
- الجمل للزجاجي، اعتنىٰ بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ بن أبي شنب الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، طبع بمطبعة كريونل بالجزائر سنة ١٩٩٦م.

- الجنىٰ الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي: تحقيق د/ فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإمام علاء الدين الإربلي، بدون.
- حاشية الدسوقي علىٰ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ط بولاق١٣٨٦هـ.
- حاشية الصبان شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقة.
- حاشية العلامة الشهير المسماه بالمنصف عن الكلام علىٰ مغني اللبيب، تأليف الشمني، بدون
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، ط دار الشروق، الثالثة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م
- الحجة للقراء السبعة تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت٣٧٧هـ، حققه بد الدين قهوجي، بشير جويجانىٰ، مراجعة عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، طبعة دار المأمون للتراث، الأولىٰ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م
- الحلل في إصلاح الخلل من شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت٥٢١ هـ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهاني ت٤٣٠هـ، الناشر مطبعة السعادة ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
- الخاطريات لابن جني ت٣٩٢هـ، تحقيق ودراسة إعداد الطالب/ سعيد بن عبد الله القرني، رسالة دكتوراه ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي ت٨٣٧هـ، تحقيق عصام شقيو، ط دار ومكتبة الهلال ٢٠٠٤م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة.
- الخصائص صنعة أبىٰ الفتح عثمان بن جنىٰ بتحقيق محمد علىٰ النجار، المكتبة العلمية
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للمؤلف أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف ابن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦ هـ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط دار العلم دمشق.
- الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطىٰ، تحيق د/ عبد العال سالم مكرم، طبعة دار البحوث العلمية، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٤هـ-١٩٨١م ).
- الدر النضيد في شرح القصيد، تأليف محمد بن سالم بن واصل الحموي ت٦٩٧ه، دراسة وتحقيق د/ محمد عامر أحمد حسن، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م، بدون.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ت٢٩٠هـ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة الهلال، ط ثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ت ١٣٠ه، جمعه وشرحه وحققه د/ محمد أديب عبد الواحد حمران، ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧ هـ= ٢٠٠٦ م.
- ديوان الأعشىٰ الكبير ميمون بن قيس.
- ديوان امرئ القيس، ط دار صادر بيروت
- ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه د/ وليد عرفات ط دار صادر بيروت ٢٠٠٦م
- ديوان الحطيئة، اعتنىٰ به وشرحه حمدو طماس، ط دار المعرفة بيروت، ثانية١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م

- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط ثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، ط دار المعارف بمصر.
- ديوان الطرماح، عنىٰ بتحقيقه د/ عزة حسن، ط دار النشر العربي، ثانية١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، ط شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له أ/ علي قاعود، ط دار الكتب العلمية بيروت، ط أولىٰ ١٤٠٧هـ -١٩٨٧ م.
- ديوان القطامي، تأليف عمير بن شييم التغلبي ت١٠١هـ، دراسة وتحقيق د/ محمود الربيعي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠٠١م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د/ إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، أولىٰ ١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ت٧٠٢هـ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت٣٢٨هـ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، ط دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط ثانية ١٩٨٧م
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم – دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م

- سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ت٦٤٣ه، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د/ محمد أحمد الدالي، قدم له د/ شاكر الفحام، ط دار صادر بيروت، ثانية ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- سيبويه والضرورة الشعرية، تأليف د/ إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة إحسان، ط أولىٰ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الشافية في علم التصريف، تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب ت٦٤٦ه، ويليها الوافية نظم الشافية للنيسابوري، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، أولىٰ ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، لابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ، الناشر مؤسسة الريان، ط سادسة١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- شرح ابن طولون علىٰ ألفية ابن مالك تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي ابن طولون الدمشقي الصالحي، ت٩٥٣هـ، تحقيق وتعليق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، ط أولىٰ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل قاضىٰ القضاه بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر، الطبعة الخامسة عشر١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام مال الدين محمد ابن مالك ت٦٨٦هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، أولىٰ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، تأليف أبي محمد يوسف بن السيرافي ت٣٨٥هـ، تحقيق ياسين محمد السواس، مركز جمعة ماجد للثقافة والتراث، أولىٰ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

- شرح أبيات الجمل، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت ٥٢١ هـ، دراسة وتحقيق عبد الله الناصر منشورات دار علاء الدين، ط الأولىٰ ٢٠٠٠ م
- شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ، عالم الكتب بيروت، ط الأولىٰ ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- شرح أبيات سيبويه تأليف أبىٰ محمد يوسف بن سعيد السيرافىٰ حققه وقدم له د/ محمد علىٰ سلطان طبعة دار المأمون للتراث بيروت ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبىٰ علىٰ الفارسىٰ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت ٣٧٧هـ، تحقيق وشرح د/ محمود محمد الطناحىٰ، مكتبة الخانجىٰ بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- شرح الآجرومية في علم العربية تأليف علىٰ بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري ٨٨٩هـ، دراسة وتحقيق د/ محمد خليل عبد العزيز شرف، ط دار السلام –مصر ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
- شرح الأشمونىٰ علىٰ ألفية ابن مالك المسمىٰ منهج السالك علىٰ ألفية ابن مالك، حققه محمد محىٰ الدين عبد الحميد، ط دار الكتاب العربي بيروت، الأولىٰ١٣٧٥هـ -١٩٥٥م
- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري الأندلسي من نحاة القرن الثامن الهجري، د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، مكتبة الأزهر للتراث١٤٢٠ه ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق ودراسة د/ علي موسىٰ الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي، ط أولىٰ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الأندلسي ت٧٧١ه، رسالة دكتوراه، تحقيق أحمد بن محمد بن أحمد محجوب ذيبان، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت ٦٧٢هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط دار هاجر للطباعة والنشر، الأولىٰ١٤١٠هـ-١٩٩٠م

- شرح التسهيل المسمىٰ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت٧٧٨هـ ت، دراسة وتحقيق د/ علي فاخر، د/ جابر محمد البراجة، د/ إبراهيم جمعة العجمي، د/ جابر السيد مبارك، د/ علي السنوسي محمد، د/ محمد راغب نزال، مطبعة دار السلام، ط الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م
- شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد مكتبة الإيمان المنصورة ط. أولىٰ ٢٠٠٦ م-١٤٢٧هـ
- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي ت٦٨٠هـ، دراسة وتحقيق محمد ابن حمد بن أحمد الكناني، السفر الخامس، رسالة ماجستير، مطبوعات جامعة أم القرىٰ١٤٢٤ه
- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي ت٦٨٠هـ، دراسة وتحقيق حسن ابن نويفع الجابري الحربي، السفر الثالث، رسالة ماجستير، مطبوعات جامعة أم القرىٰ ١٤٢٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ت ٦٠٩ هـ، تحقيق ودراسة: د/ سلوىٰ محمد عمر عرب، سلسلة الرسائل الموصي بطبعها ١٤١٩هـ
- شرح جمل الزجاجي لابن الضائع النحوي الأندلسي ت٦٨٠هـ، تحقيق د/ يحيىٰ علوان حسان، ط دار بغداد، أولىٰ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلىٰ ت ٦٦٩هـ الشرح الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، الأولىٰ ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.
- شرح الجمل في النحو صنعة طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ ٤٦٩هـ - ١٠٧٧م، إعداد الباحث / مصطفىٰ أحمد حسن إمام، إشراف أ.د/ عبد العظيم علىٰ الشناوىٰ رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحت رقم ٣٠٦٢.

- شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني ت ٨٢٨هـ، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية، الناشر مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مطبعة الصاوي.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، ط أولىٰ، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧١ه-١٩٥٢م.
- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني ط أولىٰ ١٩٣٨م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له د/ إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- شرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط ثانية ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب لابن كمال مرزا، بدون.
- شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضىٰ الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوىٰ ت٦٨٦ هـ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادىٰ صاحب خزانة الأدب.
- شرح الشافية للخضر اليزدي أتمه سنة ٧٢٠ه، دراسة وتحقيق رسالة دكتوراه، إعداد الطالب حسن أحمد الحمدو العثماني، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م، جامعة أم القرىٰ.
- شرح شذور الذهب تأليف محمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق د/ نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولىٰ ١٤٢٤ هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام، الأنصاري ومعه كتاب منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محي الدين الحميد، طبعة دار الطلائع.

- شرح شواهد مغني اللبيب للبغدادي تأليف عبد القادر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق طبعة المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ ( ١٣٩٥هـ١٩٧٥م).
- شرح شواهد المغني، تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١ه، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، ط لجنة التراث العربي.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ت٦٧٢هـ، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب تأليف الإمام أبىٰ الحسن علي بن نضال المجاشعي ت ٤٧٩هـ حققه وعلق عليه د/ عبد الفتاح سليم. طبعة دار المعارف. الطبعة الأولىٰ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- شرح الكافية الشافية تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط دار المأمون للتراث، الأولىٰ (١٤٠٢-١٩٨٢م ).
- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني، ت٦٨٠هـ، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب / نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، ١٤٢١-١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨هـ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الأولىٰ.
- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسىٰ الرماني ت٣٨٤ه، من باب (الندبة) إلىٰ نهاية باب الأفعال في القسم تحقيق وموازنة، رسالة دكتوراه إعداد سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، امعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي ت ٤٥٦ هـ، حققه د/ فائز فارس، ط أولىٰ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

- شرح اللمع في النحو، لأبي زكريا يحيىٰ بن علي الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ، تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ط أولىٰ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسن الباقولي ت٥٤٣هـ حققه د/ إبراهيم بن محمد أبوعبادة ط أولىٰ١٤١٠هـ -١٩٩٠م ط المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت٦١٧، د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العكبيان، ط الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن يعيش النحوي ت٦٤٣ه، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ط أولىٰ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- شرح المقرب المسمىٰ التعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاسي الحلبي المتوفي سنة ٦٩٨هـ دراسة وتحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط الأولىٰ ١٤٢٦- ٢٠٠٥م.
- شرح المكودي علىٰ ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي، ت٨٠٧ه، تحقيق د/ فاطمة الراجحي، جامعة الكويت١٩٩٣م.
- شرح النظام علىٰ الشافية، لحسن بن محمد النيسابوري، بدون.
- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ت٦٤٦هـ، دراسة وتحقيق د/ موسىٰ بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له د/ شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ثانية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبىٰ عبد الله محمد بن عيسىٰ السلسيلي ت٧٧٠هـ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله علىٰ الحسنىٰ البركان، ط المكتبة القنصلية، أولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تأليف جمال الدين بن مالك ت٦٧٢ه، تحقيق د/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ثانية١٤١٣ه.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها، للعلامة الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدم له د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط أولىٰ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط أولىٰ ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت٢٦١ه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر دار إحياء التراث العربي
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق أ.د/ محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي المملكة العربية السعودية جامعة أم القرىٰ ١٤١٥هـ.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق / السيد إبراهيم محمد، ط دار الأندلس للطباعة والنشر، ط أولىٰ ١٩٨٠م.
- الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تأليف الإمام السيد محمود شكري الألوسي البغدادي، شرحه محمد بهجت البغدادي، ط المكتبة العربية بغداد ١٣٤١هـ.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي ت٣٦٨هـ، ت د/ رمضان عبدالتواب، ط أولىٰ، دار النهضة ١٤٠٥ه -١٩٨٥.

- الضرورة الشعرية في الشعر العباسي، دراسة نحوية وصفية في استعمالات أبي تمام والبحتري والمتنبي، بقلم د/ محمد بن عبد صويلح المالكي، بحث في كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.
- عبث الوليد في الكلام علىٰ شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق ناديا علىٰ الدولة، أصله رسالة ماجستير، نوقشت١٩٧٦م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف أبي محمد محمود بن أحمد بن موسىٰ بن أحمد بن حسين الحنفي بدر الدين العيني ت٨٥٥ه، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت.
- الغرة في شرح اللمع، من أول باب (إن وأخواتها) إلىٰ آخر باب (العطف) لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت٥٦٩هـ، دراسة وتحقيق د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ط دار التدميرية.
- الفاخر في الأمثال، تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي ت٢٩١هـ، اعتنىٰ به ووضع حواشيه محمد عثمان، ط دار الكتب العلمية بيروت.
- فتح الباريٰ شرح صحيح البخاري تأليف ابن حجر العسقلاني، الناشر دار المعرفه بيروت ١٢٧٩.
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، شرح لمتن أبي حيان النحوي الشذرة الذهبية في علم العربية، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي ت٨٧٠هـ، تحقيق د/ هزاع سعد المرشد، أولىٰ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي ت ١١٧٠هـ، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو تأليف السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق وشرح أ د/ محمود يوسف نجال، ط أولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الكامل، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت٢٨٥هـ، حققه وقدم له ووضع فهارسه د/ محمد أحمد الدالي، ط مؤسسة الرسالة.

- كتاب أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، ط دار الجيل بيروت، ودار عمار عمان ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.
- كتاب الأمالي، تأليف أبي علي إسماعيل القالي البغدادي، ط دار الكتب العلمية بيروت.
- كتاب الأمثال، تأليف الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤هـ، حققه وعلق عليه وقدم له د/عبد المجيد قطامش، ط دار المأمون للتراث، الأولىٰ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي ت٣٧٧ه، تحقيق ودراسة قاظم بحر المرجان، ط عالم الكتب، ثانية ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.
- كتاب الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح معاني كل حرف وتلخيص فروعه، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ت ٣٧٠ هـ، تقديم وتحقيق د/ محمد محمد فهمي عمر، ط مكتبة دار الزمان، ط أولىٰ ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م
- كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥ هـ، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، ط سلسلة المعاجم والفهارس.
- كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧ه، تحقيق مازن المبارك، ط دار الفكر، ط ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل بيروت، الطبعة الأولىٰ.
- كتاب اللمحة في شرح الملحة، تأليف محمد بن الحسن الصايغ ت٧٢٠هـ، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، أولىٰ١٤٢٤هـ.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت٥٩٩هـ، تحقيق د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، أولىٰ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

- كفاية المُعاني في حروف المَباني، تأليف العلامة الشيخ عبدالله الكردي البيتوشي، شرح وتحقيق شفيع برهاني، دار اقرأ للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، الأولىٰ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسىٰ الحسيني الكفوي ت١٠٩٤هـ، أعده للطبع ووضع فهارسه د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط ثانية١٤١٩ه -١٩٩٨م.
- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء ت٧٣٢ه، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، ط ثانية ١٤٢٦ه -٢٠٠٥م.
- اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني، حققه د/ شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، ط أولىٰ ١٩٩٦م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت٦١٦هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولىٰ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- اللباب في علوم الكتاب، تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علىٰ بن عادل الدمشقي الحنبلىٰ ت٨٨٠ هـ، تحيق عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علىٰ محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعيه د/ محمد سعد رمضان حسن، د/ محمد المتولي الدسوقي حرب، ط دار الكتب العلمية بيروت، أولىٰ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة عبد الله علىٰ الكبير، محمد احمد حسيب الله، هاشم محمد الشاذلىٰ، ط دار المعارف.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د محمد حماسة عبد اللطيف، ط.دار الشروق، أولىٰ ١٤١٦هـ-١٩٩٦م
- اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ سميح أبو معلي.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تأليف أبي سعيد الحسن السيرافي ت٣٦٨هـ، ت د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، تأليف محمد بن جعفر القزاز القزويني، حققه وقدم له د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، ط دار العروبة الكويت ٢٠١١م.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ، دراسة وتحقيق د/ عبد الحميد حمد محمود الزوي، منشورات امعة قاريونس بنغازي، ط أولىٰ ١٩٩٤.
- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة في الكويت، أولىٰ ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب ت ٢٩١هـ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط دار المعارف بمصر
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت٣٤٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، ط حكومة الكويت، ثانية١٩٨٤م.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الميداني ت٥١٨هـ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٧٤هـ ـ١٩٥٥م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني علىٰ الشرح عالم الكتب بيروت.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلس ت٥٤٦ هـ تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، أولىٰ ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م
- المحكم والمحيط الأعظم تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ت٤٥٨ هـ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب العلمية بيروت، ط أولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- المخصص تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل اللغوي النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده ت٤٥٨هـ، ط دار الكتب العلمية

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ١٠١٤هـ، ط دار الفكر بيروت، أولىٰ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ت٣٧٧هـ، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني بالسعودية، الأولىٰ ( ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
- المسائل الحلبيات لأبىٰ علىٰ الفارسي ت ٣٧٧هـ تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولىٰ١٤٠٧-١٩٨٧م
- المسائل الشيرازيات، ألفه أبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ، حققه أ د/ حسن بن محمود هنداوي، ط كنوز إشبيليا، أولىٰ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية في النحو، لأبي علي الفارسي النحوي، دراسة وتحقيق أد/ علي جابر المنصوري ٢٠٠٢م.
- المسائل العضديات، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، ط مكتبة النهضة العربية، ط أولىٰ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م
- المسائل المنثورة لأبىٰ الحسن بن أحمد الفارسي ت٣٧٧ تحقيق مصطفىٰ الحدرىٰ ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد شرح منقح مصفىٰ للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل علىٰ كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، طبعة المملكة العربية السعودية، الأولىٰ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المستقصىٰ في أمثال العرب، للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله بن عمر الزمخشري ت٥٣٨هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط أولىٰ١٣٨١ -١٩٦٢
- المستوفىٰ في النحو، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، حققه وقدم له وعلق عليه د/ محمد بدوي المختون، ط دار الثقافة العربية بالقاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- مشكل إعراب القرآن، تأليف مكىٰ بن أبي طالب القيس ت٤٣٧هـ، تحقيق ياسين محمد السواس ط دار المأمون للتراث.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، تأليف محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين ت٨٢٥هـ، دراسة وتحقيق د/ عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط دار المنار.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي، تحقيق د/ نبهان ياسين حسين، ط دار الرسالة للطباعة بغداد.
- معانىٰ القرآن تأليف أبي زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ عالم الكتب، ط ثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- معانىٰ القرآن لأبىٰ الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت٢١٥هـ، تحقيق د/ هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجىٰ القاهرة، ط أولىٰ ١٤١١هـ-١٩٩٠م
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر، ط عالم الكتب، أولىٰ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، تأليف د/ محمد إبراهيم عبادة، ط مكتبة الآداب بالقاهرة، ط أولىٰ ١٤٣٢هـ
- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، إعداد د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، أولىٰ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط رابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- مغنىٰ اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارىٰ، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط السلسلة التراثية.
- مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ط دار إحياء الكتب العربية.

- مفاتيح العلوم، للإمام الأديب اللغوي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، راجعه وعلق حواشيه العلامة اللغوي الأستاذ محمد كمال الدين، ط أولىٰ١٣٤٦هـ= ١٩٣م.
- المفصل في علم العربية، تصنيف أبي القاسم الزمخشري ت٥٣٨هـ، دراسة وتحقيق د/ فخر صالح قدارة، ط دار عمار، أولىٰ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- المفضل في شرح المفصل (باب حروف الجر)، علم الدين السخاوي ت٦٤٣ه، حققه وعلق حواشيه د/ يوسف الحشكي، وزارة الثقافة بعمان ط ثانية.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي ت ٧٩٠هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرىٰ، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسىٰ العيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز فاخر، ط دار السلام، أولىٰ ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠ م.
- المقتصد شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق قاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتصد شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
- المقتضب صنعة أبىٰ العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامىٰ (١٤١٥هـ-١٩٩٤م ).
- المقرب ومعه مثل المقرب تأليف أبىٰ الحسن علىٰ بن مؤمن بن محمد بن عبد الله بن عصفور الحضرمىٰ الإشبيلىٰ ت ٦٦٩هـ، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلىٰ محمد معوض، ط منشورات محمد علىٰ بيضون دار الكتب العلمية بيروت، ط أولىٰ ( ١٤١٨-١٩٩٨م).

- الممتع فىٰ التصريف لابن عصفور الإشبيلىٰ ت٦٦٩هـ، تحقيق د/ فخر الدين قباره، منشورات دار الأفاق الجديدة، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المناهل الصافية إلىٰ كشف معاني الشافية للعلامة لطف الله بن محمد بن الغياث، تحقيق د/ عبدالرحمن محمد شاهين.
- المنتخب الأكمل علىٰ كتاب الجمل، لمحمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، إعداد أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله، مطبوعات جامعة أم القرىٰ ١٤١٢ه ١٩٩١م.
- المنصف شرح الإمام أبىٰ الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفىٰ وعبد الله أمين، طبعة وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، ط دار الغرب الإسلامي، ط ثالثة.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيىٰ بن حمزة العلوي ت٧٤٩ه، دراسة وتحقيق د/ هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشيد، أولىٰ ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.
- منهج السالك في الكلام علىٰ ألفية ابن مالك لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/ أحمد محمد السوداني، د/ عبد العزيز علي فاخر، ط أولىٰ ١٤٣٥هـ= ٢٠١٣م.
- موصل النبيل إلىٰ شرح التسهيل، تأليف خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥هـ، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع إسماعيل، مطبوعات جامعة أم القرىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق ودراسة د/ أحمد محمد الجندي، د/ عبد الملك شيتوي ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د/ مصطفىٰ الصاوي العربي.

- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت ٥٨١هـ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علىٰ محمد معوض، دار الكتب العلمية، أولىٰ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف عباس حسن، ط دار المعارف بمصر، ط ثالثة.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، للشيخ الكبير أبي حيان النحوي الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور / حسن هنداوي، ط دار القلم دمشق.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، طبعة دار البحوث العلمية.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | ٢١٢٢ |
| الفصل الأول: موقف ابن الحاجب من الضرورة، وتحته ثلاثة مباحث | ٢١٣٠ |
| المبحث الأول: مفهوم الضرورة عند النحويين | ٢١٣١ |
| المبحث الثاني: وجه الضرورة عند ابن الحاجب في " الإيضاح شرح المفصل" | ٢١٦٢ |
| المبحث الثالث: أنواع الضرائر عند ابن الحاجب في " الإيضاح شرح المفصل" | ٢١٦٤ |
| الفصل الثاني: ضرائر النقص، وتحته ثلاثة مباحث | ٢١٦٥ |
| المبحث الأول: نقص الحركة، وتحته قضيتان | ٢١٦٦ |
| المبحث الثاني: نقص الحرف، وتحته قضية واحدة | ٢١٧٦ |
| المبحث الثالث: نقص الكلمة، وتحته أربع قضايا | ٢١٨٢ |
| الفصل الثالث: ضرائر الزيادة، وتحته ثلاثة مباحث | ٢٢٢٠ |
| المبحث الأول: زيادة الحركة، وتحته قضية واحدة | ٢٢٢١ |
| المبحث الثاني: زيادة الحرف، وتحته ثلاث قضايا | ٢٢٢٦ |
| المبحث الثالث: زيادة الكلمة، وتحته ثلاث قضايا | ٢٢٥٨ |
| الفصل الرابع: ضرائر التقديم والتأخير، وتحته مبحث واحد وهو تقديم بعض الكلام علىٰ بعض، وتحته قضيتان | ٢٢٨٥ |

| | |
|---|---|
| الفصل الخامس: ضرائر الإبدال، وتحته ثلاثة مباحث | ٢٣١٥ |
| المبحث الأول: إبدال الحرف من الحرف، وتحته قضية واحدة | ٢٣١٦ |
| المبحث الثاني: إبدال الكلمة من الكلمة، وتحته قضيتان | ٢٣٢٣ |
| المبحث الثالث: إبدال الحكم من الحكم، وتحته ثلاث قضايا | ٢٣٣٧ |
| الخاتمة | ٢٣٦٥ |
| ثبت المصادر والمراجع | ٢٣٧٤ |
| فهرس الموضوعات | ٢٣٩٩ |